

ببحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في اللغة العربية

إعداد الطالبة
مى صالح نصر علي

إشراف الدكتور
الحبر يوسف نور الدائم

2003م

—

—

—

... ()

..

..

.

.

.

/

.

/

()

.

/

.

-
-

الفصل الأول: الأسماء

- :
- :
- :
- :
- :
- :

الفصل الثاني: الأفعال

- :
- :
- :
- :
- :
- () :
- :

الفصل الثالث: الحروف

- :
- () () :
- () () () :
- :

- :
-
-
-
-

لغة القرآن الكريم وضبطها، وإعطاء الكتاب العزيز حقه من البيان والإعراب، قال صلى الله عليه وسلم : (أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه)^(٤).

كما أردت بيان أهمية الإعراب ومكانته وعلاقته بالمعاني وضبطها. ثم أن الناظر في كتب إعراب القرآن والتفسير يلاحظ كثرة اختلاف النحويين في إعراب القرآن، مما أدى بعض العلماء إلى تلحين وتضعيف بعض القراءات، فأردت بهذه الدراسة نفي الشبهة عنها والشك في سلامتها بالبحث في أقوال العلماء والأئمة، وإيجاد توجيه لهذه القراءات ومخرج. وقد كان اختيار هذين القارئين - أبي عمرو والكسائي - دون غيرهما من القراء، لمكانتها في النحو، فالأول إمام أهل البصرة في العربية، والثاني إمام أهل الكوفة، ولكل منهما اجتهاداته في اللغة والنحو. وقد اعتمدت في هذه الرسالة على كتب القراءات، وبخاصة كتاب النشر في القراءات العشر الذي استخلصت منه هذه الخلافات، ثم بعد ذلك رجعت إلي كتب إعراب القرآن المشهورة وكتب النحو أدرس ما قاله العلماء في كل موضع على حدة، ثم أعلق على ذلك إن كان ثمة مجال في ذلك.

وقد رتبت الرسالة - بعد توفيق الله - على تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة - فذكرت في التمهيد أسماء القراء العشرة، وبيّنت شروط القراءة الصحيحة، كما تعرضت لحديث الحروف السبعة ومعناه عند العلماء، ثم تحدثت عن قضية تلحين القراءات.

أما الفصول، فهي ثلاثة: الأسماء، والأفعال و الحروف.

الفصل الأول: الأسماء، وقد اشتمل على ستة مباحث هي:

المبحث الأول الخلاف في ضبط الأسماء بين الرفع والنصب، والمبحث الثاني الخلاف بين الرفع والخفض، والمبحث الثالث الخلاف بين النصب والخفض، والمبحث الرابع الخلاف بين التثنية والإضافة، أما المبحث الخامس فقد كان في الممنوع من الصرف، ثم المبحث السادس في الخلاف بين الأفراد والجمع.

أما فصل الأفعال فمباحثه هي:

المبحث الأول: الخلاف في إعراب الفعل

المبحث الثاني: الخلاف في الفعل من حيث البناء للمجهول والمعلوم

المبحث الثالث: الخلاف في الفعل بين التعدي واللزوم

المبحث الرابع: تغيير صيغ الفعل بين الماضي والمضارع والأمر وخروجه

للإسمية

المبحث الخامس: التذكير والتأنيث

المبحث السادس: (كان) بين التمام والنقص

المبحث السابع: الضمائر المقترنة بالأفعال

واشتمل فصل الحروف على خمسة مباحث هي:

المبحث الأول: الخلاف بين (إن) و (أن)

المبحث الثاني: الخلاف بين (لكن) بالتشديد و (لكن) بالتخفيف
المبحث الثالث: الخلاف بين (لا) النافية للجنس و (لا) التي بمعنى (ليس).
المبحث الرابع: الخلاف في ياءات الإضافة والزوائد
أما المبحث الخامس فكان تحت عنوان: حالات أخرى. وقد شمل حالات
متعددة من حالات الخلاف في الحروف، منها زيادة حرف فُقدَ في القراءة الأخرى،
أو تغيير الحرف إلي حرف آخر في إحدى القراءتين.
أما الخاتمة فقد ضمت خلاصة ما جاء في التمهيد والفصول الثلاثة.
هذا جهدي – بعد عون الله وتوفيقه – وهو جهد المقل، وربما كان جهد المقل
كثيراً.

قد حاولت في هذه الرسالة أن استوفي موضوع الدراسة بنقل أقوال العلماء
والتعليق عليها إن أمكن، ولا أدعى أنني قد استوفيت الموضوع إحاطةً وشمولاً غير
أننى لم أدخر جهداً في ذلك ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

التمهيد :

يرجع عهد القراء الذين أقاموا الناس على طرائقهم في التلاوة إلي عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة رضی الله عنهم. قد اشتهر بالإقراء منهم سبعة: عثمان وعلي وأبي زيد بن ثابت وابن مسعود وأبو الدرداء وأبوموسي الأشعري - رضی الله عنهم. وعنهم أخذ كثير من الصحابة والتابعين في الأمصار وكلهم يسند إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولما كانت أواخر عهد التابعين في المئة الأولى تجرد قوم واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية لما رأوا المساس غلي ذلك بعد اضطراب السلائق، وجعلوها علماً كما فعلوا يومئذ بالحديث والتفسير، فكانوا فيها الأئمة الذين يُرحل إليهم ويؤخذ عنهم، ثم اشتهر منهم ومن الطبقة التي تلتهم الأئمة السبعة الذين تنسب إليهم القراءات إلي اليوم وهم : أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة المتوفي سنة (١٥٤هـ)، وعبدالله بن كثير المتوفي سنة (١٢٠هـ)، ونافع بن ابي نعيم المتوفي سنة (١٦٩هـ)، وعبدالله بن عامر اليحصبي المتوفي سنة (١١٨هـ)، وعاصم بن بهدلة الأسدي المتوفي سنة (١٢٨هـ)، وحمزة بن حبيب الزيات العجلي المتوفي سنة (١٥٦هـ)، وعلي بن حمزة الكسائي المتوفي سنة (١٨٩هـ).

وقراءات هؤلاء السبع هي المتفق عليها إجماعاً، ولكل سند في روايته، وطريق في الرواية عنه، وكل ذلك محفوظ ومثبت في علم القراءات. ثم اختاروا من أئمة القراءة غير هؤلاء ثلاثة، سحت قراءتهم واشتهرت وهم: أبوجعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب بن اسحاق الحضرمي، وخلف بن هشام ابن طالب. وهؤلاء وأولئك هم أصحاب القراءات العشر وما عداها فشاذ كقراءة اليزيدي والحسن والأعمش وغيرهم.

والعلماء على أن القراءات متواترة، ومشهور، وشاذة، وجعلوا المتواتر السبع، والمشهورة الثلاثة المتممة لعشرها، ثم ما يكون من قراءات الصحابة - رضی الله عنهم - مما لا يوافق ذلك وما بقي فهو شاذ.

والقياس عندهم موافقة القراءة للعربية بوجه من الوجوه سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها بالإسناد لا بالرأي.

ثم يشترط في تلك القراءة أن توافق أحد المصاحب العثمانية ولو احتمالاً، وأن تكون مع ذلك متواترة، فإن اجتمعت الأركان الثلاثة (موافقة العربية - رسم المصحف - والتواتر) فتلك هي القراءة الصحيحة، ومتى اختل ركن منها أو أكثر أطلق عليها أنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة.

وكثيراً ما ينكر بعض أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس، أو لضعفها في اللغة، ولا يحفل أئمة القراءة بإنكارهم شيئاً كقراءة من قرأ (أربع) -

فقال عمر - رضى الله عنه - : (يا أيها الناس تمسكوا بديوان شعركم في جاهليتكم فإن فيه تفسير كتابكم)^(١٤)، ويُروى عنه أيضاً أنه قال: ("الشعر ديوان العرب" فإذا أخفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلي ديواننا فالتمسنا ذلك منه)^(١٥).

وقد جرت لغة القرآن على أحرف مختلفات في نطق الكلام كتحقيق الهمز وتخفيفه، والمد، والقصر، والفتح والإمالة، والإظهار والإدغام ونحو ذلك، فكان أهل كل لحن يقرأونه بلحنهم وربما استعمل القرآن الكلمة الواحدة على منطلق أهل اللغات المختلفة فجاء بها على وجهين لمناسبة في نظمه كبراء وبرىء، فإن أهل الحجاز يقولون أنا منك براء لا يعدونها وتميم وسائر العرب يقولون أنا منك برىء واللغتان في القرآن الكريم^(١٦).

وبالوجه التي أشرنا إليها تختلف القراءات على حسب الطرق التي تجئ منها فالناقلون عمن قرأ بلغة قبيلة ينقلون بتلك اللغة في الأكثر. ولذا قيل أن القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء، وأما ما هو من قبيلة كالممد والإمالة ونحوها فغير متواترة وهو الوجه المتقبل.

وقد روى أهل الأثر حديثاً عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو قوله: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه)^(١٧)، ثم اختلفوا في تأويله وتفسيره، فذهب قوم منهم إلي أن مفهوم العدد "سبعة" غير مقصود وإنما المراد التوسعة على الأمة، ومن هؤلاء في العصر الحديث- الأستاذ مصطفى صادق الرافعي إذ قال في تأويل هذا الحديث: (والذي عندنا في معنى الحديث أن المراد بالأحرف اللغات التي تختلف بها لهجات العرب حتى يوسع على كل قوم أن يقرأوه بلحنهم وما كان العرب يفهمون من معنى الحرف في الكلام إلا اللغة، وإنما جعلها سبعة رمزا إلي ما ألفوه من معنى الكمال في هذا العدد وخاصة فيما يتعلق بالإلهيات كالسماوات السبع والأرضين السبع، والسبعة الأيام التي برئت فيها الخليفة وأبواب الجنة والجحيم ونحوها"^(١٨).

ومنهم من ذهب إلي أن مفهوم العدد مقصود، وأن أوجه الاختلاف في القراءات تنحصر في سبعة أنحاء، وهي المعبر عنها في الحديث بالأحرف، ومن هؤلاء ابن قتيبة، حيث عدد هذه الوجوه السبعة وهي:

١- اختلاف في اعراب الكلمة بما لا يزيل صورتها ولا معناها مثل: (هن أظهر لكم)^(١٩) و (أظهر) بالفتح^(٢٠).

() () :

() () :

() () () :

() () :

() () ×

() () :

- ٢- اختلاف في ضبط الكلمة بما يغير معناها ولا يزيل صورتها في الكتاب
مثل: (ربنا باعد بين أسفارنا)^(٢١) و (باعد)^(٢٢).
- ٣- اختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يزيل
صورتها مثل: (كيف ننشزها)^(٢٣) و (ننشرها)^(٢٤).
- ٤- اختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها في
قوله تعالى: (كالعهن المنفوش)^(٢٥) و (كالصوف)^(٢٦).
- ٥- اختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها مثل (وطلح منضود)^(٢٧)
و (طلع)^(٢٨).
- ٦- اختلاف بالتقديم والتأخير نحو قوله تعالى: (وجاءت سكرة الموت
بالحق)^(٢٩) و (سكرة الحق بالموت)^(٣٠).
- ٧- الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: (وما عملته أيديهم)^(٣١).
(وما عملت أيديهم)^(٣٢).

وإن كان العلماء قد اختلفوا في تأويل ما يراد بالأحرف السبعة فإنهم قد اتفقوا
على أن هناك خلافاً في القراءات، وأن هذا الخلاف يعد من إعجاز القرآن الكريم، إذ
هو مع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف بل
كله يصدق بعضه بعضاً، ويبين بعضه بعضاً، ويشهد بعضه على بعض على نمط

() :

(

:

() .

(

()

()

(

() .

(

:

() .

(

(

) :

() .

(

:

-() -

(

: :

() .

(

)

:

()

(

: (

() .

(

(

) :

(

)

:

)

(

(-

) :

(

واحد وأسلوب واحد، مما يدل على صدق من جاء به صلى الله عليه وسلم، وقد ذكر ابن الجزري "فوائد هذا الاختلاف وعددها منها سهولة حفظه وتيسير نقله على الأمة"^(٣٣).

وبعد فإن المرء ليعجب أن يوجد بعد هذا من ينكر قراءة من القراءات المتواترة الصحيحة السند مع وجود هذا الحديث الذي يقر بأن هناك اختلافاً في القراءات، وإن هذا الاختلاف من إعجاز القرآن الكريم، ولعل السبب في هذا يرجع لما ورد عن السيدة عائشة - رضی الله عنها، ولما ورد عن سيدنا عثمان - رضی الله عنه، فقد روى عن هشام بن عروة عن أبيه، أنه سأل عائشة رضی الله عنها - عن قوله (والمقيمي الصلاة) و عن قوله (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) وعن قوله (إن هذا لساحران) فقالت: يا ابن أختي هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب"^(٣٤)، وروى عن الزبير بن الحريث عن عكرمة أنه قال لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجدت فيها حروفاً من اللحن فقال (لا تغيروها فإن العرب ستغيرها أو قال ستعربها بالسنتها)^(٣٥).

وقد ردّ حديث عثمان بأن سنده ضعيف مضطرب منقطع، ولأن عثمان جعل للناس إماماً يقتدون به فكيف يري فيه لحناً ويتركه لتقييمه العرب بالسنتها، فإذا كان الذين تولوا جمعه وكتابته لم يقيموا ذلك وهم الخيار فكيف يقيمهم غيرهم، وردّ حديث السيدة عائشة بأن ذلك كان قبل التواتر^(٣٦). ويدل على ذلك ما حدث لـ عمر بن الخطاب إذ قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكرت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلبيته بردائه فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أفوده إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله، اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: كذلك أنزلت ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم، كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقروا ما تيسر منه)^(٣٧). ففي هذا الحديث دليل على أن من الصحابة من لم يكن حافظ لجميع روايات القرآن قبل التواتر.

وكما ذكرنا سابقاً إن القياس في القراءة صحة السند والتواتر، وموافقة العربية ورسم المصحف، وأنها لا تعتمد على الرأي والاجتهاد.

() :

() :

() :

() :

() :

() :

الاختلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي:

يشمل الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي وجوه عديدة منها الاختلاف في الهمز، فعرف الكسائي بتحقيق الهمزة وأبو عمرو وتسهيّلها كما تميز أبو عمرو بين القراءة بالادغام، فقد روى عنه أنه قال: (الادغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ولا يحسنون غيره)^(٣٨). ومنها الخلاف اللغوي كما في قوله تعالى: (أو تُنْسَأُهَا) ^(٣٩) فقد قرأها أبو عمرو بفتح النون الأولي وفتح السين والهمز (أو تُنْسَأُهَا) جعله من التأخير. بينما قرأها الكسائي بضم النون الأولي وكسر السين من غير همز (تُنْسَأُهَا) جعلها من النسيان^(٤٠).

ومنها ما هو صرفي كما في قوله تعالى: (قاسية)^(٤١) قرأها الكسائي (قسية) بغير ألف، مشددة الياء على وزن (فعللة) على سيغة المبالغة وقرأها أبو عمرو بألف (قاسية) على وزن (فاعلة) على اسم الفاعل^(٤٢). بالإضافة إلي الخلاف النحوي محل الدراسة.

() :
() :
() :
() :
() :
() :
() :

(فمن نصب "كُلَّةً" جعله من نعت الأمر)^(٥١) و(لله) الخبر في كل هذه الوجوه. واختار مكي بن أبي طالب^(***) النصب^(٥٢) بلا جماع على النصب، ولأن التأكيد أصل (كل) لأنها للإحاطة^(٥٣) ونرد عليه بقول ابن حيان^(****): (لا ترجيح إذ كل من القراءتين متواتر، والابتداء بكل كثير في لسان العرب)^(٥٤) الخلاف في قوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ)^(٥٥) قرأ أبو عمرو (الْعَفْوُ) بالرفع. وقرأ الكسائي (الْعَفْوُ) بالنصب^(٥٦) وجه القراءة بالرفع أنه جعل (ما) و(ذا) اسمين، (ذا) بمعنى: (الذي) و(ما) استقهام، المعنى: ما الذي ينفقون. ف(ما) مبتدأ و(الذي) خبره، فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً، من ابتداء وخبر، تقديره: الذي ينفقون: (الْعَفْوُ).

أما القراءة بالنصب فقال ابن خالويه: (والحجة لمن نصب: أنه جعل "ماذا" كلمة واحدة، ونصب "الْعَفْوُ" بقوله: "يُنْفِقُونَ"، كأنه قال: يُنْفِقُونَ "الْعَفْوُ")^(٥٧) و(ماذا) تستعمل على وجهين أحدهما: أن يكون (ما) مع (ذا) اسماً واحداً كما قال الشاعر^(٥٨): (من الوافر):

دعى ماذا علمت سأنقيه ولكن بالمغيب نبئيني^(٥٩)

/

/***

- () -

() () () ()

(/ :) (/ :)

/

/

/****

()

() () () ()

(- /) ()

- - - : /

() /

- - - : /

- - - : /

- - - : /

/ : : /

(/)

: : /

" " " "

العكبري: (*) (ومن رفع الوصية بالتقدير: وعليهم وصية لأزواجهم، و"عليهم" المقدره خبر لوصية) (٦٨).

ويرى الزمخشري أن (وصية) رفع على الخبر، والتقدير عنده: (حكم الذين يتوفون وصية) (٦٩). إذن الرفع في (وصية) على الابتداء على أن تكون (لأزواجهم) خبراً أو صفة لها، أو على أن تكون خبراً والمبتدأ محذوف كما في رأي الزمخشري. الخلاف في قوله تعالى:

(لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ) (٧٠)

قرأ أبو عمرو (غير) بالرفع. وقرأ الكسائي (غير) بالنصب (٧١) القراءة بالرفع على النعت للقاعدين، قال ابن خالويه: (فالحجة لمن رفع: أنه جعله من وصف "القاعدين" والوصف تابع للموصوف) (٧٢) فالمعنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر، أي: لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين. ويجوز أن يرفع على البدل من القاعدين، قال أبو جعفر النحاس: (محمد بن يزيد*) يقول هو بدل لأنه نكرة والأول معرفة) (٧٣).

أما النصب فعلى الاستثناء، قال الأخفش: (وإن شئت نصبته إذا أخرجته من أو الكلام فجعلته استثناء) (٧٤) ويجوز أن ينصب على الحال، قال الزجاج: (ويجوز أن يكون (غير) منصوباً على الحال، المعنى: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم والمجاهدون، كما نقول: (جاءني زيدٌ غيرَ مريض، أي جاءني زيدٌ صحيحاً) (٧٥). وقد رجح الفراء قراءة الرفع لأن (غير) اقترنت بالقاعدين، قال الفراء: (وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء

/*

" " " " " "

(/ -) .

/ () :

- - - - -

/ :

/ () :

/ :

/*

() () () :

(/) (/) (/) (/) :

/ :

/ () :

/*

بها^(٨٥)، فلا ينبغي لأحد أن يقرأ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة. والجمل على هذا الوجه مندرجة تحت ما كتب على بني إسرائيل.

والوجه الثالث: أن تكون المرفوعات معطوفة على الضمير المستتر في الجار والمجرور لأن التقدير: بالنفس هي. وضعف ابن حيان الوجهين الأخيرين؛ لأن الأول منهما هو المعطوف على التوهم، وهو لا ينقاس، إنما يقال منه ما سمع. والثاني منهما فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف ولا بين حرف العطف والمعطوف^(٨٦) وهو لا يجوز عند البصريين إلا ضرورة، فهم يمنعون نحو (قام زيداً) و (قمتُ و زيداً) بخلاف الكوفيين الذين يجوزون ذلك^(٨٧). وقد أجيب على هذا بأن الضمير مفصول تقديراً إذ أصله: (النفس مأخوذة أو مقتصة هي بالنفس) إذ الضمير مستتر في المتعلق المقدم على الجار والمجرور، وإنما تأخر بعد الحذف وانتقاله إلى الظرف. ويقدر المتعلق على هذا عاماً ليصح العطف^(٨٨).

أما النصب فبالعطف على لفظ (النفس) فأعملت (أن) في (النفس)، وفيما عطف على النفس وخبر (أن) المجرور في قوله: (بالنفس وبالعين...) كل مخفوض خبر لما قبله^(٨٩).

الخلاف في قوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)^(٩٠). قرأ أبو عمرو (بينكم) بالرفع. وقرأ الكسائي (بينكم) بالنصب^(٩١). الخلاف في هذا الموضوع بين الاسم والظرف. فمن قرأ بالنصب جعله ظرفاً، والمعنى: لقد تقطع ما كنتم فيه من الشركة بينكم^(٩٢). أي: تقطع الوصل بينكم؛ ذلك لأن أصل (بين) أن تبين عن الافتراق. ودليل القراءة بالنصب قراءة ابن مسعود^(*) (لقد تقطع ما بينكم)^(٩٣). ومن قرأ بالرفع جعله اسماً، والمعنى تقطع وصلكم. قال مكي بن أبي طالب: (ولا يحسن أن يكون مصدرأ، وترفعه بالفعل، لأنه يصير المعنى، لقد تقطع افتراقكم، وإذا انقطع افتراقهم لم يفترقوا)^(٩٤)، فيحول المعنى وينقلب المراد، وإنما تم

1 /
2 /
3 /
4 /
5 /
6 /
7 /
8 /
9 /
10 /
11 /
12 /
13 /
14 /
15 /
16 /
17 /
18 /
19 /
20 /
21 /
22 /
23 /
24 /
25 /
26 /
27 /
28 /
29 /
30 /
31 /
32 /
33 /
34 /
35 /
36 /
37 /
38 /
39 /
40 /
41 /
42 /
43 /
44 /
45 /
46 /
47 /
48 /
49 /
50 /
51 /
52 /
53 /
54 /
55 /
56 /
57 /
58 /
59 /
60 /
61 /
62 /
63 /
64 /
65 /
66 /
67 /
68 /
69 /
70 /
71 /
72 /
73 /
74 /
75 /
76 /
77 /
78 /
79 /
80 /
81 /
82 /
83 /
84 /
85 /
86 /
87 /
88 /
89 /
90 /
91 /
92 /
93 /
94 /
95 /
96 /
97 /
98 /
99 /
100 /

(يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ) (104)

قال أبو عمرو (ولباسٌ) بالرفع. وقرأ الكسائي (ولباس) بالنصب^(١٠٥). حجة من نصب أنه عطفه على (لباس) في قوله تعالى: (أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا). قال ابن خالويه: (فمن نصب جعله مفعول قوله: (قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ) ونسق الثاني عليه (وَلِبَاسُ التَّقْوَى)^(١٠٦) بمعنى: (قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا) وأنزلنا لباس التقوى. وحجة من رفع أنه جعله مبتدأ، وجعل (ذلك) صفة له أو بدلاً منه، و(خير) الخبر للباس. وذكر الزجاج وجهان آخران للرفع، قال: (ويجوز أن يكون (ولباس التقوى) مرفوعاً بإضمار (هو) المعنى: هو لباس التقوى: أي وستر العورة لباس المتقين)^(١٠٧) والوجه الآخر أن (لباس التقوى) مرفوع بالابتداء (وذلك خير) مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن (لباس التقوى) والرابط اسم الإشارة قال: (ويكون ذلك بمنزلة "هو" كأنه - والله أعلم - ولباس التقوى هو خير، لأن أسماء الإشارة تقرب فيما يعود من الذكر من المضمرة)^(١٠٨) وجعل (لباس التقوى) مبتدأ و (خير) خبره، و(ذلك) صفة له أقوى لأنه في قراءة عبد الله وأبي: (***) و(لباس التقوى خير)^(١٠٩) بإسقاط (ذلك) من القراءة. والمعنى على هذا: ولباس التقوى ذلك الذي علمتوه خير لكم من لباس الثياب التي يوارى سواتكم ومن الرياش الذي أنزلناه إليكم فألبسوه^(١١٠).

الخلاف في قوله تعالى:

(فَأَسْرُ بِأَهْلِكَ يَقْطَعُ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَنْتَفِتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ)^(١١١)

قرأ أبو عمرو (إمرأتك) بالرفع. وقرأ الكسائي (امرأتك) بالنصب^(١١٢). من قرأ بالنصب جعلها استثناءً من قوله تعالى: (فَأَسْرُ بِأَهْلِكَ)، والمعنى: أن لوطاً أمر أن

/ () .

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ () .

يسرى بأهله سوى زوجته^(١١٣)، فإنه نُهي أن يسرى بها، وأمر بتخليفها مع قومها^(١١٤).

أما القراءة بالرفع فعلى البديل من (أحد) في قوله تعالى: (وَلَا يَلْتَقِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ) قال ابن خالويه: (فعلى هذه القراءة المرأة من أهل لوط، وإنما أمطر عليها الحجارة لأنها خالفت فالتقت)^(١١٥) وأورد ابن حيان في بحره معارضة أبي عبيد^(*) لهذه القراءة قال: (وقال أبو عبيد: لو كان الكلام: ولا يلتقت برفع الفعل، ولكنه نهي، فإذا استثنيت المرأة من أحد، وجب أن تكون المرأة أبيض لها الإلتقات فيفيد معنى الآية: أن التقدير يصير إلا امرأتك، فإنها لم تته الإلتقات)^(١١٦) وتأويل المعنى ما حكاه أبو جعفر النحاس عن محمد بن يزيد قال: (قال: هذا كما يقول الرجل لحاجبه لا يخرج فلان، فلفظ النهي لفلان ومعناه للمخاطب، أي لا تدعه يخرج، فكذا لا يلتقت منكم أحد إلا امرأتك)^(١١٧) وقال العكبري: (والنهي في اللفظ لأحد، وهو في المعنى للوط: أي لا تمكن أحداً منهم من الإلتقات)^(١١٨) فعلى هذا القراءتان صحيحتان، وإنما كان الإختلاف لإختلاف الروايتين.

الخلاف في قوله تعالى: (كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)^(١١٩)

قرأ الكسائي (سيئُهُ) بضم الهمزة مضافاً لهاء والمذكر الغائب. وقرأ أبو عمرو (سيئُهُ) بالنصب^(١٢٠). من قرأ (سيئُهُ) بالتذكير والإضافة فـ (سيئُهُ) اسم كان، و (مكروها) الخبر. ومن قرأ بالنصب والتأنيث جعل (سيئُهُ) خبر كان والإسم محذوف تقديره: (هو) و (مكروها) بدل. قال القرطبي: (مكروهاً ليس نعتاً لسيئُهُ، بل هو بدل منه)^(١٢١). وسأفصل الحديث في قراءة هذا الحرف في مبحث التتوين والإضافة إن شاء الله.

١١٤ / : /
١١٥ / : /
١١٦ / : /
١١٧ / : /
١١٨ / : /
١١٩ / : /
١٢٠ / : /
١٢١ / : /

الخلاص في قوله تعالى:

قالوا إن هذان لساحران يريدان أن يخرجاك من أرضك بسحرهما ويذهباً بطريقك المثلى (١٢٢)
قرأ الكسائي (هذان) بالألف. وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء، وكلاهما شدد
النون من (إن) وكسر همزتها (١٢٣).

حجة من قرأ (هذان) بألف مع تشديد (إن) أنه أتبع خط المصحف، وأجرى
(هذان) في النصب بألف على لغة لبني الحارث ينطقون المثلى بألف على كل حال،
قال الفراء: (بتشديد "إن" وبالألف على جهتين إحداهما على لغة لبني الحارث بن
كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف (١٢٤). وقال
شاعرهم (١٢٥): (من الرجز المشطور)

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها (١٢٦)

ونسبها أبو الخطاب (*) لبني كنانة، قال القرطبي: (وزعم أبو الخطاب أنه سمع
قوماً من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب) (١٢٧).
والتخريج الثاني للفراء أن هذه الألف دعامة، قال الفراء: (والوجه الآخر أن تقول:
وجدت الألف من "هذا" دعامة وليست بلام الفعل فلما تثبتت زدت عليها نوناً ثم
تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب "الذي" ثم
زادوا نوناً تدل على الجماع، فقالوا "الذين" في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا
"هذان" في رفعه ونصبه وخفضه) (١٢٨).

ويجوز لمن قرأ (هذان) بالألف أن يجعل (إن) بمعنى (نعم) فيرتفع ما بعدها
بالإبتداء والخبر، قال ابن هشام: ("إن" بمعنى "نعم" ومثلها - فيما يحكى - أن رجلاً
سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه، فقال: لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال: إن وراكبها،
أي: نعم ولعن الله راکبها) (١٢٩).

والوجه الثاني لابن هشام في تخريج هذه القراءة أن (إن) فيها ضمير الشأن
محذوف وما بعدها مبتدأ وخبر في محل رفع خبر (إن). وقد ضعف هذين الوجهين

/ () .

/ : (-) .

/ :

/ :

/ : () () :

/ : () () :

/ : () :

/*

(/ :) .

(/ :) .

/ :

/ :

/ :

العكبري لدخول اللام في الخبر دون المبتدأ^(١٣٠)، إلا أن من العرب من يدخل اللام في الخبر ويقول: (زيدٌ لأخوك) كما قال الشاعر^(١٣١): (من الرجز)
أم الحليس لعجوز شهر به ترضى من اللحم بعظم الرقبة^(١٣٢)
ورد ذلك بأن التقدير: لأخوك زيد، وأن اللام في البيت زائدة أو متعلقة بمبتدأ محذوف، والتقدير لهي عجوز. والتقدير في الوجهين عند ابن هشام: لهما ساحران بحذف المبتدأ^(١٣٣).

وهناك وجهان آخران ذكرهما ابن هشام لهذه القراءة، الوجه الأول أنه عندما تثبت (هذا) اجتمعت ألفين فوجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، قال ابن هشام: (الرابع - أي الوجه الرابع - إنه لما تثنى "هذان" اجتمع ألفان: ألف هذا، وألف التثنية، فوجب حذف واحدة منهما لالتقاء الساكنين فمن قدر المحذوف ألف "هذا" والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياءً، ومن قدر العكس لم يغير الألف عن لفظها)^(١٣٤).

والوجه الأخير له هو اتباع المثنى للواحد، قال ابن هشام: (والخامس أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو "هذا" جعل كذلك في التثنية ليكون المثنى كالمفرد لأنه فرع عليه)^(١٣٥). إذن (هذان) يجوز أن تكون في موضع رفع وأن تكون في موضع نصب.

أما حجة من قرأ (هذين) بالياء - وهو أبو عمرو وحده - أنه جاء به على الأصل من كلام العرب في نصب المثنى، إلا أنه خالف بذلك خط المصحف، قال الزجاج: (لا أجزى قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف)^(١٣٦) وذكر ابن خالويه حجة أخرى لأبي عمر إذ قال: (ولأبي عمرو حجة أخرى: وذلك أنه سمع حديث عثمان وعائشة - رضي الله عنهما - إننا لنجد في مصاحفكم لحناً وستقيمه العرب بألسنتها)^(١٣٧). والمراد بالحن هنا الخروج من لغة إلى لغة، لأن القرآن نزل بلغة قريش، لا بلغة بلحرث بن كعب. ويدل على ذلك ما كتبه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لابن مسعود عندما علم أنه يقرئ الناس بلغة هذيل: (عتى حين)^(١٣٨)، فكتب إليه قائلاً: (أما بعد، فإذا ورد عليك كتابي فاقرئ الناس بلغة هذا الحي من قريش)^(١٣٩).

.	-	:	/
(/)	:	/	
.	.	.	/
.	:	:	/
.	.	:	/
.	.	.	/
.	.	:	/
.	-	:	/
.	-	:	/
.	.	.	/
.	-	:	/

الْخِلاَفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ) (١٤٠)

قرأ الكسائي (أرْبَعُ) بالرفع. وقرأ أبو عمرو (أرْبَعُ) بالنصب^(١٤١) حجة من
قرأ بالنصب أنه أعمل المصدر قال ابن عقيل^(*) في شرحه لألفية ابن مالك^(**):
(يضاف المصدر الى الفاعل فيجره، ثم ينصب المفعول، نحو عجبتُ من شرب زيدِ
العسل)^(١٤٢) فالمصدر (شهادة) نصب المفعول وهو (أرْبَعُ). ويجوز أن ينصب على
إضمار فعل. قال ابن خالويه: (والحجة لمن نصب أنه أضمر فعلاً له معناه فشهادة
أحدهم أن يشهد أربع شهادات)^(١٤٣) ويجوز أن ينتصب (أربع) على المفعول المطلق.
قال ابن عقيل: (ينتصب المصدر بمثله نحو: عجبت من ضربك زيداً ضرباً
شديداً)^(١٤٤) قال الزمخشري: (ووجه من قرأ "أرْبَعُ" أن ينتصب لأنه في حكم
المصدر والعامل فيه المصدر الذي هو: (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ)^(١٤٥) وقال مكي بن أبي
طالب: (ويجوز أن تنتصب أربع شهادات على المصدر، كما تقول: شهدت مائة
شهادة، وضربته مائة سوط)^(١٤٦) هذا يعني أن (أرْبَعُ) مفعول مطلق مبين للعدد.

أما من قرأ بالرفع جعل (أرْبَعُ) خبراً عن (شهادة) قال الزجاج: (فمن قرأ
"أرْبَعُ" بالرفع فعلى خبر الابتداء، المعنى: فشهادة أحدهم التي تدرأ حد القاذف أربعُ،
والدليل على ذلك قوله عز وجل: (وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ
بِاللَّهِ)^{(١٤٧)(١٤٨)}

..... /
..... / *
.....
..... / **
.....
.....
..... /
..... /
..... /
..... /
..... /
..... /
..... /
..... /

له. و(السوأى) هنا العذاب^(١٦٠). وقيل هي جهنم^(١٦١) فالتقدير على المعنى الأول: ثم كان عاقبتهم العذاب لكذبهم، لأن كذبوا بآيات الله^(١٦٢) والتقدير على المعنى الثاني: ثم كان مصير المسيئين السوأى من أجل أن كذبوا، أي: كان مصيرهم دخول جهنم^(١٦٣). ويجوز أن يكون (أن كذبوا) خبر كان و (السوأى) على هذا صفة مصدر والتقدير: ثم كان مصير الذين أساءوا إساءةً التكذيب لما جاء به محمد عليه السلام. أي كان آخر أمرهم التكذيب^(١٦٤).

وحجة من قرأ بالنصب جعل (عاقبة) خبر كان مقدماً على اسمها، واسمها (السوأى)، قال ابن خالويه: (الخبر والاسم هاهنا معرفتان. وإذا اجتمع اسمان نظرت فإن كان احدهما معرفة والآخر نكرة جعلت النكرة الخبر، والمعرفة الاسم. وإذا كانا معرفتين كنت بالخيار أيهما شئت جعلته خبراً، وأيها شئت جعلته اسماً^(١٦٥)) إذن الإسم والخبر في هذه الآية معرفتان فـ (عاقبة) تعرفت بإضافتها إلى معرفة وهو اسم الموصول (الذي)، و (السوأى) تعرفت بالألف واللام فتقدم الخبر على الإسم جائز قال ابن هشام^(*): (وتوسط أخبارهن جائز)^(١٦٦) فيكون التقدير على هذا: ثم كانت السوأى عاقبة الذين كفروا من أجل أن كذبوا^(١٦٧). ويجوز أن يكون (أن كذبوا) اسم كان ويكون (السوأى) مصدراً كما تقدم، ويكون التقدير: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا إساءةً^(١٦٨).

الخلاص في قوله تعالى:

(وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ)^(١٦٩)
قرأ الكسائي (والبحر) بالرفع. وقرأ أبو عمرو (والبحر) بالنصب^(١٧٠). حجة من قرأ بالرفع عطف على الموضع. قال ابن خالويه: (فالحجة لمن رفع: أنه رده على

) : " " (" ") :

:(

.)

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

— — — — —

"ما" في قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ) قبل دخول (أن) عليها أو استأنف بالواو كما قال: (يَعْتَشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ) ^(١٧١)^(١٧٢) إذن الرفع بالعطف على الموضع أو على الاستئناف.

وحجة من قرأ بالنصب أنه عطف على اسم (إن)، وهو (ما) والخبر (أقلام). وجعل ابن خالويه من هذه القراءة دليلاً على دقة تمييز أبي عمرو ولطافة حذقه بالعربية. فذكر إن من شرط أبي عمرو أن يرفع المعطوف على (إن) بعد تمام الخبر كقوله تعالى: (وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ) بعد قوله: (إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) ^(١٧٣) - فهذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. فذهب الكسائي من الكوفيين إلى أنه يجوز العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر على كل حال، واختلف معه الفراء إلى أن ذلك لا يجوز إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إن). وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال ^(١٧٤). إلا أن أبا عمرو نصب هذا الحرف، وذكر ابن خالويه أن حجته في هذا أن (لو) تحتاج إلى جواب يأتي بعد الابتداء والخبر فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إن) قبل تمام خبرها.

والدليل على ذلك أن تمام الخبر هاهنا في قوله: (مَا نَفَيْتَ كَلِمَاتِ اللَّهِ) مما يدل على دقة تمييز أبي عمرو ولطافة حذقه بالعربية ^(١٧٥).

الخلاف في قوله تعالى:

(إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ * عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ) ^(١٧٦)

قرأ أبو عمرو (تَنْزِيلُ) بالرفع. وقرأ الكسائي (تَنْزِيلٍ) بالنصب ^(١٧٧). حجة من قرأ بالرفع أنه جعله خبر مبتدأ محذوف والتقدير: هو تنزيل العزيز الرحيم. أو هذا تنزيل العزيز الرحيم.

أما النصب فعلى المصدر. قال ابن خالويه: "تنزيل" بالنصب على المصدر، كما قال: (صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ) ^(١٧٨)^(١٧٩) وقال العكبري: (ويقرأ بالنصب على أنه مصدر: أي: نُزِلَ تنزيلاً) ^(١٨٠) فهو مصدر مؤكد. أما الزمخشري فالنصب عنده على إضمار فعل قال: (وبالنصب على: أعنى) ^(١٨١) وهو الأجود لأن العرب تنصب به مدحاً وتعظيماً.

الخلاف في قوله تعالى:

() .

() .

() .

() .

(وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ) (١٨٢)

قرأ أبو عمرو (وَالْقَمَرَ) بالرفع. وقرأ الكسائي (وَالْقَمَرَ) بالنصب (١٨٣) حجة من قرأ بالرفع أنه عطفه على قوله تعالى: (وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) (١٨٤). قال مكي بن أبي طالب: (ويجوز أن يكون رفعه على العطف على قوله: (وَأَيَّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ) فعطف جملة على جملة) (١٨٥) وقال أبو جعفر النحاس: (وَالْقَمَرُ، تقديره: وأية لهم القمر) (١٨٦) ويجوز أن يكون حجة من رفعه أنه قطعه مما قبله وجعله مستأنفاً، ورفع بالابتداء. قال ابن خالويه: (فالحجة لمن رفع: أنه ابتداء وجعل ما بعده خبراً عنه) (١٨٧) وقال الزجاج: (ويجوز أن يكون على الابتداء وقدرناه الخبر) (١٨٨) إذن الرفع على الابتداء أو على العطف على معنى (وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْقَمَرُ قدرناه) بجعل القمر من آيات الله. أما النصب فعلى الخلاف بين المذهبين - الكوفي والبصري - فالبصريون يذهبون إلى أنه منصوب بفعل مقدر يفسره ما بعده؛ وذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناءً بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخراً وقبله ما يدل عليه (١٨٩). لذلك قال ابن خالويه في تعليقه على هذه القراءة: (وَالْقَمَرُ نَصَبًا بِإِضْمَارِ فَعَلٍ يُفْسِرُهُ مَا بَعْدَهُ أَي: قَدَرْنَا الْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ) (١٩٠) أما الكوفيون فيذهبون إلى أنه منصوب بالفعل المذكور بعده الواقع على الهاء لأن المكنى هو الأول في المعنى، فينبغي أن يكون منصوباً به (١٩١)، لذلك قال الفراء في هذه القراءة: (ومثله في الكلام: عبد الله يقوم وجاريتيه يضربها، فالجارية مردودة على الفعل لا على الاسم، ولذلك نصبناها، لأن الواو التي فيها للفعل المتأخر) (١٩٢) أي أن الواو التي قبل كلمة (جاريتيه) إنما تعطف الفعل المتأخر، فكأنه قال: ويضربها جاريتيه. وردَّ هذا الرأي، قال ابن عقيل: (وردَّ هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره) (١٩٣). إذن (القمر) منصوب بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور بعده. الخلاف في قوله تعالى: (اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ) (١٩٤)

/ () .

/ : - .

/ () .

/ : - .

/ : .

/ : - .

/ : .

/ : - .

/ : .

/ : - .

/ : .

/ : - .

/ : .

/ : - .

/ () .

قرأ أبو عمرو بالرفع في الأسماء الثلاثة (اللَّهِ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمْ) ونصبهن الكسائي^(١٩٥).

القراءة بالنصب على البدل من (أحسن) في قوله تعالى: (أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ)^(١٩٦) و(ربكم) نعت لـ (الله)، وعطف عليه (ورب آبائكم). ويحتمل أن ينصب على إضمار فعل هو (أعنى) لأن العرب تنصب بإضماره مدحاً وتعظيماً^(١٩٧).

أما الرفع فعلى الاستئناف، فـ (الله) مبتدأ، و(ربكم) الخبر و (رب آبائكم) عطف عليه. قال ابن خالويه: (والحجة لمن رفع: أنه أضمر اسماً ابتداءً به، وجعل اسم الله تعالى خبراً له، لأن الكلام الذي قبله قد تم فكأنه قال: هو الله ربكم)^(١٩٨) والأول ما قاله أبو جعفر النحاس: أنه مبتدأ وخبر بغير إضمار ولا حذف لأن قبله رأس آية فالاستئناف أولى^(١٩٩).

الخلافاً في (آيات) في قوله تعالى: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ)^(٢٠٠) وقوله تعالى: (وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(٢٠١)

قرأ أبو عمرو (آيات) بالرفع في الموضعين. وقرأهما الكسائي بكسر التاء علامة للنصب^(٢٠٢). حجة من رفع (آيات) في الموضعين أنه عطفه على موضع (إن) وما عملت فيه في قوله تعالى: (إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ)^(٢٠٣) وموضع (إن) وما عملت فيه رفع بالابتداء، ويجوز أن يكون الرفع على الاستئناف بعطف جملة على جملة.

أما النصب ففيه نظر، فنصب (آيات) في الموضع الأول لا اختلاف بين النحويين فيه أن النصب والرفع جيدان، فالرفع على موضع (إن) أو على الاستئناف كما ذكرنا سابقاً. والنصب على لفظ (إن)، قال الزمخشري في تعليقه على هذا الموضع: ("آيات لقوم يوقنون" بالنصب والرفع على قولك: إن زيدا في الدار وعمراً في السوق أو عمرو في السوق)^(٢٠٤).

أما النصب في الموضع الثاني فاختلف العلماء فيه على اختلاف المذهبين - البصري والكوفي - لأنه من العطف على عاملين، أي أن تعطف بحرف واحد

/ : -
/ ()
/ :
/
/ : -
/ ()
/ ()
/ : -
/ ()
/ : -

معمولي عاملين مختلفين^(٢٠٥)، وقد منع ذلك البصريون وجوزّه الكوفيون^(٢٠٦). لذلك قال المبرد^(٢٠٧) في نصب (آيات) الثانية: (هو لحنٌ عندي، لأنه عطف على عاملين على "إن" و"في")^(٢٠٨)

وجوزّه الأخفش واحتجّ بقول الشاعر^(٢٠٩): (من المتقارب):

أكلّ أمرئٍ تحسبين امرأً ونار تأجج للحرب ناراً^(٢١٠)

وقول المبرد بأنه (لحن) لا يجوز، وذلك لأمرين أولهما: أنه قد قرأ بذلك إمامان (حمزة والكسائي) فهي قراءة سبعية متواترة صحيحة النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم. وثانيهما أن لها وجهاً في العربية؛ وذلك أن تكون (آيات) جيئ بها توكيداً للآيات الأولى حتى كأنه قيل: آيات آيات أو أن تبدل الآيات الثانية من الأولى، ويعطف بالثالثة على الثانية^(٢١١). فيسلم بذلك من العطف على عاملين.

وبيّن الزجاج أن من قرأ (آيات) بالرفع فقد عطف على عاملين أيضاً والعاملان هما (الابتداء وفي)^(٢١٢) ورأيه هذا موافق لما أورده الزمخشري حيث قال: (وأما قوله- آيات لقوم يعقلون- فمن العطف على عاملين سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما (إن وفي) أقيمت الواو مقامها فعملت الجر في اختلاف الليل والنهار والنصب في آيات، وإذا رفعت فالعاملان (الابتداء وفي) عملت الرفع في آيات والجر في (واختلاف))^(٢١٣) وقوله (أقيمت الواو مقامها فعملت الجر في (اختلاف الليل والنهار) والنصب في آيات) ليس بصحيح عند البصريين، لأن حرف العطف عندهم كالعامل الواحد ولا يقوى حرف عمل عاملين^(٢١٤) وهم يقدرون حرف الجر في (واختلاف) فالعمل للحرف المضمّر ونابت الواو عن عامل واحد ويدل على إضمار (في) أن في قراءة عبد الله (وفي اختلاف الليل والنهار)^(٢١٥).

/ () :

/ - - - - -

/ :

/ :

/ (/) . (/)

*/ *

/ (/) :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائي احتج لهذه القراءة - أي النصب - بأنه في حرف أبي (لآيات) فيهن كلهن باللام فإستدل بهذا على أنه معطوف على ما قبله^(٢١٦). ورد ذلك الطبري بقولين: (أوله: أنه لا رواية صحيحة بذلك عن أبي. وثانياً: أن العرب تدخل اللام في خبر المعطوف على جملة كلام تام، قد عملت في ابتدائها (إن)، مع ابتدائهم إياه، كما قال حُميد بن ثور الهلالي: (من الكامل) إنَّ الخلافة بعدهم لذميمةٌ وخلائف طُرْفٌ لِمِمَّا أَحَقَّرُ^(٢١٧) فأدخل اللام في خبر مبتدأ بعد جملة خبر قد عملت فيه (إن) إذ كان الكلام، وإن ابتدئ منوياً فيه إن^(٢١٨). على هذا إذن النصب في هذا الحرف على التوكيد لآيات الأولى أو على البديل منها، والرفع على الاستئناف أو على العطف على موضع (إن).

الخلاف في قوله تعالى:

(أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ)^(٢١٩)

قرأ أبو عمرو (سواءً) بالرفع. وقرأ الكسائي (سواءً) بالنصب^(٢٢٠). الرفع على الاستئناف، قال الزمخشري: ("سواءً محياهم ومماتهم" كلام مستأنف على معنى أن محيا المسيئين ومماتهم سواء، وكذلك محيا المحسنين ومماتهم، كل يموت على حسب ما عاش عليه)^(٢٢١) وهذا موافق لما قاله أبو جعفر النحاس، قال: ("سواءً") مرفوع بالابتداء لأن المعنى أن المؤمنين مستونون في محياهم ومماتهم، والكافرون مستونون في محياهم ومماتهم)^(٢٢٢).

ويجوز أيضاً أن يرتفع على الخبر قال العكبري: (يقرأ "سواءً" بالرفع "فمحياهم" مبتدأ و "مماتهم" معطوف عليه و "سواءً" خبر مقدم)^(٢٢٣)، أما القراءة بالنصب فقد وصفها سيبويه بالرداءة إذ قال: (واعلم أن ما كان في النكرة رفعاً غير صفة فإنه رفع في المعرفة من ذلك قوله عز وجل: (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ...)) وتقول: مررت بعبده خير منه أبوه، فكذلك هذا وما أشبهه، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبده خيراً منه أبوه وهي لغة رديئة^(٢٢٤).

/	:	-	.
/	:	:	"
/	:	.	.
/	:	()	.
/	:	:	.
/	:	-	.
/	:	.	.
(:	-	.
(:	.	.

والموضع الأخير في هذا المبحث في قوله تعالى: (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ)^(٢٤١).

قرأ أبو عمرو (يومٌ) بالرفع. وقرأ الكسائي (يوم) بالنصب. القراءة بالرفع على إضمار مبتدأ أي: هو يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً ويجوز أن يكون صفة من (يوم الدين) في قوله تعالى: (ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ)^(٢٤٢) أو بدلاً منه بمعنى: يوم الدين يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً^(٢٤٣).

أما النصب فعلى الظرفية، قال ابن خالويه: (والحجة لمن نصب: أنه جعله ظرفاً للدين، والدين: الجزاء)^(٢٤٤) وقال مكّي بن أبي طالب: (فهو خبر للجزاء المضمر، لأنه مصدر، وظروف الزمان تكون أخبار للمصادر، تقول: القتال اليوم، والخروج يوم الجمعة)^(٢٤٥). إذن القراءة بالنصب على الظرف لـ(الدين) كما في قول ابن خالويه ومكّي، وهناك رأي آخر للقراءة بالنصب قال الزجاج: (ويجوز أن يكون في موضع رفع وهو مبني على الفتح لإضافته إلى قوله (لا تملك) لأن ما أضيف إلى غير متمكن قد يبني على الفتح وإن كان في موضع رفع أو جر كما قال الشاعر:
لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال^(٢٤٦)

وقوله: (هو مبني على الفتح لإضافته إلى قوله (لا تملك) لأن ما أضيف إلى غير المتمكن قد يبني على الفتح) ليس بصحيح، لأن (لا تملك) فعل مستقبل والفعل المستقبل متمكن، وقوله هذا يصح على المذهب الكوفي، أما البصريون فإن ذلك لا يجوز عندهم إلا إذا أضيف إلى غير متمكن كما في البيت الذي استشهد به الزجاج- فيكتسب من المضاف إليه البناء كما يكتسب التذكير والتأنيث.

ولهذا اختار الطبري قراءة الرفع قال: (والرفع فيه أفصح في كلام العرب، وذلك أن اليوم مضاف إلى يفعل، والعرب إذا أضافت اليوم إلى تفعل أو يفعل أو أفعل رفعوه فقالوا: هذا يوم أفعل كذا، وإذا أضافته إلى فعل ماضٍ نصبوه؛ ومنه قول الشاعر^(٢٤٧): (من الطويل):

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألمّا تصح والشيب وازرع^(٢٤٨)(٢٤٩)

/ () .

/ () .

/ : -

/ :

/ : -

/ : :

/ () :

/ (/) (/) :

/ : : : : : : : : : : :

/ : :

!

/ : -

فبنى حين لإضافتها إلى الفعل (عانتبت). إذن (يوم) منصوب على الظرف
لـ(الدين) على المذهب البصري. ويجوز أن يكون مبني على الفتح في موضع رفع
خبر لمبتدأ محذوف على المذهب الكوفي.

بهذه القراءة اختتم هذا المبحث، وقد تحدثت فيه عن الخلاف في ضبط الاسم
بين الرفع والنصب، وكان ذلك في اثنين وعشرين موضعاً تعددت فيها المواقع
الإعرابية للاسم بين الرفع على الابتداء أو الخبر أو العطف على محل الرفع، وبين
النصب على الظرفية أو على إضمار فعل أو على العطف على محل النصب.
وقد قرأ أبو عمرو خمسة عشر موضعاً من هذه المواضع بالرفع وقرأ الستة
الأخرى بالنصب، بذا يكون الغالب على قراءة أبي عمرو القراءة بالرفع، والغالب
على قراءة الكسائي القراءة بالنصب.

المبحث الثاني

الخلاف في ضبط الأسماء بين الرفع والخفض

أتحدث في هذا المبحث عن الخلاف في ضبط الاسم بين الرفع والخفض، وقد جاء ذلك في أحد عشر موضعاً أولها الخلاف في (غير) في قوله تعالى: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) (٢٥٠) وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ) (٢٥١)

قرأ أبو عمرو (غير) بالرفع في الموضعين. وقرأ الكسائي (غير) بالخفض فيهما (٢٥٢). حجة من قرأ بالرفع جعله نعتاً لـ (إله) في الوضع الأول و(خالق) في الموضع الثاني- على المحل قبل دخول (من) لأنها زائدة، دخلت للتأكيد والعموم، وموضع (إله وخالق) موضع رفع على الابتداء، و (لكم) و (يرزقكم) الخبر. والتقدير: مالكم إله غيره، وهل خالق غير الله. ويجوز أن يكون الخبر محذوف تقديره: موجود.

ويجوز أن يكون (غير) هنا بمعنى (إلا) ويعرب إعراب الإسم بعد (إلا) كقولك: هل من رجلٍ إلا ظريفٌ. وهل من رجلٍ غيرٍ ظريفٍ (٢٥٣) أي أن يكون (غير) بدلاً على المحل مثل قوله تعالى: (لَا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ) (٢٥٤) أي لا إله غيرُ الله.

وحجة من قرأ بالخفض جعل (غير) نعتاً لـ (إله) و (خالق) على اللفظ. قال ابن خالويه في الموضع الأول: (والحجة لمن خفض: أنه جعله وصفاً لإله، ولم يجعله استثناءً، فهو قولك: معي درهم غير زائف، وسيفٌ غيرٌ كهامٍ) (٢٥٥) وقال في الموضع الثاني: (والحجة لمن خفض: أنه جعله نعتاً لخالق، أراد: هل من خالق غير الله يرزقكم) (٢٥٦).

الخلاف في قوله تعالى: (وَفِي الأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزُرْعٌ وَنَخِيلٌ صِيوَانٌ وَغَيْرُ صِيوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفْعَلُ بِعُضْهِ عَلَى بَعْضٍ فِي الأَكْلِ) (٢٥٧)

/ () .

/ () () -

/ :

/ :

/ () :

/ :

/ :

/ () .

تعالى: (سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ)^(٢٦٨). قال العكبري: (يقرأ بالجر على الصفة أو على البدل من اسم الله تعالى قبله)^(٢٦٩).

واختار الفراء القراءة بالرفع، قال: (ولو خفضت لكان وجه الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو، لأنه إذا خفض فإنما أراد: سبحانه الله عالم الغيب والشهادة وتعالى. فدل دخول الفاء أنه أراد: هو عالم الغيب والشهادة فتعالى)^(٢٧٠). وقد يجوز خفض مع الفاء لأن الفاء قد تأتي بمعنى الواو، قال ابن هشام: (وقيل: تقع الفاء تارة بمعنى (ثم) ... وتارة بمعنى الواو، كقوله: (من الطويل)).

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل^(٢٧١)(٢٧٢)

ومحل الشاهد (فحومل) أراد: وحومل. على هذا تكون القراءات بمعنى واحد. الخلاف في (ربّ) في قوله تعالى: (رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ)^(٢٧٣) وقوله تعالى: (رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا)^(٢٧٤)

قرأ أبو عمرو (ربُّ) بالرفع في الموضعين. وقرأ الكسائي (ربّ) بالخفض فيهما^(٢٧٥) الرفع على الابتداء والقطع مما قبله و (رُبّ) مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهو قوله تعالى: (لا إله إلا هو) في الموضعين. ويجوز رفعه على إضمار مبتدأ، أي: هو رب السموات، أو: هو رب المشرق. و(رُبّ) في الموضع الأول يجوز أن يكون بدلاً من (السميع العليم). في قوله تعالى: (إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)^(٢٧٦). قال ابن خالويه: (والحجة لمن رفع: أنه جعله مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ، أو أبدله من قوله: "هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ")^(٢٧٧).

أما الخفض فعلى البدل من (ربك) في قوله تعالى: (رَحْمَةً مِّنْ رَبِّكَ)^(٢٧٨) بمعنى رحمة من ربك ربّ السماوات والأرض - وفي قوله تعالى: (وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ)^(٢٧٩) وذكر مكي بن أبي طالب أنه يجوز أن يكون نعتاً لـ(ربك) في الموضعين^(٢٨٠).

	/	() .	
	/	:	-
	/	:	-
	/	:	:
	/	:	- -
	/	() :	- -
	/	()	
	/	()	
	/	:	-
	/	() .	
	/	:	
	/	() .	
	/	() .	
	/	:	-

وقال الزمخشري في خفض رب في الموضع الثاني: (عن ابن عباس على القسم بإضمار حرف القسم كقولك الله لأفعلن، وجوابه (لا إله إلا هو) كما تقول: (والله لا أحد في الدار إلا يزيد)^(٢٨١). ورد ذلك ابن حيان بقوله: (ولعل هذا التخريج لا يصح عن ابن عباس، إذ فيه إضمار الجار في القسم، ولا يجوز عند البصريين إلا في لفظة (الله)، ولا يقاس عليه، ولأن الجملة المنفية في جواب القسم إذا كانت اسميه فلا تنفى إلا بما وحدها. كقول الشاعر^(٢٨٢): (من الطويل):

لعمرك ما سعدٌ بخلة آثمٍ ولا نأتاً يومَ الحِفاظِ ولا حَصْر^(٢٨٣)

ولا تنفى بلا إلا الجملة المصدرة بمضارع كثير، وبماض في معناه قليلاً نحو قول الشاعر^(٢٨٤): (من البسيط)

ردوا فو الله لا زرناكم أبداً مادام في مائنا ورد لوراد^(٢٨٥)(٢٨٦)

إذن القراءة في هذا الحرف - بالخفض على النعت لـ (ربك) أو على البدل

منه.

الخلافاً في قوله تعالى: (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ)^(٢٨٧)

قرأ أبو عمرو (وَالرَّيْحَانُ) بالرفع. وقرأ الكسائي (والريحان) بالخفض^(٢٨٨) قال أهل اللغة في تفسير (الريحان) هو خضرة الزرع، وقال بعضهم هو ما قام على ساق. وقال آخرون هو كل بقل طيب الريح وواحدته ريحانه، وقال قوم هو الذي يشم. ومن معاني الريحان: الرزق على التشبيه^(٢٨٩). والعرب تقول: سبحان الله وريحانه؛ قال أهل اللغة: واسترزاقه^(٢٩٠). وتقول: خرجت أبنتي ريحان الله: أي رزقه^(٢٩١).

أما العصف فقالوا: هو ورق الزرع وما لا يؤكل منه، وأما الريحان فالرزق وما أكل منه، وقيل: العصف والعصيفة والعصافة التبن^(٢٩٢).

فمن قرأ (والريحان) بالرفع عطف على (فاكهة) في قوله تعالى: (فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ)^(٢٩٣) ويكون المعنى: فيها فاكهة وفيها الحب ذو العصف وفيها الريحان. فيكون الريحان هنا الريحان الذي يشم، ويكون الرزق. وذكر الزمخشري أن القراءة بالرفع على حذف المضاف قال: (وبالضم على وذو الريحان)^(٢٩٤).

أما القراءة بالخفض فعلى العطف على (العصف) وهو التبن و (العصف) في محل جر مضاف إليه. فيكون المعنى: وفيها حب ذو الورق والتبن، وذو الرزق المطعوم. ويبعد دخول المشموم في قراءة الجر^(٢٩٥).

الخلاف في قوله: (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ)^(٢٩٦)

قرأ الكسائي (ونحاس) بالرفع. وقرأ أبو عمرو (ونحاس) بالخفض^(٢٩٧). الشواظ هو اللهب الذي لا دخان فيه، وقيل: هو قطعة من نار ليس فيها نحاس، وقيل: لهب النار، ولا يكون إلا من نار وشئ آخر يخلطه^(٢٩٨). أما النحاس فهو الطبيعة والأصل والخليقة، ونحاس الرجل ونحاسه: سجيته وطبيعته. والنحاس وهو الدخان الذي لا لهب فيه. وقيل: هو الصفر^(٢٩٩)، ومن النحاس معنى الدخان قول النابغة الجعدي^(٣٠٠): (من المتقارب)

يَضُوءُ كضوء سراج السليبي ط لم يجعل الله فيه نحاسا^(٣٠١)

أي دخاناً فمن قرأ (ونحاس) بالرفع عطف على (الشواظ) وهو نائب فاعل، والمعنى: يرسل عليكما لهب من نار، ويرسل عليكم دخان.

ومن قرأ بالخفض عطف على (نار) المجرور (بمن)، والمعنى: يرسل عليكما شواظ من نار ومن نحاس. وذكر أبو جعفر النحاس أن ذلك لا يكون إلا على حيلة واعتذار، لأن اللهب لا يكون من الدخان، وذكر حيلة محمد بن يزيد في ذلك؛ فقال: (والذي في ذلك من الحيلة، هو قول أبي العباس محمد بن يزيد، أنه لما كان اللهب والدخان جميعاً من النار كان كل واحد منهما مشتملاً على الآخر. وأنشد قول الفرزدق: (من الطويل)^(٣٠٢)

/ () .

/ : - .

/ : - .

/ () .

/ : - .

/ () .

/ () .

/ - .

/ : : .

/ * : .

/ () : .

/ " " " .

فبت أقد الزاد بيني وبينه على ضوء نار مرة ودخان^(٣٠٣)
فعطف ودخان على نار، وليس للدخان ضوء لأن الضوء والدخان من النار
وإن عطفت ودخان على ضوء لم تحتج إلى الاحتيال^(٣٠٤).

وذكر مكي بن أبي طالب تقديراً آخر للقراءة بالخفض وهو أن يكون التقدير:
يرسل عليكما (شواظ) من نار وشئ من (نحاس)، أي: من دخان، ثم حذف
الموصوف وقامت الصفة مقامه^(٣٠٥)، ولعل هذا المعنى أقرب إلى الصواب من حيلة
محمد بن يزيد، لأن من معاني (الشواظ) التي وردت في اللسان أنه لهب النار ولا
يكون إلا من نار وشئ آخر يخلطه^(٣٠٦).

الخلاص في قوله تعالى: (وَحُورٌ عِينٌ)^(٣٠٧)

قرأ أبو عمرو (وَحُورٌ عِينٌ) برفعهما. وقرأ الكسائي (وَحُورٍ عَيْنٍ) بالخفض
فيهما^(٣٠٨). من قرأ بالرفع عطف (حورٌ عِينٌ) على (ولدان) - الفاعل - في قوله
تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ)^(٣٠٩)، بمعنى: يطوف عليهم حور عين للتعلم لا
للخدمة^(٣١٠). أو أن يرفع على المبتدأ، بمعنى: وعندهم حورٌ عِين، أو لهم حورٌ
عِين^(٣١١). فهو محمول على المعنى لأن معنى قوله تعالى: (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ،
مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ) لهم أكواب، أو عندهم أكواب ومثله مما حمل على المعنى قول
الشاعر^(٣١٢): (من الكامل)

ومشجج أما سواء قذاله فبدا وغير ساره المعزاء^(٣١٣)

فرفع (ومشجج) على المعنى لأن المعنى: بها رواكد وبها مشجج^(٣١٤). أما
القراءة بالخفض فبالعطف على (أكواب) في قوله تعالى: بأكواب وأباريق (وأباريقَ

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

/

وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ^(٣١٥) قال العكبري: (وبالجر عطفاً على (أكوأب) في اللفظ دون المعنى، لأن الحور لا يطاق بهن)^(٣١٦).

فالقراءة بالخفض أيضاً محمولة على المعنى، لأن المعنى: ينعمون بهذه الأشياء وينعمون بحور عين. ومثل ذلك كثير في العربية كقول الشاعر:^(٣١٧) (من الرجز)

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شئت همالة عيناها^(٣١٨)

والماء لا يعلف إنما يسقى فعطفه على المعنى أي: وسقيتها ماءً بارداً. وكقول الشاعر:^(٣١٩) (من الوافر):

إذا ما الغانياتُ برزن يوماً وزججن الحواجب والعيوننا^(٣٢٠)

والعيون لا تزجج بل تُكحل، فحمله على المعنى.

ويجوز في خفض (حور عين) أن يكون معطوفاً على (جنات النعيم) في قوله تعالى: (فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ)^(٣٢١) كأنه قال: هم في جنات النعيم وفاكهة ولحم وحرور^(٣٢٢).

وعلق ابن حيان على هذا التخريج بقوله: (وهذا فيه بعد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض وهو فهم أعجمي)^(٣٢٣).

ولعل تقدير مكي بن أبي طالب في تخريج القراءة بالخفض على العطف على (جنات النعيم)، أوضح من تقدير الزمخشري، إذ قال: (أولئك المقربون في جنات النعيم وفي حور عين، أي: وفي مقاربة حور، ثم حذف المضاف)^(٣٢٤) أي على التقديم والتأخير والواو جائز فيها ذلك.

الخلاف في قوله تعالى: (عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا)^(٣٢٥).

/ () .

/ : - .

/ /

() .

/ : : : .

:

/ : / () . /

/ : : .

:

/ () .

/ : : - .

/ : - .

/ : - .

/ () .

معني (الكريم) الحسن. وإذا جعلته نعتاً لـ (ربك) كان معني الكريم (ذو الكرم الكامل). قال ابن خالويه: (ومعني المجيد): الرفيع. ودليله قوله تعالى:

(رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ)^(٣٣٩)^(٣٤٠). وقال الزمخشري: (ومجد الله عظمته ومجد العرش علوه وعظمته)^(٣٤١).

بهذا لخم هذا المبحث. ويلاحظ فيه أن الغالب على قراءة أبي عمرو القراءة بالرفع، حيث قرأ جميع هذه المواضع بالرفع إلا موضعين قرأهما بالخفض، خلاف الكسائي الذي قرأ هذه المواضع بالخفض إلا للموضعين قرأهما بالرفع. والقراءة بالخفض على العطف والإتياع للمخفوض، وكذا القراءة بالرفع إلا (رب) في الموضعين^(٣٤٢) و(عالم الغيب) في سورة المؤمنين^(٣٤٣)؛ فقد كانت القراءة بالرفع في (رب) على الابتداء أو إضمار مبتدأ. أما رفع (عالم) فقد كان على إضمار مبتدأ.

/ () :

/ () .

/ :

/ :

/ () () .

/ () .

المبحث الثالث

الخلاف في ضبط الاسم بين النصب والخفض

وقد جاء ذلك في ثلاث مواضع، أولها الخلاف في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)^(٣٤٤)

قرأ الكسائي (أَرْجُلَكُمْ) بالنصب. وقرأ أبو عمرو (أَرْجُلَكُمْ) بالخفض^(٣٤٥).
حُجَّةٌ من نصب (أرجلكم) أنه عطف على الوجوه والأيدي، وهي منصوبة بالفعل (اغسلوا)، وذلك لما ثبت من السنة والإجماع على غسل الأرجل عطف على الغسل. قال أبو جعفر الطبري: (وتأول قارئو ذلك كذلك، أن الله جل ثناؤه، إنما أمر عباده بغسل الأرجل، دون المسح بها)^(٣٤٦). وذكر الزجاج أن الدليل على أن الغسل هو الواجب في الرجل، والدليل على أن المسح على الرجل لا يجوز: هو تحديد إلى الكعبين كما جاء في تحديد اليد إلى المرافق، ولم يجئ في شيء من المسح تحديد^(٣٤٧).
وحُجَّةٌ من قرأ بالخفض أنه عطف على (روءسكم) لأنه الأقرب إلى الأرجل من الوجوه، والمعنى فيه للغسل. قال الأخفش: (ومثله هذا حجرٌ ضبٍ خرب)^(٣٤٨) ورد ذلك أبو جعفر النحاس بقوله: (وهذا القول غلط عظيم لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن ينقاس عليه)^(٣٤٩). وقال أبو عبيد: (من قرأ (وأرجلكم إلى الكعبين) بالكسر - لزمه أن يمسح، وأن من خفض أرجلكم خفضه على الجوار فهو غلط، لأن خفض على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، وإنما تكون لضرورة شاعر، على الجوار لغة لا تستعمل في القرآن، وإنما تكون لضرورة شاعر، أو حرفٍ يجري كالمثل كقوله: "حجرٌ ضبٍ خرب"^(٣٥٠). وذكر ابن خالوية أن من كسر حجته: أن الله تعالى أنزل القرآن بـمسح الرجل ثم عادت السنة إلى الغسل^(٣٥١). وقال الزجاج: (وأرجلكم بالجر على معنى واغسلوا لأن قوله إلى الكعبين قد دل على ذلك، وينسق بالغسل على المسح كما قال الشاعر^(٣٥٢): من (مجزوء الكامل):

/ () .

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

يأليت بعلك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً (٣٥٣)(٣٥٤)

وهذا لا يصح إلا إذا أريد بالمسح الغسل، والعرب تقول: تمسّحت للصلاة أي: توضأت لها (٣٥٥). وقد قال أبو عبيد في قوله تعالى: (فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) (٣٥٦) أي غسلها من الغبار (٣٥٧). وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى واحد.

الموضع الثاني في قوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) (٣٥٨).

قرأ الكسائي (ربّنا) بالنصب (٣٥٩) على النداء المضاف، أي: يا ربّنا وقال الزجاج: (ويجوز نصبه على أعني المعنى: أعني ربنا، واذكر ربنا) (٣٦٠) واختار الطبري قراءة النصب بمعنى، يا ربنا، قال: (وذلك أن هذا جواب من المسئولين المقول لهم "أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون" وكان من جواب القول لربهم: والله يا ربنا ما كنا مشركين. فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا).

وقرأ أبو عمرو (ربنا) بالخفض على النعت لـ (الله)، قال ابن خالويه: (وهذا أحسن في اللفظ والمعنى أن تقول: والله العظيم ما فعلت كيت وكيت، من أن تقول: والله يأيها العظيم) (٣٦١).

ويجوز في قراءة الخفض أن يكون بدلاً وعطف البيان. والموضع الأخير في هذا المبحث، في قوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ) (٣٦٢) قرأ الكسائي (وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ) بالنصب. وقرأ أبو عمرو (نصفه وثلثه) بالخفض فيهما (٣٦٣).

الخلاف في هذا الموضع حول المعنى في الحالين. فمن قرأ بالنصب عطف (نصفه وثلثه) على (أدنى)، بمعنى: تقوم أدنى من ثلثي الليل و تقوم نصفه وثلثه. وهو الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مكي بن أبي طالب: (كلا القراءتين حسن،

:	*	:	:	:	/
:	.	:	:	:	/
:	.	-	:	:	/
:	.	-	:	:	/
:	.	.	:	()	/
:	.	-	:	:	/
:	.	.	:	()	/
:	.	-	:	:	/
:	.	-	:	:	/
:	.	-	:	:	/
:	.	.	:	()	/
:	.	-	:	:	/

غير أن النصب أقوى، لأن الغرض كان على النبي صلى الله عليه وسلم قيام ثلاث الليل، فإذا نصبت ثلثه أخبرت أنه كان يقوم أقل من الغرض^(٣٦٤).

وبيّن ان حيان أن قراءة النصب مناسبة للتقسيم الذي في أول السورة في قوله تعالى: (فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا * نِصْفَهُ أَوْ أَنْقِصْ مِنْهُ قَلِيلًا * أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا)^(٣٦٥) لأنه إذا قام الليل إلا قليلاً صدق عليه أدنى من ثلثي الليل وأما قوله (ونصفه) فهو مطابق لقوله أولاً (نصفه) وأما (ثلثه) فإن قوله (أو أنقص منه قليلاً) قد ينتهي النقص في القليل إلى أن يكون الوقت ثلث الليل، وأما قوله (أو زد عليه) فإنه إذا زاد على النصف قليلاً كان الوقت أقل من الثلثين، فيكون قد طابق قوله تعالى: (أدنى من ثلثي الليل) ويكون قوله تعالى: (نصفه قليلاً) شرحاً لمبهم دلّ عليه قوله: (فَمُ اللَّيْلِ إِلَّا قَلِيلًا)^(٣٦٦).

وحجة من خفض أنه عطف على (ثلثي الليل) بمعنى: تقوم أدنى من ثلثي الليل وأدنى من نصفه ومن ثلثه. قال الأخفش في هذه القراءة: (إن المعنى على قراءة الجر ليس هو المراد، لأن ذلك يكون على أدنى من نصفه وأدنى من ثلثه وكان الذي أفترض الثلث أو أكثر من الثلث)^(٣٦٧).

إذن الإعتراض على قراءة الجر، لأن المعنى فيه أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقوم أقل من ثلث الليل. إلا أن ابا عبيد اختار الخفض، واحتجّ أن بعده (عَلِمَ أَنْ لَنْ نُحْصُوهُ)^(٣٦٨) قال: (فكيف يقيمون نصفه)^(٣٦٩). ورد ذلك ابن خالويه بقوله: (ليس معنى "لن تحصوه" ما ذهب إليه أبو عبيد، ولكن معناه: لن تطيقوه، يعني قيام الليل)^(٣٧٠).

هذا المعنى مناسب لمن قرأ قراءة النصب لأن المعنى يكون: أن الرسول صلى الله عليه وسلم وطائفة من المؤمنين قاموا أدنى من ثلثي الليل شيئاً يسيراً وقاموا نصفه وثلثه، واخذوا بالقيام على المقادير حتى شق ذلك عليهم فأخبرهم الله تعالى أنه يعلم أنهم قاموا تلك المقادير، وأنهم لن يطيقوه لكثرتهم وشدته لا لجهلهم بالتقدير وإحصاء الزمان فخفف الله تعالى عنهم رحمة منه وفضلاً.

وأما قراءة الجر فالمعنى: (أنهم قاموا قيام مختلف مرة أدنى من الثلثين، ومرة أدنى من النصف، ومرة أدنى من الثلث، وذلك لتعذر معرفة البشر مقادير الزمان مع عذر النوم ولأن تقدير الزمان حقيقة إنما هو لله تعالى، والبشر لا يحصون

/	:	-	.
/	()	.	.
/	:	-	.
/	:	-	.
/	()	.	.
/	:	-	.
/	:	-	.

ذلك ولا يطيقون مقاديره، فتاب الله عليهم بهم من الثقل إلى الخفة وأمرهم بقيام ما تيسر^(٣٧١). فلا تتأني بين القراءتين.
بذا اختتم هذا المبحث، ويلاحظ فيه أن قراءة الكسائي في المواضع الثلاثة كانت بالنصب. وقراءة أبي عمرو كانت بالخفض.

وقد جاء هذا الخلاف في ثلاثة عشر موضعاً تعددت فيها حالات المضاف بين المصدر واسم الفاعل كما جاء في حالات أخرى لا مصدراً ولا اسم فاعل.

وورد المضاف مصدراً في ثلاثة مواضع أولها:

الخلاف في قوله تعالى: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ) (٣٧٢)
قرأ الكسائي (فجراً) بالتثوين و (مثل) بالرفع. وقرأ أبو عمرو (فجراً) مضافاً إلى (مثل) (٣٧٣)

حجة من قرأ بالتثوين أنه جعل (جزاًء) مبتدأ و (مثل) خبره، ويجوز أن يرتفع (جزاًء) على أنه مبتدأ والخبر محذوف تقديره: (فعليه جزاء)، و (مثل) صفة، أي: جزاء يماثل ما قتل (٣٧٤)

وحجة من قرأ بالإضافة أنه جعل (مثل) زائدة، قال ابن حيان: (مثل) كأنها مقحمة كما تقول: مثلك من يفعل كذا، أي: أنت تفعل كذا) (٣٧٥) وذكر مكي ابن أبي طالب أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، يقولون: إني أكرم مثلك أي: أكرمك (٣٧٦). والتقدير كما ذكره مكي بن أبي طالب: (فجزاء المقتول من الصيد، يحكم به ذوا عدل) (٣٧٧) بإسقاط (مثل).

() /

- : /

- : /

- : /

- : /

- : /

- : /

وهو عند الزمخشري من إضافة المصدر إلى المفعول إذ قال: ("وأصله فجزاء ما قتل" بنصب مثل بمعنى: فعلية أن يجزى مثل ما قتل ثم أضيف كما تقول: عجبْتُ من ضرب زيداً ثم من ضرب زيدٍ)^(٣٧٨) إذن من قرأ بالإضافة جعل (مثل) زائدة، أو جعل المصدر مضاف إلى مفعوله كما ذكر الزمخشري. ومن قرأ بالتثوين جعل (مثل) بمعنى (يمثل).

ومثل ذلك الخلاف في قوله تعالى:

(وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحَسَنَىٰ وَسَنُقَولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا)^(٣٧٩)

قرأ الكسائي (جزاءً) بالنصب والتثوين. وقرأ أبو عمرو (جزأؤ الحسنى) بالرفع من غير تثوين^(٣٨٠).

حجة من قرأ بالنصب والتثوين أنه جعل (جزاء) مصدراً في موضع الحال وجعل (الحسنى) مبتدأ و (له) الخبر، والتقدير كما ذكر مكى بن أبى طالب: (فله الحال الحسنى جزاءً)^(٣٨١)، والتقدير عند العكبرى: (فله الحسنى مجزيا بها)^(٣٨٢) وهناك وجهان آخران للقراءة بالتثوين والنصب، وهو أن ينتصب على المصدر، أي: يجزى جزاءً والوجه الآخر أن ينتصب على التمييز، قال الفراء: (منصوب على التفسير)^(٣٨٣) - أي على التمييز - وهذا الوجه لا يجوز عند البصريين لأنهم لا يجوزون تقديم التمييز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرف^(٣٨٤) أما الكوفيون وبعض البصريين^(٣٨٥) يذهبون إلى تجويزه إذا كان متصرفاً واستدلوا بقول الشاعر:^(٣٨٦) (من الطويل)

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٣٨٧)
إلا أنهم ردوا هذا البيت لوجود رواية أخرى.^(٣٨٨) فأنشدهم الكوفيون أبياتاً
أخرى منها قول الشاعر:^(٣٨٩) (من البسيط)

:/
/ () .
/ :
/ :
/ :
/ :
/ :
/ :
/ () .
/ :
/ :
/ :
/ () () () (/ :) (/ :) .
/ : :
/ : () : ()
/ * : *
/ - : -

ويجوز فيما يعمل فيه اسم الفاعل أن يجز بالإضافة، قال ابن هشام: (يجوز في الاسم الفصلة الذي يتلو الوصف العامل: أن ينصب به، وأن يخفض بإضافته، وقد قرئ ("إن الله بالغ أمره - هل هن كاشفات ضره" - بالوجهين)^(٤١١) وقال سيبويه: (واعلم أن العرب يستخفون ويحذفون التنوين والنون ولا يتغير من المعنى شيء، وينجر المفعول لكف التنوين من الاسم فصار عمله فيه الجر)^(٤١٢) وانشد قول الشاعر:^(٤١٣) (من البسيط)

هل أنت باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخاعون بن مخراق^(٤١٤)

لذلك قال أبو جعفر النحاس في تخريجه لهذه الآية: (وحذف التنوين على التخفيف فإذا حذف التنوين لم يبق بين الأسمين حاجز فخفضت الثاني للإضافة)^(٤١٥). وقال مكي بن أبي طالب: (وقرأ الباقون بترك التنوين والإضافة استخفافاً، وهي اللغة الفاشية المستعملة والتنوين منوي مراد)^(٤١٦).

ومثل ذلك في الخلاف، الخلاف في قوله تعالى:

(يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِيرُ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)^(٤١٧)

قرأ أبو عمرو (تم) بالتنوين، ونصب (نوره). وقرأ الكسائي بالإضافة، وخفض (نوره)^(٤١٨).

قال مكي بن أبي طالب في تخريجه لمن قرأ بالنصب: (هو الأصل في اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال)^(٤١٩)، ثم قال لمن خفض: (وحذف التنوين منه والإضافة لغة كثيرة على الاستخفاف، فالقراءتان بمعنى وبلغتین معتدلتين)^(٤٢٠) وقال ابن خالويه: (ومن لم ينون جاز أن يريد الماضي و الاستقبال كليهما)^(٤٢١)، أي يجوز لمن قرأ بالإضافة أن يعمل اسم الفاعل فيما بعده ويحذف التنوين للتخفيف، أو يترك إعمال اسم الفاعل لأنه بمعنى الماضي.

() :

()

:

/ :

/ :

/ () :

/ :

/ :

/ :

/ :

والموضع الأخير في هذه المجموعة في قوله تعالى: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا
 أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) (٤٢٢)
 قرأ أبو عمرو (أنصاراً) بالتثوين - من غير إضافة - وبزيادة حرف الجر في
 (الله). وقرأ الكسائي (أنصار) بغير تثوين، و(الله) بغير لام الجر على الإضافة (٤٢٣)
 القراءة في هذا الموضع - أيضاً - على الأصل في إعمال اسم الفاعل، وعلى ترك
 إعماله.

فحجة من أضاف أنه ترك إعمال اسم الفاعل لأنه بمعنى الماضي، قال مكّي
 بن أبي طالب: (حجة من أضاف أنه على معنى: دوموا على ذلك، فهم أنصار الله قبل
 قوله لهم: "كونوا أنصاراً") (٤٢٤). وذكر أن الدليل على ذلك أن في حرف عبد الله ابن
 مسعود: (أنتم أنصار) (٤٢٥) أي أنهم كانوا على ذلك قبل أمره لهم. وهو مثل قوله
 تعالى: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمَنُوا) (٤٢٦) أي دوموا على الإيمان (٤٢٧). وحجة من قرأ
 بالتثوين أنه أعمل اسم الفاعل لكونه للحال والإستقبال، قال مكّي بن أبي طالب: (من
 نونه حملة على معنى: أنه أمرهم أن يدخلوا في أمر لم يكونوا عليه، فالمعنى: فافعلوا
 النصر لدين الله فيما تستقبلون) (٤٢٨) ثم ذكر أن القراءتين يجوز أن تكون بمعنى واحد
 كما تقول: كن ضارباً لزيد، وكن ضارب زيد) (٤٢٩).

والقسم الأخير من هذا المبحث ما كان المضاف فيه ليس مصدرأ ولا اسم فاعل وقد جاء ذلك في سبعة
 مواضع، منها موضعان أضيف فيهما المضاف إلى ضمير. وسأبدأ أولاً بالمواضع التي أضيف فيها المضاف
 إلى الأسماء، ثم أذكر هذين الموضعين الأخيرين.

و أول هذه المواضع الخلاف في قوله تعالى: (نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ إِنْ رَبَّكَ
 حَكِيمٌ عَلِيمٌ) (٤٣٠) قرأ الكسائي (درجات) بالتثوين. وقرأ أبو عمرو (درجات)
 بالإضافة (٤٣١) حجة من نون أنه جعل (من) مفعول (نرفع) و(نشأ) صلتها، والمعنى: نرفع من نشأ درجات (٤٣٢). وفي نصب (درجات) وجوه:
 أن يكون مفعولاً ثانياً وذلك بتضمين (نرفع) معنى ما يعدى إلى اثنين، أي: نعطي من

/ () /

/ : - /

/ : - /

/ : - /

/ () /

/ : - /

/ : - /

/ : - /

/ () /

/ : - /

/ : - /

نشأة درجات^(٤٣٣). أو أن يكون حالاً أو بدلاً أو تمييزاً. ثم ذكر العكري وجهاً آخر، وهو أن يكون (درجات) ظرف أو حرف الجر محذوف منها، أي: إلى درجات^(٤٣٤).
والحجة لمن أضاف: أنه أوقع الفعل على (درجات) فنصبها، و أضافها إلى (من) فخفضه بالإضافة، وحذف التنوين للإضافة و (نشأة) صلة لـ (من)^(٤٣٥).
والقراءتان على هذا متقاربتان معانها لأن من رفعت درجته فقد رفع في الدرج ومن رفع في الدرج فقد رفعت درجته^(٤٣٦). الدرجات جمع درجة وهي المرتبة، وأصل ذلك مراقي السُّلم ودرجة، ثم تستعمل في ارتفاع المنازل والمراتب^(٤٣٧). وقد ذكر ابن حبان في رفعها أقوالاً منها: النبوة والحكمة في الدنيا، والثواب والجنة في الآخر؛ إلا أنه اختار هنا الحجة والبيان وذلك لقربها من سياق الآية^(٤٣٨).

الخلافاً في قوله تعالى: (وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا)^(٤٣٩)

قرأ أبو عمرو (مائة) بالتنوين. وقرأ الكسائي بإضافة (مائة) إلى (سنين)^(٤٤٠). حجة من نون أنه بين أن هذا العدد الأصل فيه أن يضاف إلى المفرد، وليس المستعمل فيه أن يضاف إلى الجمع. وجعل (سنين) بدلاً من (ثلاث مائة) فكانه قال: ولبثوا في كهفهم سنين ثلاث مائة كما تقول: صمت أياماً خمسة^(٤٤١).

يجوز أن يكون (سنين) في موضع نصب على عطف البيان والتوكيد من (ثلاث). وذكر النحاس وجهاً آخر لإعراب (سنين) وهي أن تكون في موضع خفض رداً على (منه) لأنها بمعنى مئين كما قال الشاعر^(٤٤٢): (من الكامل):

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم^(٤٤٣)
ففعت حلوبة بسود لأنها بمعنى الجمع^(٤٤٤)

وحجة من أضاف أنه حمل الكلام على المعنى، أي أنه جعل الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد. وذكر مكّي بن أبي طالب أن هذا الوجه حسن لأن

	-	:	/
	-	:	/
	-	:	/
	-	:	/
	()	:	/
	-	:	/
	()	:	/
	-	:	/
	:	:	/
	*	:	/
	-	:	/
	:	:	/
	:	:	/
	-	:	/

الواحد في هذا الباب إذا أُضيف إليه بمعنى الجمع^(٤٤٥) إلا أن هذا قليل الاستعمال^(٤٤٦).

الخلاف في قوله تعالى:

(إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لَأَهْلِهِ إِنِّي آنستُ نَارًا سَاتِيكُمْ مِنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ آتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ)^(٤٤٧)

قرأ الكسائي (بشهاب) بالتثوين. وقرأ أبو عمرو بغير تثوين على الإضافة^(٤٤٨).

الشهاب في اللغة هو شعلة النار الساطعة، وقال ابن السكيت^(*): الشهاب هو العود الذي فيه نار^(٤٤٩). أما القبس فهو النار، وقيل هو شعلة من نار تقتبسها من معظم، واقتباسها الأخذ منها^(٤٥٠). فحجّة من أضاف الشهاب إلى القبس أنه جعل الشهاب غير القبس فأضافه بمعنى: أو آتاكم بشعلة نار اقتبسها منها^(٤٥١)، كما قال الشاعر: ^(٤٥٢) (من المنسرح المطوي)

في كفه صعدة مثقفة فيها سنان كشعلة القبس^(٤٥٣)

أي أن يكون أراد (بشهاب من قبس) فأسقط (من) وأضاف، أو يكون أضاف - والشهاب هو القبس - لاختلاف اللفظين، قال الفراء: (إنه بمنزلة قوله تعالى: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ)^(٤٥٤) يضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلفت أسماؤه)^(٤٥٥).

وهذا الوجه لا يجوز عند البصريين^(٤٥٦)، لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه ووجهها الآية السابقة - التي استدل بها الفراء - بحذف المضاف إليه وهو (الساعة) وقد أقيمت الصفة مقامه فتقدير الآية: (ولدار الساعة الآخرة خير)^(٤٥٧).

والحجة لمن نوّن: أنه جعل القبس بدلاً من الشهاب أو نعتاً له فأعربه بإعرابه^(٤٥٨).

ومثل ذلك في الخلاف، الخلاف في قوله تعالى:

(وَبَدَّلْنَا هُمْ بَجَنِّيَهُمْ جَنِّيِّينَ ذَوَاتِ أَكُلٍ حَمَطٍ وَاتَّلِ وَشَيْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ)^(٤٥٩)

/	:	-	.	.	.
/	-
/	(.)
/	:	-	.	.	.
/*
()	()	()	()	()	(/)
/	:	()	-	.	.
/	()	-	.	.	.
/	:	-	.	.	.
/	()	()	.	.	.
/	:	:	:	.	.
/	()
/	:	-	.	.	.
/	:	()	-	.	()
/	:	-	.	.	.
/	:

قرأ الكسائي (أكل) بالتثوين من غير إضافة. وقرأ أبو عمرو بإضافة (أكل) إلى (خمط) (٤٦٠). الأكل هو الثمر المأكول، والخمط في اللغة هو ضرب من الأراك له حمل يؤكل (٤٦١). وقال الزجاج: (يقال لكل نبت قد أخذ طعاماً من مرارة حتى لا يمكن أكله خمط) (٤٦٢). فمن قرأ بإضافة جعل الأكل أشياء كثيرة والخمط جنساً من المأكولات فأضاف كما يضيف الأنواع إلى الأجناس.

وقال مكي بن أبي طالب: (هو بمعنى "من خط" كـ "ثوب خز" أي من خز، فكذلك هذا معناه: أكل من خمط) (463).

أما حجة من نون أنه جعل الخمط نعتاً للأكل أو بدلاً منه، قال النحاس:
(بالتثوين على أنه نعت لأكل أو بدل منه لأن الأكل هو الخمط بعينه) (٤٦٤).
الخلاف في قوله تعالى: (كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ) (٤٦٥)
قرأ أبو عمرو (قلب) بالتثوين. وقرأ الكسائي بإضافة (قلب) إلي (متكبر) (٤٦٦)
حجة من قرأ بالتثوين أنه جعل (متكبر) نعتاً للقلب، والمراد صاحب
القلب، لأن القلب إذا تكبر تكبر صاحبه، قال الطبري: (العرب لا تمنع أن تقول
بطشت يد فلان ورأت عيناه كذا وفهم قلبه فتضيف الأفعال إلى الجوارح وإن كانت
في الحقيقة لأصحابها) (٤٦٧). وهو مثل قوله تعالى: (فَطَلَّتْ أَعْنَافُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٤٦٨)
لأن الأعناق لما خضعت أخضعت أربابها (٤٦٩).

أما القراءة بإضافة فهي على حذف مضاف، قال ابن خالويه: (فالحجة لمن
أضاف: أنه جعل القلب خلفاً من اسم محذوف أي على كل ذي قلب متكبر) (٤٧٠)
وذكر أن التقدير يجوز أن يكون: (على كل قلب رجل متكبر) (٤٧١) ففي
التقدير الأول يجوز إضافة التكبر إلى القلب أو إلى صاحبه، وفي التقدير الثاني
أضاف التكبر إلى صاحب القلب، والقراءتان كما ذكر مكي بن أبي طالب بمعنى

/ () .

/ : - .

/ : () . - .

/ : () . - .

/ : - .

/ : - .

/ () .

/ : - .

/ : - .

/ () .

/ : - .

/ : .

/ .

واحد، لأن القلب إن كان فيه كبير ففي صاحبه كبير، وإن كان في صاحب القلب كبير ففي القلب كبير، فالمعاني متداخلة غير متغايرة^(٤٧٢).

أما ما كان المضاف فيه مضافاً إلى ضمير فموضعان؛ الموضع الأول في قوله تعالى: (قَالَ يَا بُشْرَى هَذَا غُلَامٌ)^(٤٧٣) قرأ الكسائي (بشري) بغير ياء بعد الألف. وقرأ أبو عمرو: (بشراي) بياء مفتوحة بعد الألف^(٤٧٤).

قال ابن خالويه: (الحجة لمن أثبت الألف: أنه أراد: الإضافة إلى نفسه كقوله "يا حسرتي ويا ويلتي")^(٤٧٥). فهو نداء مضاف منصوب. وذكر الزجاج أن هذا النداء تنبيه للمخاطبين، لأن البشري لا تجيب ولا تعقل والمعنى أبشروا، ويأبها البشري هذا من أو انك^(٤٧٦).

أما قراءة (يا بشري) ففيها وجوه؛ أحدها: إنه اسم غلام، قال ابن خالويه: (والحجة لمن طرح الألف: أنه جعله اسم غلام مأخوذ من البشارة)^(٤٧٧)

وهو على هذا منادى مبني على الضم. ويجوز أن يكون المعنى: يا من حضر هذه بشري، أو أن يكون: يا بشري هذا أو انك على ما سبق بيانه من تنبيه الحاضرين. واختار النحاس هذا الوجه إذ قال: (وهذا القول أولى لأنه لم يأت في القرآن تسمية أحد إلا يسيروا وإنما يأتي بالكناية)^(٤٧٨) وهذا المعنى موافق أيضاً لما ورد في التفسير، قال ابن عباس: (لما أدلى دلوه؛ تعلق يوسف بالحبل فنظر إليه فإذا غلام أحسن ما يكون من الغلمان، فقال لأصحابه: البشري، فقالوا: ما وراءك؟ قال: هذا غلام في البئر)^(٤٧٩)، والموضع الأخير الخلاف في قوله تعالى:

(كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا)^(٤٨٠)

قرأ أبو عمرو (سيئة) بالنصب والتثوين. وقرأ الكسائي بإضافة (السيء) إلى هاء المذكر، والهاء مضمومة مع الهمزة^(٤٨١).

ذكر مكي بن أبي طالب أن حجة من أضاف إلى مذكر، أنه لما تقدمت أمور قبل هذا منها حسن ومنها سيئ؛ فالحسن قوله تعالى: (وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا)^(٤٨٢) والسيئ هو المنهي عنه في الآية أضاف سيئاً إلى (السيئ) خاصة مما تقدم ذكره.^(٤٨٣)

/	:	-	.	.	.
/	:	()	.	.	.
/	:	-	.	.	.
/	:
/	:	-	.	.	.
/	:
/	:	-	.	.	.
/	:	()	.	.	.
/	:	-	.	.	.
/	:	()	.	.	.
/	:	-	.	.	.

أما ابن خالويه فذكر أن الحجة لمن أضاف قوله تعالى: (مكروها) ولو أراد السيئة لقال (مكروهة) لأنها أقرب من (ذلك)، ثم بيّن شاهد القراءة بالإضافة وهو قوله تعالى: (كل ذلك كان سيئاته)^(٤٨٤) بالجمع مضافاً^(٤٨٥) أما حجة من لم يصف أنه لما تم الكلام على (تأويلاً)^(٤٨٦) وابتدأ بقوله: (ولا تقف ما ليس لك به علم) وذكر ما بعده، وكان كله سيئاً ليس فيه ما يحسن فعله، قال بعده: (كل ذلك كان سيئاً)^(٤٨٧) أي ليس فيما نهى الله عنه حسن فيكون سيئاً مكروهاً، ولكن كل ما نهى الله عنه هو سيئاً مكروهاً^(٤٨٨). بذا اختتم هذا المبحث، وقد اشتمل على ثلاثة أقسام؛ القسم الأول كان المضاف فيه مصدرأ، وقد جاء ذلك في ثلاثة مواضع قرأها الكسائي بالتثوين على الأصل في المصدر بينما قرأها أبو عمر بترك التثوين للإضافة.

أما القسم الثاني فقد كان المضاف فيه

اسم فاعل، وقد جاء ذلك في ثلاثة مواضع أيضاً قرأها أبو عمرو بالتثوين على الأصل في إعمال اسم الفاعل، بينما قرأها الكسائي بترك التثوين على التخفيف، أو على إسقاط إعمال اسم الفاعل.

والقسم الأخير ما كان المضاف فيه ليس مصدرأ ولا اسم فاعل، وقد قسمته إلى جزئين، الجزء الأول ما أضيف إلى الأسماء وقد جاء ذلك في خمسة مواضع قرأ الكسائي ثلاثة منها بالتثوين، بينما قرأ الموضعين الأخيرين بترك التثوين للإضافة، بخلاف أبي

(/ :) (/ :) /
 ..
 : /
 () () : /
 - : /
 - : /

عمرو الذي قرأ ثلاثة مواضع بالإضافة وقرأ
الموضعين الأخيرين بالتنوين. أما الجزء
الثاني فهو ما أضيف إلي الضمير، وكان ذلك
في موضعين تساوت القراءتان فيه، فقد قرأ
أبو عمرو الموضع الأول مضافاً إلى الضمير،
بينما قرأه الكسائي بغير الإضافة.

بذا يكون الغالب على قراءة الكسائي - في هذا المبحث - القراءة بالتنوين
والغالب على قراءة أبي عمرو القراءة بالإضافة.

المبحث الخامس

الممنوع من الصرف

ورد في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي، الخلاف في المنصرف وغير المنصرف وقد جاء ذلك في ست كلمات، وردت في مواضع مختلفة من القرآن الكريم.

وقبل أن أوضح أقوال العلماء فيها سأعرف أولاً الصرف، وسأبين الكلمات
الممنوعة من الصرف، وعلّة منعها.
الصرف هو التتوين، قال ابن هشام: (الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة،
أعني منونة تتوين التمكين)^(٤٨٩). أما موانع الصرف، فتسعة علل مجموعة في قول
النحوي: (*)

اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كمل^(٤٩٠)
فإن وجدت في الكلمة علتان من هذه العلل التسعة، أو واحدة منها تقوم مقامها
منعت الكلمة من الصرف.

والكلمات التي تمنع لعلتين قسمان؛ القسم الأول ما لا يمنع إلا مع العلمية وهو
التأنيث كفاطمة وطلحة وزينب.

والتركيب المزجي كمعد يكرّب. والعجمي كإبراهيم. والقسم الثاني: ما يمنع تارة
مع العلمية، وأخرى مع الصفة، وهو العدل كعمر وزُفر، والوزن كأحمد وأحمر،
والزيادة كعثمان وغبّان.

أما ما يمنع لعلّة واحدة فهو التأنيث بالألف المقصورة أو الممدودة نحو بهمي
وصحراء. والجمع الذي لا مفرد على وزنه وهو مفاعل كمساجد، ومفاعيل كمصايح
ودنانير^(٤٩١).

هذه هي الكلمات التي تمنع من الصرف، أما الكلمات التي اختلفت فيها القراءتان من حيث صرفها وعدمه،
ست كلمات، أولها: كلمة عزير في قوله تعالى: (وَقَالَتُ الْيَهُودُ عَزِيرٌ ابْنُ اللَّهِ)^(٤٩٢)

/
/

(/ :)

/
/

() /

مبتدأ محذوف تقديره: نبينا، أو صاحبنا، أو معبودنا، و(ابن) صفة. أو يكون (عزير) مبتدأ و(ابن) صفة والخبر محذوف، أي: عزير ابن الله صاحبنا.

قال مكي بن أبي طالب: (جعلوا "عزير" مبتدأ و "ابن" صفة له فحذف التنوين فيه لكثرة الإستعمال، ولأن الصفة والموصوف كإسم واحد)^(٥٠٥).

وقال ابن خالويه: (وإنما يحذف التنوين من الإسم لكثرة الإستعمال إذا كان الابن نعتاً للإسم نحو: جاءني زيد بن عبد الله، فإن قلت: كان زيد بن عبد الله فلا بد من التنوين؛ لأنه خبره)^(٥٠٦).

والوجه الثاني: أن يحذف التنوين لإلتقاء الساكنين. قال الفراء: (وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام لسكون الباء من "ابن"، ويستثقلون النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكنان، فحذفت، استثقالاً لتحريكها قال: من ذلك قراءة القراء: عزير ابن الله)^(٥٠٧).

ثم قال: (وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون: "قل هو الله أحد الله الصمد"، فيحذفون النون من أحد)^(٥٠٨).

وهذا الوجه ضعيف عند الزجاج، قال: (وقد يجوز حذف التنوين على ضعف لإلتقاء الساكنين)^(٥٠٩) وقد رد الزمخشري التخريجين السابقين لحذف التنوين والإسم مصروف، قال: (أما قول من قال سقوط التنوين لإلتقاء الساكنين كقراءة من قرأ: "أحد الله" أو لأن الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو: معبودنا، فتمحل عن مندوحة)^(٥١٠). والمندوحة التي يعنيها هي منع الإسم من الصرف، وهو الأقرب إلى الصواب فقد ورد في لسان العرب والصحاح أن (عزير) اسم أعجمي. إذن من صرف (عزير) فحجته أنه عربي مشتق، أو هو أعجمي خفيف. ومن لم يصرفه فهو عنده أعجمي كعاذر وعزرائيل.

كلمة (طوى): الكلمة الثانية هي (طوى) في قوله تعالى: (بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طَوًى) وذلك في موضعين في القرآن الكريم^(٥١١). قرأ الكسائي الموضعين (طَوًى) بالتنوين. وقرأهما أبو عمرو بغير تنوين^(٥١٢). يُلاحظ أن هذه الكلمة مقصورة، إلا أن المقصور يعامل من حيث الصرف وعدمه معاملة الصحيح، قال سيبويه: (واعلم أن كل ياء أو واو كانت لاماً وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنها مقصورة تبدل مكانها الألف، ولا تحذف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتل إلا أن الألف تحذف لسكون التنوين)^(٥١٣). لذلك تحدث العلماء في هذا الحرف

/

/

/

/

/

/

/

/

/

كلمة (سلا سلا):

الكلمة الخامسة هي (سلا سلا) في قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا)^(٥٤٤). قرأ الكسائي (سلا سلا) بالتتوين. وقرأ أبو عمرو بغير تتوين وكلاهما وقف عليه بالألف^(٥٤٥).

هذه الكلمة تمنع من الصرف لأنها على صيغة منتهى الجموع وهي (مفاعل) قال سيبويه فيما يكون على هذه الصيغة: (اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة)^(٥٤٦). لذلك قال ابن خالويه: "سلاسل" بغير تتوين في وصلٍ ولا وقف؛ لأن (فعالل) جمع بعد ألفه أكثر من حرفٍ فلا ينصرف في معرفة ولا نكرة^(٥٤٧).

ولمن صرفه ثلاثة وجوه، الوجه الأول: أنه جاء بالصرف لموافقته خط المصحف، فقد كتبت بالألف في المصاحف، قال الفراء: (كتبت "سلا سلا" بالألف، وأجراها القراء لمكان الألف التي في آخرها)^(٥٤٨). وقال ابن خالويه: ("سلا سلا" بالتتوين اتباعاً للمصحف)^(٥٤٩).

والوجه الثاني: هو أن تصرف لتناسب ما بعدها وقبلها. قال ابن خالويه: (فالحجة لمن نون: أنه شاكل به ما قبله من رؤوس الآي، لأنها بالألف، وإن لم تكن رأس آية)^(٥٥٠)، وقال أبو جعفر النحاس: (أنه لما كان إلى جانبه جمع ينصرف فأتبع الأول الثاني)^(٥٥١). وقد ذكر ابن مالك في ألفيته أن ما لا ينصرف يجوز صرفه للضرورة أو للتناسب قال:

ولا طرارٍ أو تناسب صرف ذو المنع، والمصروف قد لا ينصرف^(٥٥٢).

واستشهد ابن عقيل بالآية لجواز الصرف للتناسب، قال: (وورد أيضاً صرفه للتناسب كقوله تعالى: (سلا سلا وأغلا لا وسعيرا) فصرف (سلا سلا) لمناسبة ما بعده)^(٥٥٣) والعرب أجازت إجراء الثاني على الأول طلباً لتشاكل الألفاظ وتشابهها، وإن لم يصح في المعنى على الحقيقة ومن ذلك قوله تعالى: (وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ

مِثْلَهَا^(٥٥٤) وقوله تعالى: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)^(٥٥٥) فالثاني قصاص وليس بعدوان، ونحو ذلك كثير فإن يلزم التشاكل في اللفظ مع صحة المعنى أولى.

والوجه الأخير لصرفها أن هناك من يصرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، فأجرى ذلك في الكلام أيضاً لأن الشعر أصل كلام العرب قال أبو جعفر النحاس: (إن بعض أهل النظر يقول: كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام لأن الشعر أصل كلام العرب فيكيف نتحكم في كلامها ونجعل الشعر خارجاً عنه؟!)^(٥٥٦). وقال الأخفش: (وكأنها لغة الشعراء لا يضطرارهم إلى ذلك في الشعر فجرى على ألسنتهم في النثر)^(٥٥٧) لذلك قال الزمخشري في تعليقه على من صرف هذه الكلمة: (أن يكون صاحب القراءة به ممن ضرى برواية الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف)^(٥٥٨).

أما حجة أبي عمرو في الوقف عليه بألف. أنه اتبع خط المصحف، كما أنه روى عن العرب الوقوف على ما لا ينصرف بالألف لبيان الفتحة، قال أبو جعفر النحاس: (حكى الكسائي أن من العرب من يقول رأيت عمراً بالألف في الوقف)^(٥٥٩) فصحت هذه القراءة من كلام العرب.

كلمة (قوارير):

والكلمة الأخيرة في هذا المبحث هي (قوارير) في قوله تعالى: (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِأَيَّةٍ مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ * قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا)^(٥٦٠)

قرأ الكسائي (قواريراً) بالتثوين فيهما. وقرأ أبو عمرو بغير تثوين فيهما إلا أنه كان يقرأ الكلمة الأولى (قواريرا) بألف في الوقف، ويسقطها في الثانية^(٥٦١).

وحجة صرف هذا الحرف ومنعه من الصرف كالحجة في (سلاسل)، فمن منعه من الصرف فلأنه على صيغة منتهى الجموع، ومن صرفه فلأن هناك من يصرف ما لا ينصرف في الشعر ولغة العرب، أو لأنها موافقة لخط المصحف. وصرف الكلمة الثانية للتناسب، قال الزجاج: (ومن قرأ (قواريراً) فصرف الأول فلأنه رأس آية، ومن صرف الثاني اتبع اللفظ اللفظ، لأن العرب ربما قبلت إعراب الشيء ليتبع اللفظ اللفظ، فيقولون: هذا حجر ضبٍ خربٍ، وإنما الخرب من نعت الحجر)^(٥٦٢). وقد ذكر الزمخشري وجهاً آخر للتثوين قال: (هذا التثوين بدل من ألف

/ () .

/ () .

/ : - .

/ :

/ : - .

/ : - .

/ (-) .

/ : - .

/ : - .

* (:) *

الإطلاق لأنه فاصلة، وفي الثاني لاتباعه الأول^(٥٦٣). أي أنه أجرى الفواصل مجرى أبيات الشعر لأن التتوين الذي يأتي بدلاً من ألف الإطلاق خاص بالشعر وهو تتوين الترتم، قال ابن عقيل: (تتوين الترتم، هو الذي يلحق بالقوافي المطلقة بحرف العلة)^(٥٦٤).

أما إثبات الألف في الأولى وحذفها من الثانية فقد قال فيه الفراء: (ولم يجر بعضهم، وقال الذي لم يجر: العرب تثبت فيما لا يجري الألف في النصب، فإذا وصلوا حذفوا الألف، وكل صواب، ومثل ذلك قوله: (كانت قواريرا) أثبت الألف في الأولى لأنها رأس آية والأخرى ليست بآية، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة، وكذلك رأيتها في مصحف عبد الله وقرأ بها أهل البصرة وكتبوها في مصاحفهم كذلك)^(٥٦٥).

بهذه القراءة اختتم هذا المبحث وقد اشتمل على ست كلمات، اختلفت فيها القراءتان بين الصرف ومنعه، وكان الغالب على قراءة الكسائي القراءة بالتتوين على أصل الصرف، حيث قرأ خمس كلمات بالتتوين ومنع كلمة واحدة هي (تترا) إذ أنه جعل الألف فيها للتأنيث بخلاف أبي عمرو الذي قرأها بالتتوين على المصدر، بينما قرأ الكلمات الخمس الأخرى بترك التتوين على أصل المنع من الصرف.

المبحث السادس

الإفراد والجمع

يتحدث هذا المبحث عن الكلمات التي اختلفت فيها القراءتان بين الإفراد والجمع، وقد جاء ذلك في أكثر من عشرين موضعاً لم يتعرض لها العلماء إلا إماماً؛ إذ لا إشكالات نحوية ومعنوية تطرأ على الآيات جراء هذه الخلافات. لذلك سأكتفي بعرض نماذج لها كما هو الدأب في المتشابهات.

من أمثلة ذلك الخلاف في قوله تعالى: (أَمَّنَ الرَّسُولُ يَمَّا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ أَمَّنَ يَاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لِمَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ) (٥٦٦) من قرأ الكسائي و(كتابه) بالتوحيد. وقرأ أبو عمرو و(وكتبه) بالجمع (٥٦٧). من قرأ بالتوحيد أراد القرآن، ومن قرأ بالجمع أراد كل مكتوب، قال ابن خالويه: (فالحجة لمن جمع: أنه شاكل بين اللفظين، وحقق المعنى، لأن الله تعالى قد أنزل كتباً وأرسل رسلاً. والحجة لمن وحد: أنه أراد القرآن، لأن أهل الأديان المتقدمة قد اعترف بعضهم لبعض بكتبهم وآمنوا بها إلا القرآن فإنهم أنكروه فلذلك أفرد) (٥٦٨) وذكر مكي بن أبي طالب يجوز أن يكون الكتاب اسماً للجنس، (٥٦٩) فتستوي القراءتان على ذلك، وقال الزجاج: (قيل لابن عباس في قراءته "وكتابه" فقال كتاب أكثر من كتب. ذهب به إلى اسم الجنس، كما تقول: كثر الدرهم في أيدي الناس) (٥٧٠) فهو على هذا مثل قوله تعالى: (وَالْعَصْرُ * إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ) (٥٧١) بمعنى جنس الناس. ومثله في الخلاف، الخلاف في قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ) (٥٧٢)

قرأ أبو عمرو (عبده) بالتوحيد. وقرأ الكسائي (عباده) بالجمع (٥٧٣) حجة من قرأ بالتوحيد أنه قصد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم، والدليل على ذلك قوله تعالى: (يُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ) فالخطاب للرسول عليه الصلاة والسلام. والتقدير كما ذكر مكي بن أبي طالب: أليس الله بكافيك يا محمد وهم يخوفونك بالأصنام (٥٧٤). وحجة من قرأ بالجمع أنه أراد بذلك كفاية الله لجميع أنبيائه لأن كل أمة قد كادت نبيها، كما كيد محمد عليه السلام (٥٧٥)، فهو داخل في الكفاية معهم.

/ () .

/ : - .

/ :

/ : - .

/ : - - .

/ () .

/ () .

/ : - .

/ : - .

/ :

ومن المواضع التي تحدث فيها العلماء بشئ من التعليق، الخلاف في قوله تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ) (٥٧٦).
 قرأ أبو عمرو (بَيِّنَةٍ) بالتوحيد. وقرأ الكسائي (بينات) بالجمع (٥٧٧). قال ابن خالويه: (فالحجة لمن وحد: قوله: (فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (٥٧٨). والحجة لمن قرأه بالجمع أنه وجده مكتوباً في السواد بالتاء فأخذ بما وجده في الخط) (٥٧٩). ثم قال: (وفرق بينهما أهل النظر بفرقان مستحسن فقال: من وحد، أراد: الرسول عليه السلام ودليله قوله تعالى: "حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ" * رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ" (٥٨٠) ومن جمع أراد القرآن ودليله قوله تعالى: ("وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ") (٥٨١)(٥٨٢).
 وهذا التفسير لا يستقيم مع معنى الآية، لأن المراد بالبينات هنا البراهين قال ابن الجوزي: (المراد: البيان بأن مع الله شريكاً) (٥٨٣)، أي الأتيان ببينة تدل بأن مع الله شريكاً.

وقال الطبري في معنى هذه الآية: (أم آتينا هؤلاء المشركين كتاباً أنزلناه عليهم من السماء بأن يشركوا بالله والأوثان والأصنام "فهم على بينة منه" فهم على برهان مما أمرتهم فيه من الإشراف بي) (٥٨٤).
 إذن حجة من قرأ بالجمع أنه كتب في المصحف بالتاء، كما أن القراءة بالجمع تدل على كثرة البراهين والآيات التي يجيء بها المشركون، إن كان لديهم برهان ودليل لما يدعوه، لذلك قال الألوسي في شرح هذه الآية: (وهو ضرب من التهكم) (٥٨٥). ومن قرأ بالتوحيد، إنه وإن كان مفرداً فهو يدل على الجمع. ويدل على التوحيد أنها في مصحف ابن مسعود بالهاء (٥٨٦).
 ومثله الخلاف في قوله تعالى:

(تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا) (٥٨٧)
 قرأ أبو عمرو (سراجاً) بالتوحيد (٥٨٨) على إرادة الشمس كما قال تعالى: (وَجَعَلَ الشَّمْسُ سِرَاجًا) (٥٨٩) بالتوحيد. وقرأ الكسائي (سُرْجاً) بالجمع على إرادة

/ () .

/ : -

/ () .

/ :

/ () .

/ () .

/ :

/ : -

/ : -

/ : -

/ : -

/ () .

/ : -

الكواكب، فأخبر بالجمع لكثرتها وذكر أبو جعفر النحاس أن أبا عبيد اختار قراءة التوحيد لأنه تأول أن السرج النجوم وأن البروج النجوم، فجاء المعنى عنده نجوماً ونجوماً^(٥٩٠). إلا أن العلماء ذكروا أن السرج النجوم وهي المضيئة العظام الدّراري، قال ابن خالويه: (ومن جمع جاز أن يريد المصابيح النجوم وهي المضيئة العظام الدّراري. ويجوز أن يكون أراد النجوم الكبار مع الشمس والقمر)^(٥٩١).

وقال الطبري: (وقرأته عامة قراء الكوفة (وجعل فيها سُرْجاً) على الجماع، كأنهم وجهوا تأويله: وجعل فيها نجوماً (وقمراً منيراً) وجعلوا النجوم سرجاً، إذ كان يهتدي بها)^(٥٩٢). فعلى هذا تصح القراءة بالجمع.

وهناك موضع واحد اختلف العلماء في إعرابه، وهو الخلاف في قوله تعالى: (وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ)^(٥٩٣). قرأ الكسائي (وأخر) بفتح الهمزة والتوحيد. وقرأ أبو عمرو (أخر) بالضم دلالة على الجمع^(٥٩٤).

حجة من قرأ بالجمع، أنه جمع لكثرة الأصناف التي يعذبون بها غير الحميم والفساغ، قال الزجاج: (ومن قرأه "أخر" فالمعنى: وأنواع أخر من شكله، لأن قوله: "أزواج" أنواع)^(٥٩٥).

وقال ابن خالويه: (والحجة لمن جمع أنه شاكل بالجمع بينه وبين قوله "أزواج" ولم يقل زوج)^(٥٩٦).

وفي إعرابه وجوه؛ أحدها: أن يعرب مبتدأ و (من شكله) نعت له أي من شكل الحميم، و (أزواج) خبره. والثاني أن يكون الخبر محذوف: أي ولهم أخر و (من شكله) و (أزواج) صفتان. والوجه الأخير في الإعراب أن يكون مبتدأ وخبره الجملة، لأن قوله (أزواج) مبتدأ و (من شكله) خبره والجملة خبر (أخر).

وحجة من قرأ بالتوحيد قوله تعالى: (من شكله) ولم يقل (من شكلهم)^(٥٩٧).

وفي إعرابه أيضاً وجوه، قال العكبري: (وأخر على التوحيد وهو معطوف على حميم، ومن شكله نعت له)^(٥٩٨). وذكر مكي بن أبي طالب أنه مبتدأ خبره جملة (من شكله أزواج) كما في القراءة السابقة. لأن (أزواج) لا يحسن أن يكون خبراً عن (أخر) لأنه جمع، والجمع لا يكون خبراً ورد ذلك ابن حيان بقوله: (وجاز أن يخبر

/ () .

/ :

/ :

/ :

/ () .

/ :

/ :

/ :

/ :

/ :

بالجمع عن الواحد من حيث هو درجات ورتب من العذاب، أو سمى كل جزء من ذلك الآخر باسم الكل).^(٥٩٩)

بهذه القراءة اختتم هذا المبحث، ويُلاحظ أن الخلاف فيه لا يحدث أثراً نحوياً أو معنوياً، وذلك لأن الكلمتان المجموعة والمفردة تؤديان نفس المعنى. وكان الغالب على قراءة أبي عمرو - في هذا المبحث القراءة بالجمع، والغالب على قراءة الكسائي القراءة بالتوحيد.

وبنهاية هذا المبحث اختتم هذا الفصل الذي اشتمل على ستة مباحث استوفت جميع حالات الاسم في الخلاف بين قراءة أبي عمرو وقراءة الكسائي.

يتحدث هذا الفصل عن الأفعال التي وردت في الخلافات بين قراءتي أبي عمرو والكسائي، وما ينتج عن هذا الخلاف من تغير نحوي في ضبط الفعل، وما يحيط به من أسماء أو ضمائر، أو تغير مواضعها من الإعراب.

ويشمل هذا الفصل سبعة مباحث، أولها:

الخلاف في إعراب الفعل:

أتحدث في هذا المبحث عن الحالات التي يأتي فيها الفعل المضارع، فالأصل في المضارع أن يكون مرفوعاً، ثم يأتي منصوباً ومجزوماً إذا سبق بأدوات النصب أو الجزم.

وقد وردت جميع هذه الحالات في الخلاف بين قراءتي أبي عمرو والكسائي، فنجد إحدى القراءات يكون الفعل المضارع فيها بالرفع، بينما نجده في القراءة الأخرى بالنصب أو الجزم. أو أن تكون القراءة بنصب الفعل المضارع، بينما تكون القراءة الأخرى بالجزم. وسأبين جميع هذه الحالات في مواضعها إن شاء الله.

أولاً: الفعل المضارع بين الرفع والنصب:

تحدث العلماء عن العامل في رفع الفعل المضارع، وانقسم رأيهم إلى قسمين أساسيين، سأذكر هذين الرأيين أولاً، ثم أتحدث عن الأدوات التي تنصب الفعل المضارع، وبعد ذلك أبين مواضع الخلاف بين الرفع والنصب في القراءتين.

رفع الفعل المضارع:

اختلف العلماء حول العامل في رفع الفعل المضارع قال ابن عقيل: (فذهب قوم إلى أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم ... وقيل ارتفع لتجرده من الناصب

والجازم^(٦٠٠) فالرأي الأول في قول ابن عقيل هو رأي البصريين، والقول الثاني هو رأي الكوفيين. وذهب الكسائي من الكوفيين إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله؛^(٦٠١) إلا أن ذلك رُد لأنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب، ولا ينجزم بدخول الجوازم؛ لوجود الزائد أبداً في أوله فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلَّ ذلك على فساد ما ذهب إليه. والوجه الثالث والأخير أن هذه الزوائد بعض الفعل، لا تتفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو كانت هي العاملة لأدَّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال^(٦٠٢) إذن هذا الوجه في عامل الرفع في الفعل المضارع - من المذهب الكوفي مردود.

وقال سيبويه - وهو بصري - في باب "وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء": (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور، أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكيونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها)^(٦٠٣) وقال ابن هشام: (رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء - وهو كوفي - لا لحلوله محل الاسم خلافاً للبصريين)^(٦٠٤) على هذا يكون ارتفاع الفعل المضارع إما لوقوعه موقع الاسم على مذهب البصريين أو يكون لتجرّده من الناصب والجازم على مذهب الكوفيين.

نصب الفعل المضارع:

أما نصب الفعل المضارع فيكون بأدوات منها ما اختص بالدخول على الفعل، قال سيبويه: (اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها، لا تعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تتصبها لا تعمل في الأفعال، وهي (أن) وذلك قولك: أريد أن تفعل، و (كي) وذلك: جئتك لكي تفعل، و (لن)^(٦٠٥). ومن هذه الحروف أيضاً (إذن) قال سيبويه: (اعلم أن "إذن" إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة؛ عملت في الفعل عمل "أرى" في الاسم إذا كانت مبتدأة. وذلك قولك: (إذن أجبنيك)^(٦٠٦)).

/600

/601

/602

/603

/604

/605

/606

وهناك بعض من حروف الجر تتصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعدها، قال ابن هشام: (وتضمّر (أن) بعد ثلاثة من حروف الجر) (٦٠٧) وذكر ابن هشام أن هذه الحروف هي: كي، واللام وحتى. (٦٠٨)

وقال ابن هشام وهو يواصل حديثه عن الحروف التي تضمّر بعدها (أن): (وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي: (أو) التي بمعنى (إلى) نحو: لأزمنك أو تقضيني حقي، أو (إلا) نحو: لأقتلنه أو يسلم، وفاء السببية، وواو المعية مسبوقين بنفي أو طلب بغير اسم الفعل) (٦٠٩).

وهناك خلاف بين المذهبيين – الكوفي والبصري – حول سبب عامل النصب في الفعل المضارع بعد هذين الحرفين الأخيرين. (٦١٠)

فذهب الكوفيون إلى أن الفعل بعد هذين الحرفين منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني في مثل قولك: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وقولك: (إيتنا فنكرمك) مخالف للأول، فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبا للنصب. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير (أن). وذهب أبو عمرو الجرمي من البصريين – إلى أن الواو والفاء هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف (٦١١) وردّ قوله هذا بأنه لو كانت هذه الحروف هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناع ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه (٦١٢). والصحيح أن هذين الحرفين ينصبان المضارع بـ (أن) مضمرة بعدهما وذلك لأن قولك: (أخشى أن تفعل)، بمنزلة (أخشى ففعلك)، فعند إضمار (أن) تكون هذه الحروف كأنما دخلت على اسم، وهو الأصل في عملها، أن تدخل على الاسم وقد ذكر سيبويه ذلك في قوله: (أفلا ترى أن: أن تفعل، بمنزلة الفعل، فلما أضمرت (أن) كنت قد وضعت هذين الحرفين في مواضعهما، لأنهما لا يعملان إلا في الأسماء، ولا يضافان إلا إليهما، و (أن تفعل) بمنزلة الاسم) (٦١٣). ولم ترد كل الأدوات السابقة الذكر في مواضع الخلاف بين القراءتين في الفعل المضارع بين الرفع والنصب، بل ورد بعضها، وسأبينها في مواضعها إن شاء الله.

مواضع الخلاف:

607

608

609

610

611

612

613

ورد الخلاف بين قراءتي أبي عمرو والكسائي، في الفعل المضارع بين الرفع والنصب، في خمسة مواضع. أولها قوله تعالى: (وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهْلَاءَ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ). (٦١٤)

قرأ الكسائي (يقول) بالرفع. وتقرّد أبو عمرو بالنصب فقرأ (يقول) (٦١٥) علة من قرأ بالنصب أنه عطف الفعل (يقول) على (أن يأتي) من قوله تعالى: (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ) (٦١٦). فـ "ن" من نواصب الفعل المضارع، قال ابن هشام في معرض حديثه عن الحروف التي تنصب الفعل المضارع قال: (وبعد "أن" المصدرية نحو: (والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي) (٦١٧) إن لم تسبق بعلم، نحو: (علم أن سيكون منكم مرضى) فإن سبقت بظن نحو: (وحسبوا أن لا تكون فتنة) (٦١٨) فوجهان). (٦١٩)

على هذا القول يكون الفعل (يأتي) منصوب بـ (أن) المصدرية، و (يقول) معطوف عليه، والتقدير: فعسى الله أن يأتي بالفتح، وعسى أن يقول الذين آمنوا. لأنه لا يجوز أن يقال: وعسى الله أن يقول الذين آمنوا، بل يجعل (أن يقول) معطوفاً على ما بعد (عسى)، نحو قولهم: (أكلت خبزاً ولبناً)، ونحو قول الشاعر (٦٢٠) (من مجزوء الكامل):

ياليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورمحاً

أي وحامل رمحاً. وذكر أبو جعفر النحاس وجهاً آخر للنصب قال: (وفيه قولٌ آخر تعطفه على الفتح كما قال الشاعر: (٦٢١) (من الوافر):

لبس عباءة وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوف) (٦٢٢) (٦٢٣)

وتأويل الكلام على القراءة بالنصب: فعسى الله أن يأتي بالفتح المؤمنين أو أمر من عنده، يدلهم به أهل الكفر من أعدائهم، فيصبح المنافقون على ما أسروا في أنفسهم

/ 614	() .
/ 615	: -
/ 616	() .
/ 617	() .
/ 618	() .
/ 619	:
/ 620	.
/ 621	/ ()
/ 622	: () . : () . : () .
/ 623	: () .

نادمين، وعسى أن يقول الذين آمنوا حينئذ: هؤلاء الذين أقسموا بالله كذباً جهد أيمانهم إنهم لمعكم. (٦٢٤)

أما القراءة بالرفع فعلى الابتداء، قال ابن خالويه: (فالحجة لمن رفع: أنه ابتدأ بالفعل فأعربه بما وجب له بلفظ المضارعة) (٦٢٥). وتأويل من قرأ ذلك بالرفع: فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم يندمون. ويقول الذين آمنوا، فيبتدئ (يقول) فيرفعها.

والموضع الثاني في الخلاف للفعل المضارع بين الرفع والنصب، قوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ) (٦٢٦).

قرأه الكسائي بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية (لتزول). وقرأه أبو عمرو بكسر اللام الأولى، ونصب الثانية: (لتزول) (٦٢٧).

القراءة بالنصب على أن (أن) بمعنى (ما) واللام لام الجحد، وهي من الحروف التي تنصب الفعل المضارع لإضمار (أن) بعدها، قال ابن هشام: (وتضم (أن) بعد ثلاثة من حروف الجر) (٦٢٨).

فذكر (كى) و(حتى) ثم قال: (واللام: تعليلية مع المضارع المجرد من "لا" نحو: (ليغفر لك الله) أو جحودية نحو: (ماكنت - أو لم أكن - لأفعل). (٦٢٩) والمعنى ما كان مكرهم لتزول منه الجبال، أي: كان مكرهم أضعف من أن تزول له الجبال.

أما القراءة بفتح اللام الأولى، ورفع الثانية: (لتزول)، فكما قال ابن خالويه: (فالحجة لمن فتح، أنه جعلها لام التأكيد، فلم تؤثر في الفعل ولم تُزلْ عن أصل إعرابه. وهذه القراءة توجب زوال الجبال لشدة مكرهم وعظمه. وقد جاء به التفسير) (٦٣٠). يشير بذلك إلى قصة النسور والتابوت، فقد روي في بعض التفسير قصة التابوت والنسور، وأن الجبال ظنت أن ذلك أمر من ال عظيم له فكادت أن تزول (٦٣١). وعلى هذا يكون معنى القراءة بالرفع: اشتد مكرهم حتى كادت تزول منه الجبال. أو على معنى كلام العرب في المبالغة في وصف الشئ كما قال الأعشى: (٦٣٢) (من الطويل)

لئن كنت في جب ثمانين قامة ورقيت أسباب السماء بسلم

624	:	-
625	:	.
626	:	() .
627	:	-
628	:	.
629	:	.
630	:	.
631	:	- -
632	:	() :

لتستدرجك القول حتى تهزّه وتعلم أنه عنكم غير منجم^(٦٣٣)
فالشاعر بالغ في الوصف وهو يعلم أنه لا يُرقى أسباب السماء، ولا يكون في جبّ
ثمانين قامة فيستدرجه القول.

فمعنى الآية على هذا يكون: لو أزال مكرهم الجبال لما زال أمر الإسلام وما
أتى به النبي صلى الله عليه وسلم. فيكون زوال الجبال مجازاً ضرباً مثلاً لمكر قريش
وعظمه، وللمبالغة في ذم مكرهم.

ومن مواضع الخلاف، الخلاف في قوله تعالى: (كن فيكون)، من قوله تعالى: (إِنَّمَا
قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٦٣٤)، وقوله تعالى: (إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ
شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٦٣٥) قرأ الكسائي بالنصب فيهما (يكون). وقرأهما أبو
عمرو بالرفع^(٦٣٦).

قال الفراء في القراءة بالرفع: (فإذا رأيت الفعل منصوباً، وبعده فعل قد نسق
عليه بواو أو فاء أو ثم فإن كان يشاكل معنى الفعل الذي قبله، نسقته عليه، وإن رأيت
غير مشاكل لمعناه، استأنفته فرفعه. ومنه قوله: ^(٦٣٧) (من الرجز):
والشعر لا يستطيعه من يظلمه يريد أن يعربه فيعجمه^(٦٣٨)(٦٣٩).

على هذا يكون (فيكون) رفع على الإبتداء، وأن قوله: (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن
نقول له كن) كلام تام، مكتفٍ بنفسه عما بعده، ثم يبتدأ فيقال: فيكون، أي: فهو يكون.
أما القراءة بالنصب فقد وصفها سيبويه بالضعف، إذ قال: (وأعلم أن الفاء لا
تضم فيها "أن" في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع.. وقال عز وجل:
(فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت.. ومثله (كن فيكون) كأنه قال: إنما أمرنا ذلك فيكون
وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر.. وهو ضعيف في الكلام^(٦٤٠)،
فهو يصف النصب بالضعف في منثور الكلام وذلك لأن الفعل المضارع لا ينصب
بعد الفاء إلا إذا كان جواباً - أي أن المضارع في هذه الآية ليس جواباً للأمر، فلم يرد
الله أن يقول للشيء (كن فيكون) بحيث يكون الفعلان مقولاً للقول، وإنما أراد أن يقول
للشيء (كن) فحسب. ثم أخبر عنه بأنه يكون، وقد قال بذلك ابن خالويه في كتابه
الحجة حيث قال: (قوله تعالى: (كن فيكون)^(٦٤١) قرأه ابن عامر بالنصب، والحجة له

633 / () : () : () :

() :

634 / () .

635 / () .

636 / -

637 /

638 / () : () ())

(

639 / - :

(: - :

() (

الجواب بالفاء – وليس هذا من مواضع الجواب، لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله: (لا تقتروا على الله كذباً فيسحتكم)^(٦٤٢)، ومعناه: فإن تقتروا يسحتكم، وهذا لا يجوز في قوله تعالى: (كن فيكون) لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: (كن فكان)^(٦٤٣) والقراءة بالنصب قراءة في السبعة ثم هي بعد ذلك قراءة ابن عامر وهو أعلى القراء سنداً وأقدمهم هجراً^(٦٤٤) وقراءة الكسائي وهو إمام الكوفيين في علم العربية فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى^(٦٤٥). ووجهها في العربية أن تعطف على (أن نقول)، ويكون معنى الكلام: ما قولنا لشيء إذا أردناه إلا أن نقول له، كن فيكون، أي أن نقول فيكون. وذكر الطبري أنه حكى عن العرب سماعاً: أريد أن آتيك فيمنعني المطر، عطفاً بيمينني على آتيك^(٦٤٦). ويجوز أن يكون وجه النصب فيه على لفظ (كن) لأنه جاء بلفظ الأمر فشبه بالأمر الحقيقي.

والموضع الأخير في الخلاف يعود سبب الخلاف فيه إلى الاختلاف فيما يعطف عليه الفعل محل الخلاف. فاحدى القراءتين تعطف الفعل على فعل مرفوع، بينما تعطفه القراءة الأخرى على فعل منصوب وذلك في قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا)^(٦٤٧) قرأه أبو عمرو بالرفع (يتخذها). وقرأه الكسائي (يتخذها) بالنصب^(٦٤٨). النصب عطفاً على (يضل)، والرفع عطفاً على (يشترون).

قال الفراء: (من رفعها ردّها على (يشترى) ومن نصبها ردّها على قوله (ليضل عن سبيل الله وليتخذها)^(٦٤٩).

وذكر أبو جعفر النحاس وجهاً آخر للرفع فقال: (الرفع من وجهين: أحدهما أن يكون معطوفاً على يشترى، والآخر أن يكون مستأنفاً)^(٦٥٠) وهذا رأي الاخفش، إذ رأى أن هذه الآية مثال لما يجوز نصبه بالعطف على المنصوب، أو رفعه على الابتداء. واستشهد بأبيات فقال: (من الوافر):

قال الشاعر: ^(٦٥١) فرفع على الابتداء:

يعالج عاقراً أعيت عليه ليألقها فينتجها حواراً^(٦٥٢)

() (

: (

: (

: (

: /646

: () /647

: /648

: /649

: /650

: /651

وقال الشاعر: (٦٥٣) (من الطويل) أيضاً:

وما هو إلا أن أراها فجاءةً فأبْهتَ حتى ما أكاد أُجيب (٦٥٤)

والنصب في قوله (فأبْهتَ) على العطف، والرفع على الابتداء (٦٥٥) هذه هي المواضع الخمسة التي اختلفت فيها قراءتا أبي عمرو والكسائي في نصب الفعل المضارع ورفعه. ويلاحظ أن الغالب في قراءة أبي عمرو الرفع والغالب في قراءة الكسائي النصب.

والملاحظ أن النصب يكون على وجهين إما لإعمال حرف النصب كما في سورة إبراهيم، أو النسق على فعل منصوب وأن الرفع يكون إما على قطع النسق والإبتداء، أو على العطف على فعل مرفوع كما في سورة لقمان.

ثانياً: الفعل المضارع بين الرفع والجزم:

قلنا إن العامل في ارتفاع الفعل المضارع إما لوقوعه موقع الاسم، أو لتجرده من الناصب والجازم.

أما جوازم الفعل المضارع فمنها ما يجزم فعلاً واحداً، ومنها ما يجزم فعلين. قال ابن هشام: (المجزومات الأفعال المضارعة الداخلة عليها جازم، وهو ضربان: جازم لفعل، وهو: لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي، وجازم لفعلين وهو أدوات الشرط...) (٦٥٦)، فذكرها، وبين أن الفعل الأول في المضارع المجزوم بأدوات الشرط يسمى فعل الشرط، والثاني جوابه. (٦٥٧)

والخلاف في قراءة أبي عمرو والكسائي في الفعل المضارع، بين الرفع والجزم، وُجد في موضعين:

أولهما قوله تعالى: (لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَأُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا وَلَأَ مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ) (٦٥٨)

قرأ أبو عمرو: (لا تضارُّ) بالرفع. وقرأ الكسائي: (لا تضارَّ) بالجزم. (٦٥٩) من قرأ بفتح الراء جعل (لا) ناهية، والفعل مجزوم، وفتحت الراء لالتقاء الساكنين، حيث

٦٥٢ : () : () :

() :

٦٥٣

٦٥٤ : () :

٦٥٥

٦٥٦

٦٥٧

٦٥٨ () :

٦٥٩

سُكِنَتِ الرَّاءُ الْأَخِيرَةُ فِي الْفِعْلِ (تُضَار) لِلجُزْمِ، وَسُكِنَتِ الرَّاءُ الْأُولَى لِلإِدْغَامِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُرِّكَ الْأَخِيرُ مِنْهُمَا بِالْفَتْحِ حَتَّى يُوَافِقَ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَ الرَّاءِ. لِتَجَانُسِ الْأَلْفِ. وَالفَتْحَةُ، كَمَا فُعِلَ فِي تَرْخِيمِ اسْحَارًا إِذَا سُمِّيَ بِهِ. قَالَ بِنِ حَيَانَ: (أَلَا تَرَاهُمْ حِينَ رَحِمُوا اسْحَارًا وَهُوَ إِسْمُ نَبَاتٍ إِذَا سُمِيَ بِهِ حَذَفُوا الرَّاءَ الْأَخِيرَةَ وَفَتَحُوا الرَّاءَ السَّاكِنَةَ الَّتِي كَانَتْ مَدْغَمَةً فِي الرَّاءِ الْمَحذُوفَةِ لِأَجْلِ الْأَلْفِ قَبْلَهَا، وَلَمْ يَكْسِرُوهَا عَلَى أَصْلِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَرَاعُوا الْأَلْفَ وَفَتَحُوا وَعَدَلُوا عَنِ الْكَسْرِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ) (٦٦٠).

أَمَّا مَنْ قَرَأَ بِالرَّفْعِ جَعَلَ (لَا) نَافِيَةً، وَجَعَلَ الْفِعْلَ خَبْرًا بِمَعْنَى النَّهْيِ قَالَ ابْنُ حَيَانَ: (وَهَذِهِ الْقِرَاءَةُ - يَعْنِي الرَّفْعَ - مَنَاسِبَةٌ لِمَا قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ (لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) لِاشْتِرَاكِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الرَّفْعِ وَإِنْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُمَا، لِأَنَّ الْأُولَى خَبْرِيَّةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى وَهَذِهِ خَبْرِيَّةٌ لَفْظًا نَهْيِيَّةٌ فِي الْمَعْنَى) (٦٦١).

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: (وَمَنْ قَرَأَهُ كَذَلِكَ - يَعْنِي الرَّفْعَ - لَمْ تَحْتَمَلْ قِرَاءَتَهُ مَعْنَى النَّهْيِ، وَلَكِنَّهَا تَكُونُ بِالْخَبْرِ عَطْفًا بِقَوْلِهِ لَا تُضَارُّ، عَلَى قَوْلِهِ (لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا) (٦٦٢) وَالصَّوَابُ أَنَّهَا تَحْتَمَلُ النَّهْيَ، لِأَنَّ الْخَبْرَ قَدْ يَأْتِي فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ) (٦٦٣) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) (٦٦٤) فَكَمَا جَاءَ الْخَبْرُ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ؛ كَذَلِكَ يَأْتِي لَفْظُ الْخَبْرِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنْ كَانَ أَمْرًا فَهُوَ نَهْيٌ.

وَذَكَرَ الْأَخْفَشُ وَجْهًا آخَرَ لِلرَّفْعِ قَالَ: ("لَا تُضَارُّ" فِي مَوْضِعِهِ صَارَ عَلَى لَفْظِهِ) (٦٦٥) حَذَفَ "يَنْبَغِي"، وَصَارَ "لَا تُضَارُّ" فِي مَوْضِعِهِ صَارَ عَلَى لَفْظِهِ) (٦٦٥) وَاسْتَشْهَدَ لِذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: (٦٦٦) (مَنْ الطَّوِيلُ):

عَلَى الْحَكْمِ الْمَاتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصُدُ (٦٦٧)
فَزَعَمَ أَنَّهُ رَفَعَ يَقْصُدُ: بِمَعْنَى يَنْبَغِي (٦٦٨). وَرَدَّ الطَّبْرِيُّ هَذَا الْوَجْهَ إِذْ قَالَ:
(وَالْمَحْكِي عَنِ الْعَرَبِ سَمَاعًا غَيْرَ الَّذِي قَالَ (٦٦٩)، وَذَلِكَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُمْ سَمَاعًا فَتَصْنَعُ

- ٦٦٠ / : - . : :)
(.
٦٦١ / : - .
٦٦٢ / : - .
٦٦٣ / () .
٦٦٤ / () .
٦٦٥ / : - .
٦٦٦ / /
/ .
٦٦٧ / : () : () . : () :
: ()
٦٦٨ / : - .
٦٦٩ / () () () () :) :

ماذا، إذا أرادوا أن يقولوا: فتريد أن تصنع ماذا؟ فينصبونه بنية أن، وإذا لم ينووا أن، ولم يريدوها، قالوا: فتريد ماذا، فيرفعون ترديد، لأنه لا جالب لأن قبله، كما كان له جالب قبل تصنع. فلو كان معنى قوله لا تضار إذا قرئ رفعاً بمعنى: ينبغي أن تضار، أو ما ينبغي أن تضار، ثم حذف ينبغي وأن، وأقيم تضار مقام ينبغي، لكان الواجب أن يقرأ إذا قرئ بذلك المعنى نصباً لا رفعاً، ليعلم بنصبه المتروك قبله المعنى المراد، كما فعل بقوله فتصنع ماذا؟^(٦٧٠).

على هذا يكون الرفع على الخبر كما في قوله تعالى: (لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا مَا وَسَعَهَا) والجزم بإعمال حرف الجزم وهو اللاء الناهية.

والموضع الأخير في الخلاف، في قراءة أبي عمرو والكسائي، في الفعل المضارع بين الرفع والجزم، في قوله تعالى: (إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيَكْفُرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ)^(٦٧١).

قرأ أبو عمرو (نكفر) بالنون والرفع. وقرأ الكسائي (نكفر) بالنون والجزم^(٦٧٢). القراءة بالرفع على العطف على ما بعد الفاء، قال الأخفش: (ومن رفعها على أن يعطفها على ما بعد الفاء فهو أجود)^(٦٧٣)، وما بعد الفاء مبتدأ، وهو: (فهو)، فرفع الفعل عنده لوقوعه موقعه المبتدأ.

قال مكي بن أبي طالب: (وحجة من رفع الفعل أنه قطعه مما قبله، وجعله خبر ابتداء محذوف، فالمعنى: ونحن نكفر عنكم. في قراءة من قرأ بالنون، ومن قرأ بالياء فنقديره: والله يكفر عنكم)^(٦٧٤).

واختار سيبويه قراءة الرفع فقال: (والرفع هنا وجه الكلام، لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء)^(٦٧٥). ومعنى قوله هذا أنه وإن كانت جملة الفاء هي جواب الشرط؛ إلا أن ما بعد الفاء مبتدأ وخبر، ولما عطف عليه الفعل جرى كذلك في المبتدأ والخبر، ولم يجر في موضع الجملة التي هي جواب الشرط.

أما الجزم فهو على العطف على محل الفاء، ومحل الفاء جواب الشرط، ويأتي الشرط مقترناً بالفاء لزوماً إذا كان لا يصح أن يكون شرطاً كالجملة الأسمية، وفعل الأمر، قال ابن عقيل: (إذا كان الجواب لا يصلح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء، وذلك كالجملة الأسمية، نحو: إن جاء زيد فهو محسن. وكفعل الأمر نحو: إن جاء زيد فاضربه)^(٦٧٦).

وفي هذه الآية جواب الشرط جملة اسمية، وهي: (هو خير لكم). لذا اقترنت بالفاء لزوماً ومحلها الجزم، ولما عطف عليها (نكفر) جزم، قال ابن خالويه: (قرأ

670

671

672

673

674

675

676

نافع وحمزة والكسائي بالنون والجزم، نسقاً على الشرط الذي تقدم، وهو قوله: (إن تبدوا الصدقات) فيكون تكفيره تكفير السيئات مع قبول الصدقات^(٦٧٧).

بذا انتهى موضعا الخلاف في الفعل المضارع، بين الرفع والجزم فقرأ أبو عمرو الموضعين بالرفع، حيث قرأ الموضع الأول على صرف العامل عن عمله بمعنى آخر يحتمله غير المعنى الذي ينصب به. وقرأ الموضع الثاني على العطف على الرفع.

وقرأ الكسائي الموضعين بالنصب؛ فقرأ الموضع الأول بإعمال حرف الجزم، وقرأ الموضع الثاني بالعطف على محل الجزم.

ثالثاً: الفعل المضارع بين النصب والجزم:

يوجد في هذا الجزء موضعان، اختلفت القراءة فيهما بين النصب والجزم. الموضع الأول في قوله تعالى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)^(٦٧٨). قرأ أبو عمرو بكسر اللام: (وليتمتّعوا). وقرأ الكسائي (وليتمتّعوا) بالإسكان^(٦٧٩). من قرأ بالكسر جعل اللام لام (كي)، وجعل الفعل منصوب بها معطوف على قوله تعالى: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ)^(٦٨٠).

ومن قرأ بإسكان اللام جعل اللام لام وعيد في لفظ الأمر، فالفعل مجزوم بها. قال ابن خالويه: (فالحجة لمن أسكن: أنه جعلها لام وعيد في لفظ الأمر كقوله: (اعملوا ما شئتم)^(٦٨١). ولمن كسر وجهان: أحدهما أن تكون لام الوعيد أجراها على أصلها، فكسرها مع الواو. والآخر أن تكون لام كي، مردودة بالواو على قوله: (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ)^(٦٨٢) فيكون الفعل بها منصوباً، وبالأولى مجزوماً^(٦٨٣).

والموضع الثاني في قوله تعالى: (مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٦٨٤). قرأ أبو عمرو بالنصب، وإثبات الواو قبل النون (أكون). وقرأ الكسائي بالجزم، وحذف الواو (أكن)^(٦٨٥).

حجة من قرأ بالنصب أنه عطف على لفظ (فأصدق)، وذلك لأن (لولا) معناه (هلا)، وجواب الاستقهام، والتخصيص بالفاء يكون منصوباً لذلك كان (فأصدق) منصوب، لأنه جواب التمني، فعطف لفظاً على لفظ ليكون الكلام فيه من وجه واحد.

/677

/678

/679

/680

/681

/682

/683

/684

/685

وقد احتج من أثبت الواو أن ذلك في حرف أبي وابن مسعود. (٦٨٦) وذهب أبو عمرو إلى أن الكاتب اسقط الواو كما تسقط حروف المد واللين من (كلمون) وأشباه ذلك (٦٨٧).

وأورد أبو جعفر النحاس معارضة محمد بن زيد لهذا القول، إذ قال: (وحكى عن محمد بن يزيد معارضة هذا القول بأن الدليل على أنه ليس بصحيح أن كتب المصحف في نظيره على غير ذلك نحو: يكون وتكون ونكون كلها بالواو في موضع الرفع والنصب، ولا يجوز غير ذلك) (٦٨٨).
أما من حذف الواو فاحتج بأنها كتبت في مصحف عثمان الذي يقال له: (الامام) (٦٨٩) بغير واو. (٦٩٠).

أما الجزم فعلى العطف على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل، لأن الأصل كان: هلا اخرتني أصدق وأكن، كما قال الشاعر (٦٩١) في العطف على الموضع: (الوافر المقطوف)

فأبلوني بليتكم لعلّي أصالحكم وأستدرج نويّاً (٦٩٢)

فجزم (استدرج) عطفاً على الموضع في (أصالحكم) قبل دخول (لعلّي) والأصل: فأبلوني بليتكم أصالحكم، واستدرج.. وهو عند سيبويه عطف على التوهم إذ قال: هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي... ومثل ذلك اتق الله امرؤ فعلاً خيراً يثب عليه، لأن فيه معنى ليق الله امرؤ وليفعل خيراً. وكذلك كما أشبه هذا، وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فقد صدق وأكن من الصالحين) فقال هذا كقول زهير (٦٩٣) (من الطويل):

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً (٦٩٤)

686

687

688

689

690

691

692

() :

() :

() :

- :

(

(

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلي هذا توهموا هذا^(٦٩٥).

فخلاصة مذهب سيبويه والخليل أن الفعل هنا مجزوم على التوهم، فكأنه قال: إن تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين والعطف على التوهم هنا أمثل من العطف على الموضع لأن أداة الشرط الجازمة وهي "إن" ليست بظاهرة في هذه الآية، وإنما تقدر تقديراً فقط من حيث المعنى ولا يعطف على الموضع إلا إذا كان الشرط ظاهراً وذلك مثل قوله تعالى: (من يضل الله فلا هادي له ويذرهم) فمن قرأ بجزم "يذرهم" جعله عطفاً على موضع (فلا هادي له) لأن موضعها الجزم.

بذا اختتم هذا الجزء من المبحث، ويلاحظ فيه أن أبا عمرو قرأ الموضعين بالنصب، بينما قرأهما الكسائي بالجزم.

وبنهاية هذا الجزء ينتهي هذا المبحث. وقد تحدثت فيه عن الخلاف في إعراب الفعل المضارع، ووجدت أن جميع حالات إعراب الفعل المضارع قد وردت في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي – ووجدت أن قراءة كل منهما لا تخرج عن الآتي: إما على إعمال الحرف الناصب أو الجازم، أو على العطف على محل إعمال الحرف. أو القراءة على صرف إعمال الحرف عن عمله لمعنى آخر يحتمله، أو على القطع والاستئناف.

المبحث الثاني تغير الفعل من حيث البناء للمجهول أو للمعلوم

اختلفت قراءتا أبي عمرو والكسائي في الأفعال من حيث بنائها للمجهول أو للمعلوم، فنجد الفعل مبنياً للمعلوم في إحدى القراءتين بينما هو على العكس في القراءة الأخرى.

وسأتناول في هذا المبحث هذا الخلاف، وسأتحدث أولاً عن الأسباب التي يحذف من أجلها الفاعل، وما يترتب على ذلك من تغير في صيغة الفعل، وسأذكر الخلاف – في المذاهب النحوية – فيما ينوب عن الفاعل، ثم أتطرق بعد ذلك إلى مواضع الخلاف.

أسباب حذف الفاعل وما يترتب عليه:

ذكر ابن يعيش الأسباب التي من أجلها يحذف الفاعل قال: (أما حذف الفاعل فلأمور منها الخوف عليه وذلك نحو قولك، قُتِلَ زيدٌ ولم تذكر فاعله خوفاً من أن يؤخذ قولك شهادة عليه، أو لجلالته نحو قولك: قُطِعَ اللصُّ، وقُتِلَ القاتلُ ولم تقل قُطِعَ الأميرُ، ولا قُتِلَ السلطانُ، ونحو ذلك ترك ذكره لجلالته قال الله تعالى: (قُتِلَ الخِرَاصُونَ)^(٦٩٦) والمراد، قتل الله الخراصين، وقد لا يذكر الفاعل لدناءته نحو قولك: كُنِسَ السوقُ، وقد يكون للجهالة به وقد يترك الفاعل إيجازاً واختصاراً لأن يكون غرض المتكلم الإخبار عن المفعول لا غير فتترك الفاعل إيجازاً للاستغناء عنه)^(٦٩٧) هذه هي الأسباب التي من أجلها يحذف الفاعل.

وعند حذف الفاعل تتغير صيغة الفعل المسند؛ فيضم أول الفعل مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع، قال ابن هشام: (الفعل يجب تغييره إلى "فُعِلَ" أو "يُفَعَلُ" ولا أريد بذلك هذين الوزنين فإن ذلك لا يتأتى إلا في الفعل الثلاثي، وإنما أريد أن يضم أوله مطلقاً، ويكسر ما قبل آخره في الماضي، ويفتح في المضارع)^(٦٩٨)

والذي يُقيم مقام الفاعل يسمى نائب الفاعل، وهو واحد من أربعة المفعول به، أو المجرور أو الظرف أو المصدر، قال ابن هشام: (نائب الفاعل هو ما حُذِفَ فاعله، وأقيم هو مقامه، وغَيَّرَ عامله إلى طريقة (فُعِلَ) أو (يُفَعَلُ) أو (مفعول)، وهو المفعول به، نحو (وقُضِيَ الأمرُ)^(٦٩٩) فإن فقد فالمصدر نحو: (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً)^(٧٠٠)، أو الظرف نحو: (صيم رمضان) و (جلس أمامك) أو المجرور نحو: (غَيَّرَ المَعْضُوبِ عَلَيْهِمُ)^(٧٠١) (٧٠٢) ويشترط في إنابة المصدر والظرف أن يكون كل

696 () .

697 : - - .

698 : - .

699 () .

700 () .

701 ()

واحد منهما متصرفاً^(٧٠٣) ومختصاً^(٧٠٤)، فإن فقد أحدهما هذين الشرطين لم تصح نيابته^(٧٠٥).

ويشترط في نيابة الجار والمجرور أن يكون مختصاً، بأن يكون معرفة، وأن لا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة في الاستعمال كـمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان، وألا يدل على تعليل، كالام، والباء، ومن إذا جاءت للتعليل^(٧٠٦).

وإذا وجد مع الفعل مفعول به ومصدر وظرف وجر ومجرور – تعين المفعول به للنيابة هذا مذهب البصريين – إلا الأخفش. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدم أو تأخر واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر^(*): (لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(٧٠٧).

أما مذهب الأخفش فإنه إذا تقدم غيرُ المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به، نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) فلا يجوز: (ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ)^(٧٠٨).

مواضع الخلاف:

والمواضع التي اختلف فيها القراءتان بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول سبعة وثلاثون موضعاً، منها واحد وثلاثون موضعاً ورد فيه الفعل المبني للمجهول بصيغة (فعل) أو (يُفعل)، وستة مواضع ورد فيها الفعل المبني للمجهول بصيغة (مفعول).

وبين جميع هذه المواضع تشابه كبير، لذلك لن أفصلها بل أكتفي بإيراد أمثلة عليها. وقد قسمت هذه المواضع إلى ثلاثة أقسام، قسمٌ كان الفاعل المحذوف فيه هو اسم الجلالة، ويمكن أن نقول أن سبب الحذف هو التعظيم لذاته تعالى، وللعلم به، وقسمٌ ثاني يُقدر فيه الفاعل المحذوف حسب معنى الآية. والقسم الأخير للفعل المبني للمجهول بصيغة (مفعول). وسأمثل لكل قسم ببعض الأمثلة. ثم هناك موضعان اختلفا فيه في تقديم الفعل المبني للمعلوم وتأخيره سأوردهما بعد نهاية الأقسام، وقبل نهاية هذا المبحث.

	702
	703
	704
	705
	706
	*
	707
	708

أولاً: الأفعال التي مردّها الله تعالى:

هي سبعة عشر موضعاً، ولم يتحدث العلماء عنها بالتفصيل، وذلك لوضوحها وعدم اختلاف المعنى كثيراً في الحالين.

وسأذكر المواضع التي فيها بعض الإشكال، والتي فصلّ فيها العلماء بعض الشيء. وأبدأ بقوله تعالى: (مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ)^(٧٠٩).

قرأ الكسائي بفتح الياء، وكسر الراء (يُصْرِفُ) مبنياً للمعلوم، وقرأه أبو عمرو بضم الياء، وفتح الراء (يُصْرِفُ) مبنياً للمجهول^(٧١٠).

حجّة من قرأه مبنياً للمعلوم أن بعده قوله تعالى: (فقد رحمه) ولم يأت: (فقد رُحِمَ)، فأتى بالفعل مبنياً للفاعل ليتناسب اللفظان. وشاهده لهذه القراءة أن في قراءة أبي وابن مسعود: (من يصرف الله عنه)^(٧١١) والمعنى: من يصرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمه، فالمفعول محذوف، وهو العذاب، لدلالة الكلام عليه.

وحجّة من قرأه مبنياً للمجهول أنه كره كثرة الإضمار، فبنى الفعل للمجهول، وأضمر فيه ذكر (العذاب)، لتقدم ذكره في الآية السابقة، في قوله تعالى: (قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)^(٧١٢).

وأقامه مقام الفاعل، فلا حذف في الكلام. ودليله لهذه القراءة قوله تعالى: (لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٧١٣). يعني العذاب، فبناه للمجهول وأقامه مقام الفاعل. قال ابن خالويه: (ومن ضمّ قال: كرهت أن أضمر شيئين، اسم الله تعالى، والعذاب، لأن التقدير: من يصرف الله عنه العذاب)^(٧١٤).

واختار أبو جعفر النحاس القراءة بضم الياء لهذا السبب متعللاً بقول سيبويه حيث قال: (والقراءة بضم الياء لأن سيبويه قال: وكلّما قلّ الإضمار كان أولى)^(٧١٥).

ونقول ما قاله ابن حيان: (إنا لا نرجح بين القراءتين المتواترتين)^(٧١٦)، خاصة أن كلا من القراءتين – كما رأينا – لها ما يقويها من القرآن. ومن المواضع التي فيها بعض الإشكال في المعنى، والتي حظيت ببعض التعليق من العلماء قوله تعالى: (إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ)^(٧١٧).

709 () .

710 : -

711 -

712 () .

713 () .

714 :

715 :

716 :

717 () () :

() .

قرأ الكسائي بفتح الياء وكسر الدال: (يَهْدِي) مبنياً للمعلوم. وقرأ أبو عمرو بضم الياء، وفتح الدال: (يُهْدَى) مبنياً للمجهول^(٧١٨).

وحجّة من قرأه مبنياً للمعلوم أنه أضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره، لتقدم ذكره في قوله تعالى: (فإنه الله) في نفس الآية، و (من) في موضع نصب بـ (يهدى) و (لا يهدى) خبر (إن).

وذكر أبو جعفر النحاس أن الكسائي والفراء قالوا: (يَهْدِي) بمعنى يهتدي^(٧١٩) وعلى قول الفراء والكسائي أن (هدى) يأتي بمعنى (اهتدى) ويكون لازماً، والفاعل (من)، ولا ضمير في (يهدى) أي: لا يهتدي من يضلّه الله. وقد ذكر ابن حيان أن المبرد أنكر ما قاله الكسائي والفراء، من أن يكون (هدى) بمعنى (اهتدى) قال: (وقال لا نعرف هذا)^(٧٢٠) وقال ابن الأنباري: (تقول العرب: قد هُدِيَ فلانٌ إلى الطريق، يريدون: "اهتدى")^(٧٢١) وهذا يدل على أن هُدِيَ بمعنى (اهتدى) وليس (هدى)، وعلى هذا خرّجت القراءة بالضم؛ لأن حجّة من قرأه مبنياً للمجهول أن المعنى عنده: إن الله إذا أضلّ عبداً لا يهديه أحد^(٧٢٢) فهو عنده في المعنى بمنزلة قوله تعالى: (مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهَا هَادِي لَهُ)^(٧٢٣). وقد احتجّ من قرأه كذلك بقراءة أبي (لا هادي لمن أضله الله)^(٧٢٤).

ولهذه القراءة وجهان من الإعراب: احدهما: أن (من يضل) مبتدأ، و (لا يهدى) خبره. والثاني: أن لا يهدى من يضل، بأسره خبر (إن) كقولك: إن زيدا لا يضرب أبوه^(٧٢٥).

والمثال الأخير هو قوله تعالى: (لَنْ نَنْفَعَكُمْ أَرْحَامَكُمْ وَلَا أَوْلَادَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)^(٧٢٦).

قرأه الكسائي بضم الياء وتشديد الصاد وكسرها: (يُفْصِلُ) مبنياً للمعلوم. بمعنى: يفصل الله بينكم أيها القوم.

وقرأه أبو عمرو بضم الياء، وإسكان الفاء، وفتح الصاد مخففاً: (يُفْصَلُ) مبنياً للمجهول^(٧٢٧).

ويكمن الإشكال فيما ينوب عن الفاعل، فذكر مكي ابن أبي طالب: أن الظرف عند الأخفش هو الذي يقوم مقام الفاعل، ولكنه ترك على الفتح، لوقوعه مفتوحاً في

718

719

720

721

722

723

724

725

726

727

أكثر المواضع، ومثله عنده قوله تعالى: (وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ)^(٧٢٨) ف (دون) في موضع رفع على الابتداء، ولكنه ترك مفتوحاً لكثرة وقوعه كذلك^(٧٢٩). وذكر أيضاً أن هناك من يضم مصدر يقوم مقام الفاعل أي: يفصل الفصل بينكم^(٧٣٠). ويمكن أن نقول أن الظرف عند هؤلاء غير متصرف، لأنه لم يخرج عن النصب من الظرفية، لذلك أضمرنا المصدر وعلى كلِّ فالقراءتان في هذا الحرف ترجعان إلى معنى واحد، وهو أن الله تعالى ذكره هو الفاصل بينهم يوم القيامة.

هذه هي المواضع التي تحدث عنها العلماء بشئ من التفصيل، أما المواضع الأخرى من هذا القسم، فلم يتحدث عنها العلماء كثيراً إذ لا إشكال في المعنى أو الإعراب.

ثانياً: الأفعال الأخرى:

الأفعال في هذا القسم يختلف فاعلها من موضع لآخر حسب معنى الآية. ويحذف الفاعل - في هذه المواضع - حال بناء الفعل للمجهول لأسباب منها كونه مجهولاً، أو لأنه معلوم من السياق، أو أن ذكره لا يزيد فائدة الكلام، وهي أربعة عشر موضعاً. ولا يوجد إشكال معنوي أو نحوي يطرأ على هذه المواضع في القراءتين جميعاً. لذلك اكتفى ببعض الأمثلة لهذا القسم.

المثال الأول قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعَلَّ)^(٧٣١) قرأه أبو عمرو بفتح الياء، وضم الغين (يُعَلَّ) مبنياً للمعلوم. وقرأه الكسائي بضم الياء، وفتح الغين (يُعَلَّ) مبنياً للمجهول^(٧٣٢).

حجة من قرأه مبنياً للمعلوم أن المعنى: ما كان لنبي أن يخون أصحابه، بمعنى أنه ليس من أفعال الأنبياء خيانة أممهم فكما لا ينبغي له أن يخون، فلا تخونوا.

والغُلُولُ الخيانة في المغنم خاصة. قال أبو عبيد: (الغُلُولُ من المغنم خاصة ولا نراه من الخيانة ولا من الحقد، ومما يبين ذلك أنه يقال: (من الخيانة أَعْلَّ يُعَلَّ، ومن الحقد غَلَّ - يُعَلَّ بالكسر ومن الغُلُولُ غَلَّ يُعَلَّ، بالضم)^(٧٣٣).

ومن قرأه (يُعَلَّ) مبنياً للمجهول يحتمل وجهين: أحدهما: ما كان لنبي أن يَعَلَّه أصحابه، ثم أسقط الأَصْحَابَ، فأصبح الفعل غير مسمى فاعله، وتأويله: ما كان لنبي أن يخان^(٧٣٤). أي: يؤخذ من غنيمته.

والآخر: يُخَوِّنُ أن ينسب إلى الغُلُولِ لأن بعض المنافقين قال: يوم بدر - وقد فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة: خاننا محمد وغلنا، فأكذبه الله عز وجل^(٧٣٥).

/728 ()

/729 :

/730 -

/731 () .

/732 :

/733 () - -

/734 :

/735 :

وهذا مثل الذي ذكره الفراء قال: (وقراه أصحاب عبد الله كذا (يُغَلِّ) يريدون: يُسرق أو يخون. وذلك جائز. وإن لم يقل. يغلل، فيكون مثل قوله: (فَاتَّهُمْ لَأ يُكْذِبُونَكَ) و (يُكْذِبُونَكَ) (٧٣٦)(٧٣٧).

المثال الثاني قوله تعالى: (وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَنْ تُخْلَفَهُ) (٧٣٨) قرأه أبو عمرو بكسر اللام (تُخْلَفُهُ) (٧٣٩)، فبنى الفعل للفاعل، وهو المخاطب، وفي الكلام مفعول ثان محذوف، تقديره: لن يخلفه الله، أي: لن يخلف الله الموعد (٧٤٠)، فالهاء كناية عن الموعد. قال ابن حيان في معنى هذه القراءة: (أي: لن تستطيع الزوغان عنه والحيدة فتزول عن موعد العذاب) (٧٤١).

وقراه الكسائي بفتح اللام (تُخْلَفُه) بني الفعل للمجهول (٧٤٢) أي: لن يخلفك الله الموعد، بل يبعثك إليه من قبرك، و الفاعل الله جلَّ وعز، والفعل في القراءتين يتعدى إلى مفعولين، لأنه من أخلفت زيدا الموعدا فالمعنى: سيأتيك الله بالموعد ولن يتأخر الموعد عنك (٧٤٣).

والمثال الأخير في هذا القسم قوله تعالى: (فَإِذَا أَحْصِينَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (٧٤٤) قرأ الكسائي بفتح الهمزة والصاد (أَحْصَنَ) مبنياً للمعلوم. وقرأه أبو عمرو بضم الهمزة وكسر الصاد أَحْصَنَ مبنية للمجهول (٧٤٥) حجة من فتح الهمزة أنه أسند الفعل إلى الإماء، على معنى: فإذا أسلمن وقيل: فإذا اعفنن، وقيل فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج (٧٤٦) فالحد لازم لهن إذا زنين في الوجوه الثلاثة.

وحدة من ضم الهمزة أنه أضاف الفعل إلى الأزواج، أو إلى الاولياء، فبنى الفعل للمجهول، وأقام الإماء مقام الفاعل المحذوف، والمعنى: فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج، أو فإذا احصنهن الاولياء بالنكاح فزنين، فعليهن نصف ما على الحرائر من المسلمات اللواتي لم يتزوجن من الحد، إذا زنين. وذلك خمسون جلدة (٧٤٧).

ففي هذه القراءة جعل الحد لازماً لهن إذا زنيت بعد التزويج لا غير. اكتفى بهذه الأمثلة التي تعبر عن هذا النمط من الخلاف، إذا لا تخرج بقية المواضع عن هذه الأمثلة.

736 / () . () : () - .

737 / : - .

738 / () . () :

739 / : - .

740 / : - .

741 / : - .

742 / : - .

743 / : - .

744 / () :

745 / : - .

746 / : - .

747 / : - .

ثالثاً: ما جاء على صيغة مفعول:

ورد الفعل المبني للمجهول بصيغة (مفعول) في ستة مواضع، كلها بيّنة لا يوجد فيها إشكال في المعنى أو الإعراب، لذلك سأمثل لها بمثالين فقط.

المثال الأول قوله تعالى: (يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ) (٧٤٨)
قرأه أبو عمرو بكسر الواو (مُسَوِّمِينَ). وقرأه الكسائي بفتح الواو (مُسَوِّمِينَ) (٧٤٩)
معنى مُسَوِّمِينَ: أخذ من السُّومة، وهي العلامة، وسوم الفرس:
جعل عليه السيمة (٧٥٠) – أي العلامة – قال الأخفش: وإنما جاء بالياء والنون لأن الخيل سُومت وعليها ركبائها (٧٥١).

فمن قرأ بكسر الواو بنى الفعل للفاعل بمعنى أن الملائكة سُومت نفسها، أو سُومت الملائكة خيلها قال مجاهد: جعلت الملائكة في آذان الخيل وأذناها الصوف الأبيض (٧٥٢).

ومن قرأ بفتح الواو بمعنى أن الله قد سَوَّمها. واختار الطبري القراءة بكسر الواو قال: (وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: قراءة من قرأ بكسر الواو، لتظاهر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأهل التأويل منهم ومن التابعين بعدهم، بأن الملائكة هي التي سُومت أنفسها من غير إضافة تسويمها إلى الله عز وجل، أو إلى غيره من خلقه) (٧٥٣). ولعله بذلك يشير إلى قول الرسول صلى الله عليه وسلم يوم بدر: (سَوِّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ سُومت) (٧٥٤).

والمثال الأخير قوله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ قَنِيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ) (٧٥٥).

قرأ الكسائي بكسر الصاد (المحصنات) في جميع القرآن، إلا قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) (٧٥٦) قرأه بفتح الصاد. وقرأ أبو عمرو جميع ذلك بفتح الصاد (٧٥٧).

حجة من قرأه بكسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن، لأن المحصنة بالكسر – تكون العفيفة، وتكون المسلمة، فيكون المعنى: أحصنت نفسها بالإسلام، أو بالعفاف

748 () .

749 : - .

750 : - .

751 () .

752 : - .

753 : - .

754 : - : - .

: - () - .

755 () .

756 () .

757 : - .

والحرية كما في قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) ^(٧٥٨). أي العفاف والحرائر.

وحجة من فتح الصاد أنه بنى الفعل للمجهول، فجعلهن أحصنهن غيرهن من زوج أو ولي. فالأزواج مُحْصِنُونَ، والنساء مُحْصَنَاتٌ. بهذه القراءة انتهت الأقسام الثلاثة الخاصة بتغيير الفعل من حيث البناء للمجهول أو للمعلوم. وقد ورد في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي، الخلاف في تقديم الفعل المبني للمعلوم وتأخير ذلك في موضعين: أولهما قوله تعالى: (قَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) ^(٧٥٩) والموضع الثاني: (يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقَتَّلُونَ وَيَقْتُلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ) ^(٧٦٠).

قرأ أبو عمرو الموضوعين بتقديم الفعل المبني للمعلوم، وتأخير الفعل المبني للمجهول؛ فقرأ الموضع الأول: (قاتلوا وقتلوا)، وقرأ الموضع الثاني: (فيقتلون ويقتلون) ^(٧٦١). وقرأ الكسائي الموضوعين بتقديم الفعل المبني للمجهول؛ فقرأ الموضع الأول: (قتلوا وقتلوا)، وقرأ الموضع الثاني: (فيقتلون ويقتلون) ^(٧٦٢). حجة من قدم الفعل المبني للمعلوم أنهم قاتلوا وما وهنوا القتال. قال ابن خالويه: (الحجة لمن قرأه بالألف - يعني (قاتل) - أن المشهور من أفعالهم كان المقاتلة لا القتل) ^(٧٦٣).

وحجة من قدم الفعل المبني للمجهول أن الواو لا تعطي ترتيباً، فسواء التقديم والتأخير، والمعنى لتقديم الفعل المبني للمعلوم على المبني للمجهول؛ لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال، والمقتول متأخر عن القاتل. قال أبو علي الفارسي: (*) تقديم "قتلوا وقاتلوا" حسن، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يكون أولاً في المعنى، وإن كان مؤخراً في اللفظ، وليس العطف بها كالعطف بالفاء ^(٧٦٤) وقد قيل المعنى بتقديم الفعل المبني للمجهول، أي: قُتِلَ بعضهم وقاتل الباقون، ولم يهنوا بعد قتل أصحابهم، قال مكى بن أبي طالب في تعليقه على هذه القراءة: (وهذا أبلغ في محدهم لأنهم لم يهنوا، ولا ارتاعوا لقتل أصحابهم، بل جدوا في القتال بعد قتل أصحابهم كما قال تعالى: (فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا) ^(٧٦٥)(٧٦٦).

758 / (.)

759 / ()

760 / ()

761 / - :

762 / .

763 / - :

/*

() () () () : () - () .

:(-) .

764 / - :

:()

765 / () .

بهذا اختتم هذا البحث. ونجد أنّ الأفعال التي مردها إلى الله سبعة عشر موضعاً، قرأ أبو عمرو أربعة منها للمعلوم، وبقيّة المواضع قرأها مبينة للمجهول. والمواضع التي اختلف فيها الفاعل حسب المعنى للآية أربعة عشر موضعاً، قرأ أبو عمرو سبعة مواضع منها مبينة للمجهول، وقرأ السبعة الأخرى مبينة للمعلوم. أما ما ورد بصيغة (مفعول) فسنة مواضع، قرأ أبو عمرو ثلاثة منها للمعلوم والثلاثة الأخرى قرأها مبينة للمجهول.

بذا يكون الغالب في قراءة أبي عمرو القراءة بالبناء للمجهول، والغالب في قراءة الكسائي القراءة بالبناء للمعلوم. وبين جميع هذه المواضع لا يوجد خلاف كبير في المعنى، أما الخلاف النحوي فبيّن إذ تتغير صيغة الفعل إلى (فُعِل) أو (يُفَعَل) أو (مفعول)، ويقوم المفعول مقام الفاعل، ويأخذ حكمه في الرفع.

أتناول في هذا المبحث الخلافات المتعلقة في قراءة أبي عمرو والكسائي -
بالفعل من حيث تعديه ولزومه، حيث نجد عدداً من الآيات تغير الفعل فيها بصيغته
الصرفية من فعل لازم؛ إلى متعد، أو من متعدّ ينصب مفعولاً؛ الي متعدّ ينصب
مفعولين. وسأذكر جميع هذه المواضع وحالاتها.

أقسام الفعل من حيث التعدّي واللزوم:

عرّف ابن يعيش الفعل اللازم والمتعدّي بقوله: (الأفعال على ضربين منها ما
هو لازم للفاعل غير متجاوز له إلى مفعول ويقال له غير متعد ومنها ما يتجاوز
الفاعل إلى مفعول به ويقال له المتعدّي)^(٧٦٧) ويسمى الفعل الغير متعدّي لازماً
وقاصراً ومتعدياً بحرف الجر. ويسمى الفعل المتعدّي: متعدياً وواقعاً ومجاوزاً^(٧٦٨).

وقد فرق ابن هشام في تقسيمه للأفعال من حيث نصب المفعول به - بين
الفعل اللازم والفعل المتعدّي بحرف الجر حيث جعل للفعل اللازم علامات^(٧٦٩) لا
تكون للمتعدّي بحرف الجر منها: أنه يكون على وزن (انفعل)، نحو: (انصرف)، و
(انكسر)، أو على وزن (فعل)، بالضم - نحو: كرم، و(شروف)، وبعد أن ذكر هذين
القسمين - اللازم والمتعدّي بحرف الجر - واصل تقسيمه للأفعال، وقد قسمها إلى
سبعة أقسام نلخصها عنه فيما يلي:

٣- المتعدّي لواحد، قال ابن هشام: (الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه دائماً، كأفعال
الحواس، نحو رأيت الهلال)^(٧٧٠).

٤- ما يتعدى بنفسه تارة وبالجار تارة. قال ابن هشام: (الرابع ما يتعدى إلى واحد
تارة بنفسه وتارة بالجار، كـ (شكر) و (نصح) و (قصد) ، نقول: شكرته، وشكرت
له)^(٧٧١).

٥- ما يتعدى أحياناً ويلزم أحياناً أخرى، قال ابن هشام، (الخامس: ما يتعدى لواحد
بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار، وذلك نحو: فغر بالفاء والغين

767

768

769

770

771

المعجمة – وشحار بالثين المعجمة والحاء المهملة – تقول: فغر فاه وشحاه بمعنى فتحه، وفغر فوه وشحا فوه بمعنى انفتح^(٧٧٢).

-) :

.. :

.() (..

:) :

: () (..

()

) :

:

.() (

:

.

772

773

774

775

776

:

() (لِيُضِلُّونَ) :

() (نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ) :

() ()

() () ()

() () () () 777

() ()

() 778

- : 779

() :

(فَائَهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ

اللَّهِ) () :

() (

()

() . () :

() :

() (

()

(وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ

طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَيْغٌ لِلْكَالِينِ) () .

() /780

() /781

: /782

() /783

() .
 () () .
 (-)
) () :
 () : (

:
 ()
 () ()
) :
 ()

- : /784
 /785
 : () : /786
 . () : () .
 () : :
 :
 :
 . () () ()
 - : /787
 - : /788

() ()

()

():

:

:(

()

() (

وأيضاً من مواضع الخلاف، الخلاف في قوله تعالى: (وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ)^(٧٩٣) وقع الخلاف في هذا الحرف في ستة مواضع. قرأ أبو عمرو بفتح الياء في جميع المواضع، وضمها الكسائي في جميعها^(٧٩٤) وحجة من فتحها أنه جعلها أفعال ثلاثية لازمة غير متعدية، يقال: ضل فلان يضل في نفسه، فلا يدل على اضلال غيره. وشاهد قرأها كذلك قوله تعالى: (قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا)^(٧٩٥).

وحجة من ضمها أنه جعلها أفعالاً رباعية، متعدية إلى مفعول محذوف، المعنى في هذا الموضع خاصة ليضلون الناس، أو ليضلون غيرهم، وشاهدهم على ذلك قوله تعالى: (لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ)^(٧٩٦).

/789

/790

/791

:()

:()

:()

:()

:()

:

/792

/793

/794

/795

/796

وذكر ابن خالويه أن القراءة بالضم أبلغ في ذمهم لأن كل من أضلّ غيره وكتب غيره فقد كتب هو وضلّ هو. (٧٩٧) ومثل ذلك الخلاف في قوله تعالى: (لُتَغْرَقَ أَهْلُهَا) (٧٩٨) قرأ الكسائي بياء مفتوحة، وفتح الراء، ورفع (الأهل). وقرأ أبو عمرو بياء مضمومة، وكسر الراء (لتغرق)، ونصب (الأهل) (٧٩٩).
 حجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى (أهل) فالفعل لازم، و (الأهل) فاعل. وحجة من قرأ بالتاء عدّى الفعل إلى (الأهل)، فنصبه، والفاعل هو المخاطب وهو موسى عليه السلام. قال ابن خالويه: (قرأ حمزة والكسائي بالياء ورفع الأهل؛ لأنهما جعلاهم الفاعلين. وقرأ الباقر (لتغرق) فهذا خطاب موسى للخضر عليهما السلام، ونصبوا الأهل، لأنهم مفعولون.) (٨٠٠) اكتفى بهذا القدر من الأمثلة إذ بقية المواضع لا تخرج عن مثلها.

ثانياً: تغيير الفعل من لازم إلى متعدّد مبني للمجهول:

تغيير الفعل من لازم إلى متعدّد مبني للمجهول في اثني عشر موضعاً. من ذلك قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ) (٨٠١). قرأه الكسائي بفتح التاء، وتخفيف السين (تسوى). وقرأه أبو عمرو بضم التاء (تسوى) وتخفيف السين (٨٠٢).

الفعل في قراءة الكسائي أصله (تسوى) فحذفت إحدى التاءين استخفافاً. قال القرطبي: (فالأرض فاعلة، والمعنى: تمنوا لو انفتحت لهم فساخوا فيها) (٨٠٣) وهذا يشبه قول أبي عبيدة الذي أورده ابن حيان، إذ قال: (قال أبو عبيدة وجماعة: معناه: لو تنشق الأرض ويكونون فيها وتتسوى هي في نفسها عليهم، والباء بمعنى على) (٨٠٤). فعلى قول القرطبي وأبي عبيدة أن الفعل (تسوى) اسند إلى الأرض على الحقيقة ويرى مكي بن أبي طالب أن الفعل اسند لها مجازاً حيث قال: (في الكلام اتسع ذلك أنه جعل الأرض تتسوى بهم وليس لها فعل، والمراد به المخبر عنهم، وهم الذين كفروا، يودون لو يصيرون ويتسبون بالأرض، وهو مثل ألقم فاه الحجر، وأدخل زيد القبر، ونحوه لما علم المعنى اتسع فيه، فأقيم الذي ليس له المعنى مقام

/797

/798 ()

/799 :

/800 :

/801 () .

/802 :

/803 :

/804 :

الفاعل إذ لا يشكّل^(٨٠٥) وهذا موافق لما قاله الفراء حيث قال: (وتسوى) ومعناه لو يسوون بالتراب^(٨٠٦).

فالفعل إذن عند القرطبي وأبي عبيدة مسند للأرض على الحقيقة، وعند مكّي بن أبي طالب والفراء مسند مجازاً، والفعل على القولين لازم. وهي قراءة الكسائي أما في قراءة أبي عمرو فإن الفعل مبني للمجهول من (سوى) قال القرطبي: (مبني للمفعول، والفاعل غير مسمّى، والمعنى: أو يسوى الله بهم الأرض)^(٨٠٧) فالفعل في هذه القراءة متعد، والمفعول هو الأرض الذي أصبح نائباً للفاعل عند بناء الفعل للمجهول.

ومثل ذلك قوله تعالى: (وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ)^(٨٠٨)

قرأه الكسائي بضم العين وتشديد الميم (عُمِّيَتْ) مبنيًا للمجهول. وقرأه أبو عمرو بفتح العين وتخفيف الميم (عَمِيَتْ) مبنيًا للمعلوم^(٨٠٩)

الفعل (عَمِي) في قراءة أبي عمرو لازم. قال العكبري: (عميت: أي خفيت عليكم)^(٨١٠) وذكر مكّي بن أبي طالب هذا المعنى، وذكر أنه يمكن أن يكون في المعنى قلب، قال: (معنى الآية في الحقيقة: أنهم عموا عن الرحمة ولم تعم الرحمة عليهم، فهو من باب أدخلت القبر زيدا، وأدخلت القلنسوة في رأسي)^(٨١١).

أما الفعل (عُمِّيَتْ) في قراءة الكسائي فهو متعدّ، قال ابن خالويه: (حجة من شدد: أن أبيا وابن مسعود قرأ: فعمّاها عليكم)^(٨١٢) فالمفعول هنا ظاهر وهو الهاء المتصلة بالفعل، ومعنى القراءة بالتشديد والضم: أبهمت عليكم عقوبة لكم)^(٨١٣) وذكر الفراء أن معناهما واحد لأن العرب تقول: عُمِّيَ على الأمر وعمي على الأمر بمعنى^(٨١٤).

ومما جاء فيه الفعل لازماً في إحدى القراءتين ومتعدياً مبنيًا للمجهول في الأخرى قوله تعالى: (وَأَتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ)^(٨١٥).

قرأ الكسائي بضم السين، وكسر العين (سُعِدُوا) وقرأ أبو عمرو بفتح السين (سَعِدُوا)^(٨١٦) من قرأ بفتح السين جعل الفعل لازماً، قال مكّي بن أبي طالب (سَعِدُوا)

805 :

806 :

807 :

808 ()

809 :

810 :

811 :

812 :

813 :

814 :

815 () .

فعل لا يتعدى، وإذا لم يتعد إلى مفعول لم يُرد إلى ما لم يسم فاعله، إذ لا مفعول في الكلام يقوم مقام الفاعل^(٨١٧) ونقل القرطبي عن أبي عمرو أنه قال: (الدليل على أنها "سعدوا" أن الأول "شقوا" ولم يقل: (أشقوا)^(٨١٨).

ونكر مكي بن أبي طالب أن حجة من ضم السين: أنه حملة على لغة حكيته عن العرب خارجة عن القياس: حكى سعدة الله، بمعنى أسعده الله، وذكر أنه حكى عن الكسائي: سعدوا وأسعدوا، اللغتان بمعنى^(٨١٩). وهذا القول موافق لما أورده العكبري في تخريجه لهذه القراءة، إذ قال: (وقد ذكر فيها وجهان؛ أحدهما على حذف الزيادة، أي أسعدوا. وأسسها قولهم رجل مسعود، والثاني: أنه مما لازمه ومتعديه بلفظ واحد مثل: شحا فاه وشحا فوه، وكذلك سعد وسعدته وهو غير معروف ولا مقيس)^(٨٢٠).

فالتخريج الأول عند العكبري أنه على حذف الهمزة وهو حرف زيادة، و التخريج الثاني: أن الفعل لازمه ومتعديه بلفظ واحد. وذكر هذا ابن خالويه كذلك قال: (سعدوا) بضم السين على ما لم يسم فاعله، جعله من الفعل الذي يصلح للفاعل والمفعول، كقولك: نزحت البئر، ونزحتها، وجبر الله فلاناً فجبر هو، وينشر قول العجاج:

قد جبر الدين الإله فجبر وعورّ الرحمن من ولي العور^(٨٢١)

فكذلك: سعد زيد، وسعدة الله، ومن ذلك قيل رجل مسعود^(٨٢٢) وهذا ما قاله الكسائي: أن سعدوا وأسعدوا اللغتان بمعنى واحد^(٨٢٣) اكتفى بهذا القدر من الأمثلة التي تعبر عن شكل الخلاف في هذا الجزء من المبحث.

ثالثاً: ما تعدى لمفعول ثم مفعولين وهو مبنياً للمعلوم في الحالين:

هناك حالات أخرى تغير فيها الفعل من متعد ينصب مفعولاً واحداً؛ إلى فعل متعد ينصب مفعولين. وهي تسعة مواضع، سأمثل لها ببعض الأمثلة، إذ لا إشكال فيها.

وأبدأ بقوله تعالى: (وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا) ^(٨٢٤) قرأ الكسائي بتشديد الفاء (كفلها)، وقرأ أبو عمرو بتخفيفها (كفلها)^(٨٢٥).

816	:	-	.
817	:	-	.
818	:	-	.
819	:	-	.
820	:	-	.
821	:	-	.
822	:	-	.
823	:	-	.

من قرأ بالتشديد عدّى الفعل إلى مفعولين، قال ابن خالويه: (فالحجّة لمن شدد: أنه عدّى بالتشديد الفعل إلى مفعولين: أحدهما: الهاء والألف المتصلتان بالفعل. والثاني (زكريا). وبه ينتصب (زكرياء) في قراءة من شدد الفاء)^(٨٢٦) والتقدير كقلها ربها زكرياء، أي ألزمه كفالتها.

وحجة من قرأ بالتخفيف أنه اسند الفعل لزكريا، أي يكون هو الفاعل مرفوعاً بضمّة تظهر في قراءة أبي عمرو لأنه يقرأ (زكرياء) بالمد والهمز، ولا تظهر عند الكسائي الذي يقرأ بالقصر^(٨٢٧). وحجة أبي عمرو في القراءة بالتخفيف قوله تعالى: "أيهم يكفل مريم" ولم يقل يكفل^(٨٢٨) قال الفراء: (من شدد جعل "زكريا" في موضع نصب، كقولك: ضمنها زكرياء، ومن خفف الفاء جعل "زكرياء" في موضع رفع)^(٨٢٩).

والمثال الثاني قوله (اتبع) من قوله تعالى: (فَأَتْبَعَ سَبَبًا)^(٨٣٠) وقوله تعالى: (ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا)^(٨٣١) قرأ الكسائي بقطع الألف، واسكان التاء، مخففاً في المواضع الثلاثة. وقرأ أبو عمرو بوصل الألف والتشديد (اتبع)^(٨٣٢).

حجة من شدد أنه بناه على (افتعل) مطاوع (فعل)، وهو يتعدى إلى مفعول واحد ك (تبع). وحجة من همز وخفف أنه بناه على (أفعل) منقول من (فعل) جعله يتعدى إلى مفعولين، زاد مفعولاً لدخول الهمزة، والتقدير: فأتبع سبباً سبباً، أو: أتبع أمره سبباً^(٨٣٣).

ومثل ذلك قوله تعالى: (لَا يَكَادُونَ يُفْقَهُونَ قَوْلًا)^(٨٣٤) قرأه الكسائي بضم الياء، وكسر القاف (يفقهون). وقرأ أبو عمرو بفتح الياء والقاف (يفقهون)^(٨٣٥) فحجة من قرأ بضم الياء وكسر القاف أنه جعل الفعل رباعياً، فعده إلى مفعولين، أحدهما

824	() .
825	:
826	:
827	:
828	:
829	:
830	()
831	() () .
832	:
833	:
834	() .
835	:

محذوف والتقدير: لا يكادون يفقهون الناس قولاً، أو يفقهون احداً قولاً، أي لا يفهم كلامهم لعجمته^(٨٣٦).

وحجة من قرأ بالفتح أنه جعل الفعل ثلاثياً، يتعدى إلى مفعول واحد. وهو القول. يقال: ففقت الشيء وأففقت زيدا الشيء فالمعنى: أنهم في أنفسهم لا يفقهون كلام أحد^(٨٣٧).

والمثال الأخير قوله تعالى: (وَتُمْكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِّيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ)^(٨٣٨).

قرأ الكسائي (ويرى)^(٨٣٩) بالياء مفتوحة، وفتح الراء ممالئة، ورفع الأسماء الثلاثة، أضاف الفعل إلى (فرعون) ومن بعده، فارتفعوا به، لأنهم هم الراءون وأحزابهم.

وقرأ أبو عمرو بنون مضمومة، وكسر الراء (ثرى)^(٨٤٠) على الإخبار عن الله عز وجل فأنه جل ذكره هو الفاعل، ونصب الأسماء الثلاثة بعده بالفعل لأنه رباعي يتعدى إلى مفعولين. لله

:

:

في هذا الجزء تغيرت صيغة الفعل المتعدي من البناء للمعلوم إلى صيغة البناء للمجهول. فنجد احدى القراءات الفعل المتعدي مبني للمعلوم، ناصباً لمفعول واحد، بينما نجده في القراءة الأخرى مبنياً للمجهول ناصباً لمفعولين، يقوم أحدهما مقام الفاعل. وذلك في أربعة مواضع. اولها: قول تعالى: (وَيَصْلَى سَعِيرًا)^(٨٤١) قرأه أبو عمرو بالفتح في الياء، واسكان الصاد مخففاً (يَصْلَى)^(٨٤٢) أضاف الفعل إلى الداخل في النار، فهو الفاعل، وهو مضمَر في الفعل فجعل الفعل ثلاثياً يتعدى إلى مفعول واحد، وهو (سعيراً). ودليله على ذلك قوله تعالى: (سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ)^(٨٤٣)، وقوله تعالى: (إِنَّا مَنْ هُوَ صَالِي الْجَحِيمِ)^(٨٤٤) ففي هاتين الآيتين أضيف الفعل إلى الداخلين في النار، فكذلك هذا.

/836

/837

/838

/839

/840

/841

/842

/843

/844

وقرأ الكسائي بضم الياء، وفتح الصاد مشدداً (يُصَلِّي) (٨٤٥)، بنى الفعل للمجهول، وعدى الفعل إلى المفعول بالتضعيف إلى مفعولين، أحدهما: قام مقام الفاعل، وهو مضمَر في (يُصَلِّي). والثاني (سعيراً). قال ابن خالويه: (الحجة لمن شدد: أنه أراد بذلك: دوام العذاب عليهم. ودليله قوله: (وَتَصَلِّيَةُ جَحِيمٍ) (٨٤٦) لأن وزنها: (تفعلة) وتفعلة لا تأتي إلا مصدرأ لـ (فعلته) بتشديد العين كقولك: عزيتة تعزيةً. والحجة لمن خفف: أنه أخذ من: صلى يصلي فهو صالٍ. ودليله قوله تعالى: (إِنَّمَا مَنْ هُوَ صَالِي الْجَحِيمِ) (٨٤٧)(٨٤٨) ومثل ذلك قوله تعالى: (تَصَلَّى نَارًا حَامِيَةً) (٨٤٩). قرأه أبو عمرو بضم التاء (تُصَلِّي) (٨٥٠) جعله رباعياً مبنياً للمجهول، متعدياً إلى مفعولين: أحدهما مضمَر في الفعل يعود على أصحاب الوجوه المذكورة، والثاني (ناراً). وقرأ الكسائي بفتح التاء (تُصَلِّي) (٨٥١) جعله فعلاً ثلاثياً، متعدياً إلى مفعول واحد، والفاعل مضمَر يعود على أصحاب الوجوه والمفعول به (ناراً).

والموضع الثالث قوله تعالى: (وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا) (٨٥٢) قرأه الكسائي بتخفيف القاف وفتح الياء وإسكان اللام (يُلَقَّوْنَ) (٨٥٣) جعله فعلاً ثلاثياً من (لقى - يلقى) يتعدى إلى مفعول واحد وهو (تحية). ودليل القراءة بالتخفيف قوله تعالى: (فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا) (٨٥٤).

وقرأ أبو عمرو (يُلَقَّوْنَ) بضم الياء وتشديد القاف، (٨٥٥) جعله فعلاً رباعياً من (لقى) يتعدى إلى مفعولين، لكنه مبني للمجهول، فالمفعول الأول الضمير المضمَر في (يُلَقَّوْنَ) وهو الذي قام مقام الفاعل. والمفعول الثاني (تحية) ودليل القراءة بالتشديد قوله تعالى: (وَلَقَاهُمْ نَضْرَةٌ وَسُرُورًا) (٨٥٦) وقد اختار الفراء القراءة بالتخفيف قال: "ويُلَقَّوْنَ" أعجب إلى لأن القراءة لو كانت (يُلَقَّوْنَ) كانت في العربية بالباء. كما يقال فلان يُتلقى بالسلام وبالخير) (٨٥٧).

845	:	-
846	:	() .
847	:	()
848	:	.
849	:	() .
850	:	-
851	:	-
852	:	() .
853	:	-
854	:	() .
855	:	-
856	:	() .
857	:	-

وقد رد أبو جعفر النحاس هذا القول فقال: (والفرق بينهما بينٌ – أي بين يلقون ويتلقون – لأنه يقال: فلانٌ يُتلقى بالجنة، ولا يجوز حذف الباء، فكيف يشبه هذا ذلك. وأعجب من هذا أن في القرآن "ولقاهم نضرةً وسروراً" ^(٨٥٨). ولا يجوز أن يُقرأ بغيره وهذا يبين أن الأولى خلاف ما قال) ^(٨٥٩).

فكيف يشبه هذا ذلك، وأعجب من هذا أن في القرآن "وكفاهم نضرةً وسروراً" ^(٨٦٠). ولا يجوز أن يُقرأ بغيره وهذا يبين أن الأولى خلاف ما قال) ^(٨٦١).

والصواب من القول ما قاله مكي بن أبي طالب: (والقراءتان ترجعان إلى معنى، لأنهم إذا تلقوا التحية فقد لقوها، وإذا ألقوها فقد تلقوها) ^(٨٦٢).

والموضع الأخير في قوله تعالى: (لَتَرُونَ الْجَحِيمَ) ^(٨٦٣).

قرأه الكسائي بضم التاء (لثرون)، وقرأ أبو عمرو (لثرون) بالفتح ^(٨٦٤) حجة من ضم أنه جعله فعلاً رباعياً مبنياً للمجهول، فتعدى إلى مفعولين أحدهما: ضمير المخاطبين المضمرة في (لثرون) وهو الذي قام مقام الفاعل. والثاني هو (الجحيم). وحجة من قرأ بالفتح أنه جعله فعلاً ثلاثياً مبنياً للمعلوم تعدى إلى مفعول واحد، وهو الجحيم، والفاعل مضمرة، وهم المخاطبون.

وأصل الفعل (لثرايون) على وزن (لتفعلون) فألقت حركة الهمزة على الراء فانفتحت، وحذفوا الهمزة تخفيفاً، فبقيت الياء مضمومة، والضم فيها مستثقل، فحذفوا الضمة منها فبقيت ساكنة، وواو الجمع ساكن فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين فبقى الفعل (لثرون) فلما دخلت النون المشددة لتأكيد القسم، بُني الفعل، فحذفت النون، التي هي علم الرفع، وحركت الواو بالضمة لالتقاء الساكنين. ولم تحذف الواو لأنها قبلها فتحة، وإنما تحذف الواو التي هي للجمع لالتقاء الساكنين – إذا بقيت قبلها ضمة، تدل على حذفها نحو قوله تعالى: (ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لَوْ أَلَيْهِ) ^(٨٦٥) بهذا المثال اختتم هذا المبحث، الذي احتوى على نماذج من الخلافات الواقعة بين قراءة أبي عمرو والكسائي من حيث التعدي واللزوم، ويلحظ أن الخلاف في تغيير الفعل بين التعدي واللزوم مبنياً للمعلوم في الحاليين ورد في اثني عشر موضعاً قرأها أبو عمرو بلزوم الفعل، إلا موضعين بتعدي الفعل.

أما تغيير الفعل من لازم إلى متعدي مبنياً للمجهول فجاء في اثني عشر موضعاً أيضاً، قرأ أبو عمرو ستاً منها لازمة مبنية للمعلوم، وقرأ المواضع الأخرى متعدية

858 ()

859 :

() .

() .

862 :

863 () .

864 :

865 () .

مبنية للمجهول. وبذا يكون الغالب في قراءة أبي عمرو القراءة بلزوم الفعل، والغالب في قراءة الكسائي القراءة بتعدي الفعل.

وقد تغير الفعل من متعدٍ ينصب مفعولاً واحداً، إلى متعدٍ ينصب مفعولين في تسعة مواضع، قرأها أبو عمرو بتعدي الفعل الناصب لمفعول واحدٍ إلا موضعاً واحداً قرأه يتعدى الفعل الناصب للمفعولين.

أما تغير الفعل من متعدٍ ينصب مفعولاً واحداً وهو مبني للمعلوم، لمتعدٍ ينصب مفعولين وهو مبني للمجهول فأربعة مواضع، قرأ أبو عمرو موضعين منها يتعدى الفعل الناصب لمفعول واحد وهو مبني للمعلوم، والموضعان الآخران قرأهما يتعدى الفعل المبني للمجهول، الناصب مفعولين.

وفي جميع هذه الحالات كان نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من المتعدي لمفعول للمتعدي لمفعولين، بتضعيف عين الفعل، أو بإدخال الهمزة على الفعل، أو بإسقاط حرف الجر من الفعل توسعاً.

المبحث الرابع

تغير صيغ الفعل بين الماضي والمضارع والأمر، وخروجه للاسمية

ينقسم الفعل باعتبار زمن حدوثه إلى ثلاثة أقسام: (ماض يدل على حدوث الفعل في الزمن الماضي، و (مضارع) ويدل على حدوث الفعل في الحال أو الاستقبال، و (أمر) يدل على حدوث الفعل في المستقبل من الزمان. وفي هذا المبحث أتطرق إلى المواضع التي تغير فيها الفعل بين هذه الأحوال الثلاثة، أو تلك التي خرج فيها من الفعلية للاسمية، ويكون ذلك بتغيير ضبط حروفه، أو بزيادة حرف إليه مما ينتج عنه خروجه من حال إلى أخرى وينتج عنه كذلك تغيرات في إعراب الفعل والجملة.

تغير صيغ الفعل بين الماضي والمضارع والأمر:

ورد في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي، الخلاف في تغير الفعل بين الماضي والأمر، وجاء ذلك في ثلاثة مواضع، كان الفعل المتغير في ثلاثتها هو الفعل (قال)، وذلك في نحو قوله سبحانه وتعالى: (قَالَ كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ) ^(٨٦٦) وقوله تعالى: (قَالَ إِنْ لَبِئْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنْتُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) ^(٨٦٧) وقوله تعالى: (قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ الْقَوْلَ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) ^(٨٦٨) قرأ أبو عمرو الفعل في الموضعين الأولين - سورة المؤمنون - (قال) على الخبر، وقرأه الكسائي (قل) على الأمر ^(٨٦٩). وقرأ أبو عمرو الآية الثالثة سورة الأنبياء (قل) على الأمر، وقرأها الكسائي (قال) على الخبر ^(٨٧٠).

لم يفصل العلماء في الخلاف الواقع في هذه المواضع، إذ لا أشكال نحوية في كلتا القراءتين، فالخلاف النحوي بسيط، حيث أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وفعل الأمر مبني على السكون وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. كما أنه لا خلاف يحدث في المعنى.

أما تغير الفعل من الماضي إلى المضارع فهو موضعان في سورة البقرة أولها قوله تعالى: (وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ) ^(٨٧١) والموضع الثاني قوله تعالى: (فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ) ^(٨٧٢).

/866 () .

/867 ()

/868 ()

/869 - :

/870 -

/871 () .

/872 () .

قرأ أبو عمرو الموضوعين بالتاء وتخفيف الطاء، وفتح العين: (تَطَوَّعَ) وقرأ الكسائي الموضوعين بالياء، وتشديد الطاء، والجزم: (يَطَوَّعُ)^(٨٧٣) من قرأ بالياء والجزم - وهو الكسائي - حمله على لفظ الاستقبال في اللفظ والمعنى، والفعل مجزوم بالشرط (من)، وأصله (يتطوع)، أدغمت التاء في الطاء، فشددت الطاء لذلك. والتقدير: فمن تطوَّع فيما يستقبل خيراً فهو خيراً له، فإن الله شاكر لفعله، عليم به^(٨٧٤).

ومن قرأ بالتاء وفتح العين، أتى بلفظ الماضي في موضع جزم بالشرط، واستغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال، لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال. ويجوز في هذه القراءة أن تكون (من) بمعنى (الذي)، والماضي، لفظه كمعناه، ماضٍ أيضاً والمعنى: فالذي تطوع فيما مضى خيراً فإن الله شاكر لفعله، عليم به^(٨٧٥). قال الطبري في هذه القراءة: (كلتا القراءتين معروفة صحيحة متفق معنيهما غير مختلفين، لأن الماضي من الفعل مع حروف الجزاء بمعنى المستقبل، فبأي القراءتين قرأ ذلك قارئ فمصيب)^(٨٧٦).

وقد تغير الفعل من المضارع إلى الأمر في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: (قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٨٧٧).

قرأ أبو عمرو بقطع الألف، والرفع: (أَعْلَمُ) على المضارع، والضمير يعود على المارِّ معناه: فلما تبين له كيف إحياء الموتى قال: (أَعْلَمُ الآن أن الله على كل شيء قدير، ليس لأنه لم يكن يعلم قبل ما شاهد ولكن تأويله: أني قد علمت ما كنت أعلمه غيباً - مشاهدة)^(٨٧٩).

وقرأ الكسائي بوصل الألف، والجزم: (اعْلَمْ)^(٨٨٠) على وجه الأمر من الله تعالى ذكره للذي قد أحياه بعد مماته، بالأمر بأن يعلم أن الله على كل شيء قدير. ويجوز أن يكون المعنى: اعْلَمْ أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إن الله على كل شيء قدير كما يقول الرجل: اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ كَانَ كَذَا وكذا، كأنه يقول ذلك لغيره وإنما يُنْبِئُهُ نفسه.

خروج الفعل إلى الاسمية:

خرج الفعل من كونه فعلاً إلى أن صار اسماً في ثلاثة مواضع، أولها قوله تعالى: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)^(٨٨١) قرأ الكسائي (وجعل الليل)

/873

/874

/875

/876

/877

/878

/879

/880

/881

بغير ألف، فعلاً ماضياً ونصب (الليل) بالفعل^(٨٨٢). فحمل (جعل) على معنى (خالق) لأنه بمعنى الماضي، أي: (خلق). وانتصب (الشمس والقمر) لديه عطفاً على (الليل سكننا) وحسنت هذه القراءة لأن بعده أفعالاً ماضية، وهو قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ)^(٨٨٣) وقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)^(٨٨٤) وقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً)^(٨٨٥) فحمل أول الكلام على آخره في (فَعَلَ). وقرأ أبو عمرو (جاعل)^(٨٨٦) بالألف على اسم الفاعل، ورفع عطفاً على (خالق)، وخفض (الليل) بإضافة (جاعل) إليه.

قال ابن خالويه في هذه القراءة: (قرأ أهل الكوفة "وجَعَلَ الليل" فعلاً ماضياً. وقرأ الباقرن (وجعل الليل) جعلوه اسم الفاعل مثل ضارب وخالق وردُّ على فاعل على فاعلٍ أحسنُ من ردِّ فَعَلَ على فاعل)^(٨٨٧).

وانتصب (سكننا) و (الشمس والقمر) على إضمار فعل وهو (جعل) لأن اسم الفاعل الماضي لا يعمل عند البصريين. ويوضح مضيه قوله تعالى: (وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ)^(٨٨٨).

وذكر ابن حيان أن (سكننا) ينتصب باسم الفاعل عند السيرافي^(*) إذ قال: (وذهب السيرافي إلى أنه ينتصب - يعني (سكننا) - باسم الفاعل وإن كان ماضياً؛ لأنه لما وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني فعمل فيه النصب وإن كان ماضياً)^(٨٨٩).

وأما من أجاز أعمال اسم الفاعل الماضي وهو الكسائي وبعض الكوفيين فـ (سكننا) منصوب به، ونصب (الشمس والقمر) عطفاً على موضع (الليل) لأن (الليل) وإن كان مخفوض في اللفظ، فإنه في موضع النصب لديهم، لأنه مفعول جاعل. قال الفراء: (و "الليل" في موضع نصب في المعنى. فردَّ "الشمس والقمر" على معناه لما فرق بينهما بقوله: "سكننا" فإذا لم تفرق بينهما بشئٍ آثروا الخفض)^(٨٩٠) إلا أنه أجاز

882	:	-	.
883	:	()	.
884	:	()	.
885	:	()	.
886	:	-	.
887	:	-	.
888	:	()	.
*	:		
889	:	-	.
890	:	-	.

النصب في مثل هذه الحال وإن لم يحل بينهم حائل^(٨٩١)، واستشهد بقول القائل: (٨٩٢)
(من الوافر المقطوف)

وبينا نحن ننظره أتانا معلق شكوة وزناد راع^(٨٩٣)
فنصب (الزناد) حملاً على موضع الشكوة المجرور لفظاً ولا حائل بينهما، لأن
المعنى يعلق شكوة وزناد راع.

ومثل ذلك الخلاف في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ
إِنْ يَشَأْ يُدْهِبِكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ)^(٨٩٤) وقوله تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ
مَاءٍ)^(٨٩٥).

قرأ الكسائي (خالق) بألف والرفع، في الموضعين. و(السموات والأرض) و(كل)
بالخفض على الإضافة^(٨٩٦) واسم الفاعل في الموضعين بمعنى الماضي، لأنه أمر قد
معنى وانقضى لذلك كان حقه الإضافة. وقرأهما أبو عمرو (خلق) على الفعل الماضي
ونصب (السموات والأرض) و(كل) بهما^(٨٩٧).

قال أبو جعفر النحاس في هذه القراءة: "خلق" في هذا أكثر لأنه ليس بشئ
مخصوص وإنما يقال: خالق على العموم، كما قال جل وعز: (الْخَالِقُ الْبَارِئُ
الْمُصَوِّرُ)^(٨٩٨) وفي الخصوص: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ)^(٨٩٩) وكذا
(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ)^(٩٠٠) فكذا يجب (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ)^(٩٠١).

وقال الطبري: (وهما قراءتان مشهورتان متقاربتا المعنى، وذلك أن الإضافة
في قراءة من قرأ ذلك (خالق) تدل على أن معنى ذلك المضي، فبأيتهما قرأ القارئ
فمصيب)^(٩٠٢).

/891

/892

" : () *

/893 : () :

: () () :

:() .

/894 .() .

/895 ()

/896 - :

/897 -

/898 .() .

/899 .() .

/900 ()

/901 ()

/902 . - - :

والموضع الأخير الذي تغير فيه الفعل إلى أن صار اسماً هو قوله تعالى: (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ) (٩٠٣) قرأ الكسائي بفتح اللام من (خلقه)، جعله فعلاً ماضياً (٩٠٤) صفة لـ (شئ)، أو لـ (كل)، والهاء تعود على الموصوف، على (شئ)، أو على (كل). والمعنى: أحكم كل شئ خلقه، أي: جاء به على ما أراد لم يتغير عن إرادته (٩٠٥).

وقرأ أبو عمرو بإسكان اللام (خلقه) (٩٠٦) على البديل من (كل)، والضمير يعود على (كل) أي: الذي أحسن خلق كل شئ. وذكر أبو جعفر النحاس: إنهما مفعولان على مذهب بعض النحويين بمعنى أفهم كل شئ خلقه (٩٠٧). ومن هؤلاء النحويين الفراء وابن مجاهد قال ابن حيان: (قال مجاهد: (أعطى كل جنس شكله. والمعنى: خلق كل شئ على شكله الذي خصه به)، وقال الفراء: (ألهم كل شئ خلقه فيما يحتاجون إليه كأنه أعلمهم ذلك فيكون كقوله: (أعطى كل شئ خلقه) (٩٠٨) (٩٠٩).

ويجوز أن ينصب على المصدر المؤكد لمضمون الجملة، ويكون الضمير عائد على (الله). وبين ابن حيان أن القراءة على المصدر أبلغ في الامتتان قال: (لأنه إذا قال "أحسن كل شئ" كان أبلغ من "أحسن خلق كل شئ"، لأنه قد يحسن الخلق، وهو المجاز له، ولا يكون الشئ في نفسه حسناً. فإذا قال "أحسن كل شئ" اقتضى أن كل شئ خلقه حسن. بمعنى أنه وضع كل شئ في موضعه) (٩١٠).

والصواب من القول ما قاله الطبري: (إنهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، صحيحتا المعنى، وذلك أن الله أحكم خلقه، وأحكم كل شئ خلقه، فبأيهما قرأ القارئ فمصيب) (٩١١).

انتهى بذلك هذا المبحث، ونجده احتوى على تسعة مواضع، ستة منها تغيرت فيها صيغة الفعل، حيث تغير الفعل من الماضي إلى الأمر في ثلاثة مواضع، ومن الماضي إلى المضارع في موضعين، ومن المضارع إلى الأمر في موضع واحد. وفي المواضع الثلاثة المتبقية خرج من كونه فعلاً إلى أن صار اسماً، ونجد أن هذه المواضع لم يتحدث عنها العلماء بالتفصيل، بل لم يعلق على بعض منها؛ وذلك لقلّة الاختلاف بينهما في المعنى والإعراب.

٩٠٣ ()

٩٠٤ :

٩٠٥ :

٩٠٦ :

٩٠٧ :

٩٠٨ :

٩٠٩ :

٩١٠ :

٩١١ :

تغير الفعل من حيث التذكير والتأنيث

الأصل في الفعل أن يطابق فاعله. فيكون فعل المؤنث مؤنثاً، وفعل المذكر مذكراً، ولكن هناك حالات يصبح فيها فعل المذكر مؤنثاً، وفعل المؤنث مذكراً. وقد تحدث العلماء في هذه الحالات والمسوغات التي جوّزت ذلك. ويرجع الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي في هذا المبحث لهذه المسوغات التي ذكرها العلماء، والتي سأذكرها لاحقاً. ويوجد موضع واحد يعود الخلاف فيه حول الفاعل، فأحدى القراءتين ترد الفعل على فاعل مذكر، بينما الأخرى ترده على فاعل مؤنث. وسأبين ذلك في موضعه إن شاء الله.

مسوغات تذكير الفعل وتأنيثه:-

تحدث العلماء عن المسوغات التي جوّزت للفعل التذكير والتأنيث، وهذه المسوغات هي:

١/ الفصل بين الفعل والفاعل المؤنث بفاصل. قال سيبويه: (وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضي امرأة)^(٩١٢) يعني بطول الكلام الفصل. قال الأخفش في قوله تعالى: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَقَاعَةٌ)^(٩١٣) -وهي من مواضع الخلاف بين أبي عمرو والكسائي وسأفصل الحديث عنها لاحقاً- قال: (حسن التذكير لأنك فرقت)^(٩١٤) أي فصلت بين الفعل والفاعل المؤنث.

٢/ جوز الوجهان. التذكير والتأنيث - في التأنيث غير الحقيقي. قال سيبويه: (هذا - يعني التذكير للفعل المؤنث- في الواحد من الحيوان قليل وهو في الموات كثير)^(٩١٥) ومثل لذلك قال: (ومما جاء في القرآن من الموات وقد حذف فيه التاء قوله عز وجل: (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى)^(٩١٦)، وقوله تعالى: (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ)^(٩١٧)(٩١٨). والمؤنث من الموات هو ما يعرف عند العلماء بالتأنيث غير الحقيقي. وقد ذكر هذا المصطلح بعض العلماء قال ابن خالويه في حديثه عن قوله تعالى: (مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ)^(٩١٩) من قرأها بالياء فلأن تأنيثها غير حقيقي، ولأنك فصلت بين العاقبة وفعلها بـ "له"^(٩٢٠). وقال أبو جعفر النحاس في قوله تعالى: (لَا تَحْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ)^(٩٢١) قال: (وقراءة الكوفيين "يخفي" لأنه تأنيث غير حقيقي وقد فصل بينه وبين فعله)^(٩٢٢) وهاتان الآيتان من مواضع الخلاف بين أبي عمرو والكسائي.

٣/ من المسوغات أيضاً جموع التكسير تؤنث من العاقل وغيره. قال سيبويه: (وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد، فبمنزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه يؤنث، ألا ترى أنك تقول: هو رجل وتقول: هي الرجال فيجوز ذلك، وتقول: هو جمل، وهي جمال، وهو عير، وهي أعيار فجرت هذه كلها مجرى هذه الجزوع وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى، لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكر من الحيوان، فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات؛ لأنه قد خرج من الأول الأمكن حيث أردت الجميع فلما كان

٩١٢

: -

٩١٣

() .

٩١٤

: -

٩١٥

: -

٩١٦

() .

٩١٧

() .

٩١٨

: -

٩١٩

() .

٩٢٠

: -

٩٢١

() .

٩٢٢

: -

كذلك احتملوا أن يجروه مجرى الجميع الموات، قالوا: جاء جواريك وجاء نساؤك وجاء بناتك^(٩٢٣).

إذن فجموع التكسير توث وتذكر لأنها في معنى الجماعة، وتأنيت الجماعة غير حقيقي. لذلك فهي توث على اللفظ تارة، وتذكر على المعنى مرة أخرى. ولهذا السبب جَوَزَ العلماء في أسماء الجنس واسم الجمع الأمران - التذكير والتأنيت - لأنهما في معنى الجماعة. قال الفراء معلقاً على جواز تذكير اسم الجمع وتأنيته: (وقد يكون الاسم غير مخلوق من فعل، ويكون فيه معنى التأنيت وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيت الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة أخرى من ذلك قوله عز وجل: (وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ)^(٩٢٤) ولم يقل (كذبت) ولو قيل لكان صواباً، كما قال: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٩٢٥) و(كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ)^(٩٢٦) ذهب إلى تأنيت الأمة)^(٩٢٧). هذا ما كان من قول العلماء حول مسوغات تذكير الفعل وتأنيته، وقد أضاف الفراء مسوغاً آخر قال: (والعرب ربما ذكرت فعل المؤنث إذا سقطت منه علامة التأنيت. قال الفراء: أنشدني بعضهم:

فهي أحوى من الربعي خاذلة والعين بالإثمد الحاري مكحول^(٩٢٨)
ولم يقل (مكحولة) والعين أنثى للعلة التي أخبرتك بها)^(٩٢٩)

والحق أن بعض العرب تذكر فعل المؤنث مع وجود علامة التأنيت، فقد قال بعض العرب: (قال فلانة)^(٩٣٠)، وقال ابن هشام: (وهو ردئ لا ينقاس)^(٩٣١) وقد أجاز الزجاج، وأجاز نحو: (قام جارتك) و (نحر ناقتك) رغم اتفاق النحويين على أن المؤنث الحقيقي الذي لم يفصل من الفعل لا بد أن تكون في فعله علامة التأنيت فقال: (وهو جائز على قبحه لأن الناقة والجارة تدلان على معنى التأنيت فاجتزئ بلفظهما عن تأنيت الفعل)^(٩٣٢) وذلك لأن القصد من إلحاق الفعل علامة التأنيت الإفادة والإبانة، أما الأسماء التي تقع للمذكرين وأصحاب المؤنث فقد أوضح الزجاج، أنه لا بد فيها من علم التأنيت، لأنك لو سميت امرأة بقاسم ولو قلت جاءني قاسم لم يعلم أمذكراً عنيت أم مؤنثاً، وليس إلى حذف هذه التاء - إذا كانت فارقة بين معنيين -

٩٢٣

٩٢٤ () .

٩٢٥ () .

٩٢٦ ()

٩٢٧

٩٢٨

٩٢٩

٩٣٠

٩٣١

٩٣٢

سبيل كما أنه إذا جرى ذكر رجلين لم يجز أن تقول: قد قام ولا يجوز إلا أن تقول: قاما، فعلامه التأنيث فيما فيه اللبس كعلامة التثنية ههنا.

ومن علل التذكير الخاصة بالقرآن ما ذكره مكي بن أبي طالب في معرض حديثه عن قوله تعالى: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) (٩٣٣) إذ قال: (والعلة الرابعة - يعني من علل التذكير - في "يقبل" - أن ابن مسعود وابن عباس قالوا: إذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياء وذكر أبو عبيدة عن ابن مسعود أنه قال: ذكروا القرآن، وإذا اختلفتم في الياء والتاء فاجعلوها ياءاً) (٩٣٤)

وقد ناقش أبو علي الفارسي حديث ابن مسعود هذا قال: (يريد بذلك - يعني بقوله ذكروا القرآن - الموعظة والدعاء كما قال تعالى: (فذكر بالقرآن من يخاف وعيد) إلا أنه قد حذف الجار وإن كان قد ثبت في الآية. ويمكن أن يكون معنى قوله: (ذكروا القرآن) أي لا تجددوه ولا تتكروه كما أنكروه من قال فيه: أساطير الأولين، لإطلاقهم عليه لفظ التأنيث، فهو لاء لم يذكره لكنهم أنثوه بإطلاقهم التأنيث على ما كان مؤنث للفظ كقوله: (إن يدعون من دونه إلا إناثاً) فإنث جمع أنثى، وإنما يعني به ما اتخذوه آلهة كقوله: (أفرأيتم اللات والعزى ومناة الثالث الأخرى) (٩٣٥) ويجوز أن يقصد بالتاء والياء الواردة في قول ابن مسعود، الخلاف بين الخطاب والغيبة، وذلك أن أكثر المواضع التي فيها خلاف بين القراء هي مواضع الخطاب والغيبة كما في قوله تعالى: (لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ) (٩٣٦) بالتاء على الخطاب و (يعبدون) بالياء على لفظ الغيبة والله أعلم.

مواضع الخلاف:-

الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي في هذا المبحث يعود لما ذكرته من مسوغات التذكير عند من ذكر، بينما يقرأ الآخر على الأصل. ويوجد موضع واحد يعود الخلاف فيه لرد الفعل على فاعلين مختلفين في الآية، فاحدى القراءتين تردّه لفاعل مذكر، والأخرى تردّه إلى فاعل مؤنث وسأذكر ذلك في موضعه إن شاء الله بعد أن أمثل للخلاف الأول.

أولاً: تذكير فعل المؤنث لمسوّغ. جاء ذلك في ثلاثة وعشرين موضعاً في القرآن، اختلفت فيها القرأتان في تذكير الفعل وتأنيثه. ويعود التذكير لمسوّغ أو أكثر مما ذكر سابقاً، ويكون التأنيث على الأصل.

٩٣٣ () .

٩٣٤ : -

٩٣٥ : -

٩٣٦ () .

و سأذكر بعض الأمثلة لذلك قاصدة بها التوضيح والإبانة مكتفية بذلك عن الإفاضة والتطويل. وهذه الأمثلة قوله تعالى: (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) (٩٣٧).

قرأ أبو عمرو: (ولا تقبل) بالتاء، وقرأ الكسائي: (ولا يقبل) بالياء (٩٣٨). الحجة لمن قرأ بالتاء أنه أنت لتأنيث لفظ الشفاعة.

أما القراءة بالياء فقد قال ابن خالويه: (لمن قرأ بالياء ثلاث حجج: أولاً: أنه لما فصل بين الفعل والإسم بفصل جعله عوضاً في تأنيث الفعل. والثانية: أن تأنيث الشفاعة لا حقيقية له ولا معنى تحته، فتأنيثه وتذكيره سيان. والثالثة قول ابن مسعود: إذا اختلفتم في التاء والياء فاجعلوها ياءاً) (٩٣٩).

وذكر مكي بن أبي طالب في معرض حديثه عن هذه الآية هذه العلة، إلا أنه أضاف عله أخرى وهي التذكير لمعنى فقال: (أنه لما كان الشفاعة والشفيع بمعنى واحد، حمل التذكير على الشفيع) (٩٤٠).

واختار مكي بن أبي طالب القراءة بالياء فقال: (ويقوى التذكير إجماع القراء على تذكير الفعل مع ملاصقته للمؤنث في قوله تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ) (٩٤١) وقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ) (٩٤٢) فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى والاختيار الياء لما ذكرنا من العلة) (٩٤٣).

ولقد دُكرَ الفعل في قوله تعالى: (وقال نسوة) وقوله تعالى: (وإن كان طائفة) لأن الفاعل في الآية الأولى جمع تكسير، وفي الآية الثانية مؤنث غير حقيقي، ولو أنث الفعلان في الآيتين لكان صحيح قياساً، وإنما ذكر الفعلان لأن القراءة وردت فيهما متواترة، بالخلاف، كما وردت متواترة في قوله تعالى: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ) (٩٤٤) قوله تعالى: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ) (٩٤٥) دون خلاف، فإن كانت الآيتان السابقتان تقويان القراءة بالتذكير، فهاتان الآيتان تقويان القراءة بالتأنيث. ومن أمثلة الخلاف في تذكير فعل المؤنث في قراءتي أبي عمرو والكسائي الخلاف الوارد في

٩٣٧ () .

٩٣٨ :

٩٣٩ :

٩٤٠ :

٩٤١ () .

٩٤٢ () .

٩٤٣ :

٩٤٤ () .

٩٤٥ () .

قوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكَ النَّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَئِنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ) (٩٤٦).

قرأ أبو عمرو بالتأنيث (لا تحل). وقرأ الكسائي بالتذكير (لا يحل لك) (٩٤٧) القراءة بالتاء لتأنيث الجماعة، ولتأنيث معنى النساء.

والقراءة بالياء لأنه بمعنى جميع النساء، وجميع مذكر. وأيضاً للتفريق بين الجمع وفعله. قال الفراء في حديثه عن هذه الآية: (اجتمعت القراء على القراءة بالياء (لا يحل لك) (٩٤٨) وزعم أنه لو كان لجميع النساء لكان بالتاء أجود. وردّ عليه أبو جعفر النحاس بقوله: (وهذا غلط بين وكيف يقال: اجتمعت القراء على الياء وقد قرأ أبو عمرو بالتاء بلا اختلاف عنه. وإذا كان لجماعة النساء كان بالياء جائزاً حسناً. ثم قال وسمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمد بن يزيد يقول: من قرأ (لا تحل لك النساء) قدره بمعنى جماعة النساء، ومن قرأ بالياء قدره بمعنى جميع النساء) (٩٤٩).

وتقدير القراءة بالياء عند الفراء، لا يحل لك شئ من النساء (٩٥٠) وأيضاً من مواضع الخلاف، الخلاف في قوله تعالى: (لَا تَسْمَعُ فِيهَا لِأَغْيَةٍ) (٩٥١).
قرأ عمرو بياء مضمومة، (يُسمع)، ورفع لأغية. وقرأ الكسائي بالتاء مفتوحة (تُسمع). ونصب (لأغية) (٩٥٢).

قراءة الكسائي بتأنيث الفعل لتأنيث لفظ

(لأغية) فأجرى الكلام على ظاهره ولم يحمله على المعنى. وفتح التاء ونصب (لأغية) لأنه بنى الفعل للفاعل، فتعدى إلى (لأغية) فنصبها بـ (تسمع) والفاعل هو المخاطب وهو النبي عليه الصلاة والسلام.

ويجوز أن تكون (لأغية) صفة، على تقدير: لا تسمع فيها كلمة لأغية. أما القراءة بالتذكير - وهي قراءة أبي عمرو - لأن تأنيث (لأغية) غير حقيقي، كما أنه

٩٤٦ () .

٩٤٧ :

٩٤٨ :

٩٤٩ :

٩٥٠ :

٩٥١ () .

٩٥٢ /

فُرق بينه وبين فعله بقوله (فيها)، ويجوز أن يكون التذكير حملاً على المعنى، لأن (لاغية) و (لغوا) سواء، فذكر لتذكير (اللغو) حملاً على المعنى. وأما ضمه للياء، فإنه بنى الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع (لاغية) لقيامها مقام الفاعل.

ثانياً: الخلاف الراجع إلى تغير الفاعل:

وهو موضع واحد لم يرجع علة تذكير فعل المؤنث فيه لمسوغ من مسوغات التذكير التي ذُكرت سابقاً، بل يعود السبب، لاختلاف الفاعل نفسه، فأحدى القراءتين ترجع التذكير لفاعل مذكر، والقراءة الأخرى تردّه إلى فاعل مؤنث. وذلك في قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ) (٩٥٣).

قرأ الكسائي (تغشى طائفة منكم) بالتاء. وقرأ أبو عمرو (يغشى) بالياء (٩٥٤). القراءة بالتاء على تأنيث (الأمنة)، وأضيف الفعل للأمنة، لأن قد تحدث الأمنة ولا نعاس معها، لذلك كانت أولى بإضافة الفعل إليها عند من أنث. والقراءة بالياء على تذكير النعاس، لأنه هو الذي غشيه، ودليل ذلك قوله تعالى: (إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسُ) (٩٥٥) فأضاف الفعل إلى النعاس كما أضيف إليه في الآية السابقة. أيضاً كان النعاس أولى بإضافة الفعل، لأنه أقرب إلى الفعل. وذكر مكي بن أبي طالب سبباً آخر في إضافة الفعل إلى النعاس قال: (إن المستعمل في الكلام أن يقال: غشيني النعاس إذا نعس، ولا يقال غشيتني الأمنة) (٩٥٦).

بهذه الآية اختتم هذا المبحث. ولاحظت فيه أن الغالب في قراءة أبي عمرو القراءة بالتأنيث على الأصل، والغالب في قراءة الكسائي التذكير لمسوغ من مسوغات التذكير، وبوجه عام فإن هذا النوع من الخلاف لا ينتج عنه خلاف عميق لا من ناحية النحو والإعراب ولا من ناحية المعنى.

٩٥٣ () .

٩٥٤ :

٩٥٥ () .

٩٥٦ :

الفعل (كان) بين التمام والنقص

قال الخليل^(*) في (كان): (وتكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً وبمعنى صار وبمعنى وقع ووجد كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقال تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ)^(٩٥٧) وزائدة في قولهم إن من أفضلهم كان زيد والوجه الرابع أن تكون بمعنى الشأن والحديث وذلك قولك كان زيداً قائماً ترفع الاسمين معاً^(٩٥٨) هذا يعني أن (كان) تأتي على أربعة أوجه، أولها الناقصة، وثانيها التامة وثالثها الزائدة ورابعها المضمرة الشأن.

**وقد ورد في الخلاف بين قراءة أبي عمرو
والكسائي، الخلاف بين (كان) التامة
والناقصة، وذلك في موضعين. سأحدث في
هذا المبحث عن هذا الخلاف، في هذين
الموضعين، وما يطرأ من تغير في الجملة تبعاً
لذلك. وسأبدأ أولاً بتعريف (كان) الناقصة ثم
(كان) التامة، بعد ذلك أبين موضعي الخلاف.
(كان) الناقصة:**

**الناقص في اصطلاح النحاة هو الفعل
الذي لا يكتفي بمرفوعه بل يحتاج معه إلى
منصوب (وئذو تمام ما يرفع يكتفي وما سواه
ناقص)⁽⁹⁵⁹⁾، وقال ابن مالك أيضاً:**

1*

..... : " " " "

..... ()

..... () 957

..... : 958

..... : 959

وبعضُ ذِي الأفعالِ بالرَّفعِ اكتفى

فتمَّ والنقصانَ غيره اقتفى (960)

وقال الزجاجي (*): (وناقصة فتحتاج إلى

اسم وخبر) (961) وقال سيبويه: (كان ويكون

... وما كان نحوهن مما لا يستغنى عن الخبر

تقول كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردت أن تخبر

عن الأخوة) (962).

يتضح من خلال هذه التعريفات أن كان

الناقصة هي التي تستوجب وجود خبر مع

اسمها، لأن معناها لا يظهر مع اسمها – كان

عبد الله – فلزم وجود الخبر لبيان نسبة

الحدث إلى الاسم كما في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ

كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا) (963) ف (كان) أحد نواسخ

الابتداء وهو فعل اتفاقاً، قال ابن عقيل: (بدأ

المصنف بذكر "كان" وأخواتها، وكلها أفعال

اتفاقاً) (964) ويعمل الفعل (كان) – كما تبين

960

*

961

962

963

964

من التعريف – في المبتدأ والخبر، فيرفع
الأول ويسمى اسمه، وينصب الثاني ويسمى

خبره.

و (كان) فعل منصرف، يعمل غير الماضي
منه عمل الماضي، قال ابن عقيل: (ما
يتصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي
منه عمل الماضي، وذلك هو المضارع، نحو:
(يكون زيد قائماً) قال تعالى: (وَيَكُونُ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (965) والأمر نحو: (كُونُوا
قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ) (966) وقال الله تعالى: (قُلْ
كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا) (967) واسم الفاعل
نحو: (زيد كائن أخاك) وقال الشاعر (968) (من
الطويل):

وما كل من يبدي البشاشة كأننا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا (969)

والمصدر كذلك واختلف الناس في (كان)
الناقصة: هل لها مصدر؟ أم لا، والصحيح أن
لها مصدراً ومنه قوله (970) (من الطويل):

() 965

() 966

() 967

968

() () () () () () 969

() () () () () () 970

بِبَدَلٍ وَحَلِيمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكُونُكَ
إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ (971)(972)

(كان) التامة:

للفعل (كان) حال أخرى يكون فيها فعلاً
تاماً فهو يقتصر على فاعله، قال سيبويه:
(وقد يكون لـ "كان" موضع آخر يقتصر على
الفاعل فيه، تقول كان عبدُ الله، أي خلق عبد
الله، وقد كان الأمرُ أي وقع الأمرُ
وحدّث) (973) قال بعضهم: (تتم كان بإفهام
حدوثٍ أو وقوعٍ أو كفالةٍ أو غزلٍ) (974).
وسميت (كان) بالتامة لدلالاتها على
الحدث (975) ولأنها دلت على معنى
وزمان (976) وتم الشيء تماماً: اكتمل
ووضح (977) وعرف ابن مالك التام من هذه

971 () : () : () :

() :

972 - - - - - :

973 - - - - - :

974 - - - - - :

975 - - - - - :

976 - - - - - :

977 - - - - - :

() :

() :

() :

الأفعال بقوله: (وذو تمام ما برفع
يكتفي) (978) أي استغنى بمرفوعه عن
منصوبه كما هو الأصل في الأفعال وجاءت
(كان) تامة في قول الشاعر (979) (من
الطويل):

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا
كان يوم ذو كواكب أشهب (980)
أراد إذا وقع يوم أو حضر يوم ونحو ذلك مما
يقتصر فيه على الفاعل. أي إذا وقع، وقول
الشاعر (981) (من الطويل):

بني أسد هل تعلمون بلاعنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً (982)
وتتنوع معاني (كان) التامة هذه فتجئ بمعنى وجد ووقع كما في البيتين
السابقين وبمعنى جاء كما في قول الشاعر (983) (من الوافر المقطوف):
إذا كان الشتاء فأدفئوني فإن الشيخ يهرمه الشتاء (984)
أي إذا جاء الشتاء، وقد وردت (كان) تامة في القرآن الكريم في مواقع كثيرة
منها: قوله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِئْتَةٌ) (985) وقوله تعالى: (وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً

					978
					979
					980
					981
					982
					983
					984
					985

فَلَهَا النَّصْفُ^(٩٨٦) وقوله: (وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٩٨٧)، وقوله: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيبَةً أَمْنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)^(٩٨٨) وقوله عز وجل: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاعِيَهُمْ)^(٩٨٩).

الفرق بين (كان) الناقصة والتامة:

أورد جلال الدين السيوطي^(*) في كتابه الفرق بين كان التامة والناقصة، قال: (الفرق بين كان التامة والناقصة، أن التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي)^(٩٩٠).

وقال أبو علي النحوي: ("كان" فعل يستعمل على ضربين، يكون بمعنى وقع وحدث فيدل على معنى، وزمان كما يدل حدث ووقع عليهما، والضرب الثاني أن يكون دالاً على زمان فقط غير دال على الحدث، وهذا هو الذي يلزم فاعل كان فيه الخبر غير مفارق له، وإنما لزمه الخبر عوضاً من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان، فخير "كان" دال على معنى وهو أخوك ونحوه)^(٩٩١).

وقال جلال الدين السيوطي أيضاً: (وقال ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي: "الفرق بينهما أن التامة يخبر بها عن ذات إما منقضى حدوثها أو متوقع، والناقصة يخبر بها عن إنقضاء الصفة الحادثة من الذات أو عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث الصفة وبعدها، والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في الظرف والحال والمفعول له ويعلق بها الجار والمجرور والناقصة بخلاف ذلك كله")^(٩٩٢). وهناك حالات تحتمل أن تكون (كان) فيها تامة وأن تكون ناقصة وذلك كما في قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً)^(٩٩٣) فمن نصب (تجارة) فهي خبر (كان) الناقصة، ومن رفعها فهي اسم (كان) التامة. أي: أن تقع تجارة. ومثله قوله تعالى: (وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا)^(٩٩٤) ف (كان) ناقصة، واسمها مستتر عائد على مثقال وأنت لعوده على مضاف إلى مؤنث، أو على مراعاة المعنى؛ وقرئ برفع "حسنة" ف "كان" تامة بمعنى تقع أو توجد^(٩٩٥)، وعلى شاكلته كثير، قال الأشموني:

	()	٩٨٦
	()	٩٨٧
	()	٩٨٨
	()	٩٨٩
	:	*
:	() ()	
:	(- -)	
:	() :	٩٩٠
:	:	٩٩١
:	:	٩٩٢
:	()	٩٩٣
:	()	٩٩٤
:	:	٩٩٥

(إذا قلت: كان زيد قائماً جاز أن تكون (كان) ناقصة، (فقائماً) خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً، من فاعلها. وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة، لامتناع وقوع الحال معرفة)^(٩٩٦).

موضعاً الخلاف:

هناك مواضع كثيرة لـ (كان) في القرآن الكريم يجوز أن تكون فيها (كان) تامة ويجوز أن تكون ناقصة، مما كانت موضع خلاف بين القراء، إلا أن الخلاف في قراءة أبي عمرو والكسائي بين (كان) التامة والناقص وجد في موضعين:
 أولهما في قوله تعالى: (يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)^(٩٩٧).
 قرأ الكسائي بنصب (تجارة). وقرأ أبو عمرو بالرفع^(٩٩٨) (تجارة). من قرأ بالرفع جعل (كان) تامة، بمعنى: وقع وحدث، أي: إلا أن توجد تجارة، أو تقع تجارة عن تراضٍ منكم، فيحلّ لكم أكلها حينئذٍ بذلك المعنى^(٩٩٩) فـ (تكون) هنا تامة، لا حاجة بها إلى خبر.

ومن قرأ بالنصب أضمر في (كان) اسمها ونصب (تجارة) على خبر كان، على تقدير: إلا أن تكون الأموال تجارة، أي: إلا أن تكون الأموال التي تأكلونها بينكم تجارة عن تراضٍ منكم، فيحلّ لكم هنالك أكلها^(١٠٠٠) أو أن يكون التقدير كما قال ابن حيان: إلا أن تكون التجارة تجارة عن تراضٍ منكم، كما قال الشاعر:
 إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً^(١٠٠١) أي إذا كان اليوم يوماً ذا كواكب أشنعاً^(١٠٠٢). وعلى هذا جاء اختيار الطبري إذ قال: (فإن قراءة ذلك بالنصب أعجب إلى من قراءته بالرفع، لقوة النصب من وجهين: أحدهما: أن في تكون ذكراً من الأموال؛ والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكراً منها، ثم أفردت بالتجارة وهي نكرة، كان فصيحاً في كلام العرب النصب، إذ كانت مبنية على اسم وخبر، فإذا لم يظهر معها إلا نكرة واحدة، نصبوا ورفعوا، كما قال الشاعر^(١٠٠٣) (من الطويل المعتمد):
 إذا كان طعناً بينهم وعناقاً^(١٠٠٤)(^{١٠٠٥}) والتقدير لاسم (كان) المحذوف بـ (الأموال) أجود من التقدير بـ (التجارة) لأن في (تكون) ذكراً من الأموال كما قال

٩٩٦	:	:	:
٩٩٧	()	:	:
٩٩٨	-	:	:
٩٩٩	-	:	:
١٠٠٠	-	:	:
١٠٠١	-	:	:
/١٠٠٢	-	:	:
١٠٠٣	*	:	*
١٠٠٤	()	:	() :
:	()	:	() :

الطبري، ولأن في ذلك مراعاة لمعنى الآية إذ تقدم ذكر الأموال في بداية الآية في قوله تعالى: (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ) (١٠٠٦) ولأن لفظ (التجارة) لم يرد من قبل لكي يجوز أن نقدر المحذوف بـ (تكون التجارة تجارة)، لأن التعريف في (التجارة) المقدره يوحى بأن هذه الكلمة مرّ ذكرها، فهي معروفة للقارئ بينما هي لم تذكر في الآية أصلاً، فيكون دخولها ناشراً عن المعنى. فالتقدير للمحذوف بالأموال أمثل، لتقدم ذكره. وقد قال به ابن خالويه إذ قال: (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) في النساء فالنصب جيد، قد قرأ به أهل الكوفة لأن ذكر المال قد تقدم في قوله: (ولا تأكلوا أموالكم) إلا أن تكون الأموال تجارة (١٠٠٧).

والموضع الأخير في الخلاف بين كان التامة والناقصة في قوله تعالى: (فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاَهُمْ وَفَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ) (١٠٠٨) حيث قرأ الكسائي (أنا دمرناهم) بفتح الهمزة، وكسرها أبو عمرو (١٠٠٩).

من قرأ بكسر الهمزة استأنف وابتدأ؛ إذ أنه جعل (كان) تامة بمعنى وقع، لا تحتاج إلى خبر، وجعل (كيف) في موضع الحال، ختم الكلام على (مكرهم)، ثم استأنف مفسراً للعاقبة بالتدمير إذ قال: إِنَّا دَمَرْنَاَهُمْ، فدلّ على أن العاقبة الدمار. أما القراءة بفتح الهمزة فقال الطبري: (إذا فتحت كان في (أنا) وجهان من الإعراب: أحدهما الرفع على ردها على العاقبة على الإتيان لها، والآخر النصب على الردّ على موضع كيف، لأنها في موضع نصب إن شئت، وإن شئت على تكرير كان عليها على وجه، فانظر كيف كان عاقبة مكرهم؟ كان عاقبة مكرهم تدميرنا إياهم) (١٠١٠) وقد ردّ أبو جعفر النحاس هذا الوجه الأخير – وهو ردها على (كيف)، أو أن تكررّ عليها (كان).

فقال في كَر (كان) عليها: كأنك قلت: كان عاقبة أمرهم تدميرهم. وهذا مُتَعَسِّفٌ (١٠١١) وقال في ردها على (كيف): (وهذا لا يُحَصَّلُ لأن كيف للاستفهام و (أنا) غير داخل في الاستفهام) (١٠١٢) وقد ورد في البحر المحيط أن هناك من رفض أن تكون (أنا) بدلاً من (كيف) لأن البديل من الاستفهام يلزم فيه إعادة حرفه، كقوله: (كيف زيدٌ صحيحٌ أم مريضٌ) (١٠١٣). ف (أنا) غير داخل في الاستفهام، وذلك لأن الله

*	()	:	()	*
/1005	()	:	()	*
/1006	()	:	()	*
/1007	()	:	()	*
/1008	()	:	()	*
/1009	()	:	()	*
/1010	()	:	()	*
/1011	()	:	()	*
/1012	()	:	()	*
/1013	()	:	()	*

سبحانه وتعالى لما أمر بالنظر فيما جرى لهم من الهلاك في أنفسهم بين ذلك بالإشارة إلى منازلهم، وكيف خلت منهم.

وقد ذكر العلماء^(١٠١٤) في فتح (أنا) خمسة أوجه: يجوز أن تكون (أنا) في موضع رفع بدلاً من العاقبة، و (كان) تامة بمعنى وقع، ويجوز أن تكون خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أنا دمرناهم، ويجوز أن تكون (أنا) في موضع نصب، على معنى: فانظر كيف عاقبة مكرهم لأننا دمرناهم.

ويجوز أن تكون (أنا دمرناهم) خبر كان، والمعنى: فانظر كيف كان عاقبة مكرهم الدمار، أو التدمير، ويجوز أن يكون اسم (كان) (أنا دمرناهم) وعاقبة أمرهم منصوبة، والمعنى: فانظر كيف كان الدمار عاقبة مكرهم. وكان في هذين الوجهين ناقصة.

وقد ذكر ابن حيان وجهين آخرين في فتح (أنا): الأول أن يكون (كيف) خبر (كان) و(عاقبة) الاسم، والجملة في موضع نصب بـ (انظر) والوجه الثاني: أن تكون (كان) زائدة، و(عاقبة) مبتدأ خبره (كيف) وأقول في القراءتين – بفتح الهمزة أو كسرهما – ما قاله الأمام الطبري: (إنهما قرأتان مشهورتان في قراءة الأمصار، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب)^(١٠١٥).

وبقول الطبري اختتم هذا المبحث. ويلاحظ أن أبا عمرو قرأ بتمام (كان) في الموضعين بمعنى وقع أو وجد. وقرأ الكسائي بنقصها. ويلاحظ أيضاً أن هذا النوع من الخلاف لا ينتج عنه إشكال كبير في المعنى أو الإعراب.

الضمائر المقترنة بالأفعال

من المواضع التي كثر فيها الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي، الضمائر التي يعود عليها الفعل، فنجد في آيات كثيرة مواضع يكون الفاعل فيها جماعة غائبة تتحول إلى جماعة مخاطبة في القراءة الأخرى، أو يكون الفعل بضمير المتكلم المفرد فيتحول إلى ضمير المتكلمين أو غير ذلك من أنواع الخلاف، فقد قسمت هذا المبحث حسب تغير هذه الضمائر إلى أربعة أقسام:

أولاً: ما تغير من ضمير الغيب إلى ضمير الخطاب:
في هذا الجزء أكثر من خمسين موضعاً ورد فيه هذا النوع من الخلاف، ولا توجد تفاصيل كثيرة في كتب العلماء عن مثل هذه المواضع، ذلك أنه لا تنجم عنها مشكلات نحوية كبيرة، وإنما ينشأ خلاف في المعنى لا يؤثر عادةً على ما يراد من الآية نحو قوله تعالى: (لا تعبدون إلا الله) من قوله تعالى:

(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا
اللَّهَ وَيَالُوا الدِّينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ
وَالْمَسَاكِينَ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا) (1016).

فقرأ الكسائي بالياء (لا يعبدون)، وقرأ أبو عمرو بالتاء (1017).

فمن قرأ بالياء رده إلى لفظ الغيبة الذي
قبله (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ). ومن قرأ بالتاء
حملة على ما بعده من خطاب في قوله: (ثم
توليتهم) وقوله تعالى: (وأنتم معرضون)
وهما في نفس الآية. واختار مكي بن أبي
طالب القراءة بالتاء، لأن نظائر هذا المعنى
أتى على لفظ المخاطبة في القرآن مثل قوله
تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ) (1018). كما أن
وقوع الأمر بعده وهو قوله تعالى: (وقولوا للناس
حسناً) يدل على قوة الخطاب (1019).
قال الفراء في هذه الآية: (تقول: "لا
يعبدون ولا تعبدون" والمعنى واحد" (1020)
ذلك أن الفاعل في الحاليين هم بنو إسرائيل،

() 1016

: 1017

() (

: 1019

: 1020

في حال هم مخاطبون أو مخبر عنهم ثم قال:
(وإنما جاز أن تقول لا يعبدون ولا تعبدون
وهم غيب كما قال: (قل للذين كفروا ستغلبون
وتحشرون) بالياء والتاء، بالياء على لفظ
الغيب والتاء على المعنى لأنه إذا أتاهم أو
لقيهم صاروا مخاطبين) (1021).
وقوله (ستغلبون وتحشرون) من قوله

تعالى: (قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتْغَلِبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ
الْمِهَادُ) (1022) وهي من مواضع الخلاف بين أبي
عمر و الكسائي، فقرأ الكسائي بالياء فيهما،
وقرأهما أبو عمرو بالتاء (1023) من قرأ بالتاء
جعله خطاباً للكفار من النبي عليه السلام،
بأمر الله له، والتاء للخطاب لليهود، وقيل
للمشركين (1024).

ومن قرأ بالياء أجراه على لفظ الغيبة،
لأنهم غيب، حين أمر الله نبيه بالقول لهم؛ إن
كان اليهود أم المشركون فكلاهما غائب.

1021

1022

1023

1024

ومثل ذلك قوله تعالى: (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ
وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) (1025)
قرأ الكسائي بالتاء، وقرأ أبو عمرو (يقولون)
بالياء (1026).

فالقراءة بالتاء على الخطاب قبله وبعده،
فالذي قبله قوله تعالى: (قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا فِي اللَّهِ)، (1027)
والذي بعده قوله تعالى: (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمْ
اللَّهُ) (1028) فجرى الكلام على نسق واحد في
المخاطبة.

والقراءة بالياء على أنه إخبار عن اليهود
والنصارى، وهم غيب فجرى الكلام على لفظ
الغيبة. والمعنى واحد لأن الفاعل في حال
الإخبار والخطاب هم اليهود والنصارى (1029).

ومعظم مواضع الخلاف في هذا الجزء من
المبحث تماثل هذه الأمثلة. وسأبين فيما يلي

1025 / () .

1026 / - :

1027 / () .

() (

1029 / - :

يلي المواضع التي فيها خلاف نحوي أو
معنوي.

من ذلك قوله تعالى: (قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ
اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا) (1030)

قرأ الكسائي بالتاء، وقرأ أبو عمرو: (لا
يظلمون) بالياء (1031).

ويكمن الخلاف في من هو المقصود
بالخطاب. فمن قرأ بالياء جعل الخطاب إلى
(الذين قيل لهم كفوا أيديكم) في بداية هذه
الآية وورد في زاد المسير أن (الذين) يقصد
بها قولان (1032):

القول الأول: إنهم نفر من المهاجرين،
كانوا يحبون أن يؤذن لهم في قتال المشركين
وهم بمكة قبل أن يفرض القتال، فنهوا عن
ذلك.

والقول الثاني: إنهم قوم كانوا في الزمان
المتقدم، فحذرت هذه الأمة من مثل حالهم.
وعلى هذا يكون الخطاب لمن قرأ بالياء إلى

() 1030

- : 1031

- : 1032

نفر من المهاجرين، أو إلى قوم في الزمن الماضي.

ومن قرأ بالتاء جعل الخطاب إلى النبي عليه السلام ومن معه، ومخاطبة النبي عليه السلام خطاب لأمته، كما في قوله تعالى: (يَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا

طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ) ⁽¹⁰³³⁾ واختار مكي بن أبي طالب القراءة بالتاء لأن قبله خطاب وهو قوله تعالى: (قل متاع الدنيا قليل)، فقوى ذلك الخطاب ⁽¹⁰³⁴⁾.

وقال ابن خالويه: " التاء جامعة للخطاب والغيبة والياء لمعنى الغيبة فقط" ⁽¹⁰³⁵⁾. يريد بالخطاب الرسول صلى الله عليه وسلم، ويريد بالغيبة الذي قيل لهم كفوا عن القتال. ومن المواضع التي فيها بعض الإشكال

المتعلق بالمعنى أيضاً قوله تعالى: (قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَمْ يَغْلِبْ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ) ⁽¹⁰³⁶⁾ قرأ أبو عمرو بالياء، وقرأ الكسائي (عما تشركون) بالتاء ⁽¹⁰³⁷⁾.

1033 / (.)

1034 /

1035 /

1036 / ()

1037 /

فمن قرأ بالتاء رد الخطاب على قوله
تعالى: (أتنبئون الله) يعني بذلك المشركين،
فحمل آخر الكلام على أوله في الخطاب.
ومن قرأ بالياء رد (يشركون) على الهاء في
(سبحانه)، يعني أن الله عز وجل نزه نفسه
عما يشركون فقال: (سبحانه وتعالى عما
يشركون).

وقال مكي بن أبي طالب: "ويجوز أن
يكون على الأمر لنبيه صلى الله عليه وسلم
أن يقول: سبحانه وتعالى عما
يشركون" (1038).

من المواضع التي فيها خلاف نحوي
ومعنوي قوله تعالى: (لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا
وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ) (1039).

اختلفا في (تحسبن) الأولى والثانية،
فقرأهما الكسائي بالتاء مع فتح الباء في
(تحسبنهم).

1038

1039

وقرأهما أبو عمرو بالياء مع ضم الباء في
(تحسينهم) (1040)

علة من قرأهما بالياء أنه أضاف الفعل
إلى "الذين يفرحون" ف "الذين" فاعل، وأبدل
(فلا تحسينهم) من (ولا يحسبن) وقد تعدى
(فلا تحسينهم) إلى مفعولين هما الضمير الذي
يعود على (الذين يفرحون) وهو المفعول
الأول، و (بمفازة) وهو المفعول الثاني
فاستغن بذلك عن تعدي "ولا يحسبن" وضم
الباء في (تحسينهم) يدل على الواو
المحذوفة، والتي للجمع، وقد حذفت لسكونها
وسكون أول المشدد.

ومن قرأهما بالتاء أراد الخطاب، وأضاف
الفعل إلى النبي عليه السلام، لذلك فتح الباء
في (تحسينهم) وفي مفعولي (تحسين)
وجهان:

يجوز أن يكون (الذين يفرحون) مفعول أول
لـ "حسب" وحذف الثاني لدلالة ما بعده عليه

في قوله تعالى: (أفلا تحسبنهم بمفازة). أي
"أفلا تحسبنهم فائزين".

والوجه الثاني أن يكون (فلا تحسبنهم)،
بدلاً من (تحسبن) كالقراءة الأولى، ويكون
مفعولاً (تحسبنهم) مفعولاً لها. وقد حسن مكي

بن أبي طالب هذا الوجه لاتفاق
الفاعلين (1041). وقال الأخفش: (إن الآخرة
بدل من الأولى والفاء زائدة) (1042). وقال
الزجاج: (إنما كررت (تحسبنهم)، لطول
القصة والعرب تعيد إذا طالت القصة (حسبت)
وما أشبهها، إعلماً أن الذي يجري متصل
بالأول، وتوكيده، فتقول: لا تظنن زيدا إذا
جاء وكلمك بكذا وكذا فلا تظننه صادقاً (1043).

ومثل ذلك قوله تعالى: (إذ قال الحواريون يا عيسى ابن
مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء) (1044).

قرأ الكسائي بالتاء (تستطيع) ونصب
(ربك). وقرأ أبو عمرو بالياء ورفع
(ربك) (1045).

/1041

/1042

/1043

/1044
() .

قال ابن خالويه: (الحجة لمن قرأ بالرفع أنه جعل الفعل لله تعالى فرفعه به، وهم في هذا السؤال عالمون أنه يستطيع ذلك، فلفظه لفظ الاستفهام، ومعناه معنى الطلب والسؤال. ولمن قرأ بالنصب أنه أراد هل تستطيع سؤال ربك؟ ثم حذف السؤال وأقام (ربك) مقامه كما قال: (وأسأل القرية) يريد أهل القرية ومعناه سل ربك أن يفعل بنا ذلك فإنه عليه قادر" (1046)

وأورد صاحب الكشف قول عائشة رضي الله عنها إنها قالت: (كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر على إنزال مائدة عليهم، ولكن قالوا: هل يستطيع ذلك" (1047) أي: هل يستطيع سؤال ربك. قال الفراء: (هل يستطيع ربك) معناه: هل تقدر أن تسأل ربك (1048). فعلى قول العلماء أن وجه القراءة بالتاء على إضمار فعل وهو هل يستطيع أن (تسأل) ربك، أو أن (تدعو) ربك.

1045

1046

1047

1048

أما القراءة بالياء والرفع فعلى قول
الأخفش كما تقول العرب: أتستطيع أن تذهب
في هذه الحاجة وتدعنا من كلامك؟ وقولهم:
"أتستطيع أن تكف عنى فإني مغموم، وهو
يريد كف عنى" (1049) فهم عالمون بإستطاعة
الله لذلك ولغيره لأنهم كانوا مؤمنين، وقال
ابن الأنباري: (ولا يجوز لأحد أن يتوهم أن
الحواريين شكوا في قدرة الله) (1050) ولكن
أرادوا علم المعاينة التي لا يعترضها شئ كما
قال إبراهيم: (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ
الْمَوْتَى) (1051)

فأراد علم المعاينة، لذلك قال إبراهيم:
(بلى ولكن ليطمئن قلبي) أي: لا تدخل عليه
في ذلك شبهة، لأن علم النظر والخبر تدخله
الشبهة والاعتراضات وعلم المعاينة لا يدخله
شئ من ذلك، ولذلك قال الحواريون: (وَتَطْمَئِنِّ
قُلُوبُنَا) (1052)

1049

1050

1051

1052

وهناك موضع واحد تحول فيه الفاعل
المفرد وهو الله عز وجل من غائب في اللفظ
إلى مخاطب وذلك في قوله تعالى: (قَالُوا لَنْ نَمُ
يَرْحَمَنَا رَبَّنَا وَيَغْفِرَ لَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) (1053).

قرأ الكسائي (ترحمنا - تغفر لنا) بالتاء
في الفعلين و نصب (ربنا).

وقرأ أبو عمرو بالياء في الفعلين ورفع
(ربنا) (1054).

قال ابن خالويه: (الحجة لمن قرأ بالتاء:
أنه جعلها دليلاً لخطاب الله تعالى، لأنه حاضر
وإن كان عن العيون غائب ونصب مريداً نداء
المضاف. والحجة لمن قرأ بالياء: أنه أخبر
عن الله تعالى في حال الغيبة، ورفع بفعله
الذي صيغ له وجعل ما اتصل بالفعل من
الكناية مفعولاً به" (1055).

واختار الفراء القراءة بالتاء، واحتج
بقراءة عبد الله بن أبي: (ربنا لئن لم
ترحمنا) (1056). وأوضح مكي بن أبي طالب أن

1053 ()

1054 - :

1055 :

1056 - :

أن القراءة بالتاء فيها معنى الاستغاثة
والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء. وأن
القراءة بالياء فيها معنى الإقرار
بالعبودية (1057).

بذا إنتهى العرض لنماذج من الخلاف بين
القراءتين في القراءة بضمير الغيبة أو ضمير
الخطاب. ويلاحظ أن الغالب على قراءة
الكسائي الخطاب، والغالب على قراءة أبي
عمرو الغيب.

ثانياً: ما تغير من ضمير المفرد الغائب إلى ضمير الجمع المتكلم:
هذا الجزء يخص الضمير الذي يعود على
الله تعالى، ويكون هذا الضمير مرة لجماعة
المتكلمين تعظيماً لله تعالى، ومرة بضمير
الغائب اخباراً عنه عز ذكره.
وقد بلغت المواضع في هذا الجزء اثنين
وعشرين موضعاً، فيها ثلاث قراءات يعود
الضمير فيها إلى غير الله سبحانه وتعالى. ولم
أجد في كتب العلماء غير تعليقات بسيطة
شارحة لمعنى بعض هذه المواضع، وذلك
لوضوح معانيها، ولعدم وجود إشكالات نحوية

نحوية وإعرابية يترتب عليها تعقيد في المعنى.

نحو قوله تعالى: (مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ) ⁽¹⁰⁵⁸⁾ قرأ أبو عمرو بالياء، وقرأ الكسائي (نفسل) بالنون ⁽¹⁰⁵⁹⁾.

من قرأ بالياء رده على لفظ الغائب في قوله تعالى: (مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ)، وعلى قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا) وهما نفس الآية. فجاء هذا كله بلفظ الغيبة على الإخبار عن الله جل ذكره. ومن قرأ بالنون جعله على الإخبار عن الله جل ذكره عن نفسه بفعله، وردة على الآية السابقة له وهو قوله تعالى: (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ) ⁽¹⁰⁶⁰⁾ قال ابن خالويه: "من قرأ بالنون جعله من إخبار الله تعالى عن نفسه بنون الملكوت، لأنه ملك الأملاك" ⁽¹⁰⁶¹⁾.

/1058
(.)

/1059
:

/1060
(.)

/1061
:

ومثل ذلك قوله تعالى: (سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ) (1062)
قرأ الكسائي بالياء (سيفرغ) رده على لفظ
الغيبة قبله وهو قوله تعالى: (وَلَهُ الْجَوَارِي
الْمُنشآتُ فِي الْبَحْرِ) (1063)
وقرأ أبو عمرو بالنون (1064) حملة على
الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه. ومن
المواضع التي فيها بعض الإشكال في المعنى
والنحو، والتي تعرض لها العلماء ببعض
التعليق قوله تعالى: (فَإِذَا جَاءَ وَعَدُ الْآخِرَةَ لَيَسُوْعُوا وُجُوْهُكُمْ
وَلَيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ) (1065)
قرأ الكسائي بالنون وفتح الهمزة
(لنسوء). وقرأ أبو عمرو (ليسوعوا) بالياء،
وبهمزة مضمومة بعدها واو للجمع (1066)
القراءة بالجمع يدل عليها قوله تعالى: (وَلَيَدْخُلُوا
الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ) وقوله تعالى: (وَلَيُنَبِّرُوا مَا عَلَوْا
تَثِيْرًا) وهما في نفس الآية.

/1062 () .

/1063 () .

/1064 - :

/1065 () .

/1066 - :

القراءة بالنون وفتح الهمزة على الألفاظ
المتكررة قبل هذه الآية بالإخبار من الله جلّ
ذكره عن نفسه، وهي قوله تعالى: (بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا
تَنَاتًا) ⁽¹⁰⁶⁷⁾ وقوله تعالى: (وَأَمَدَدْنَاكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَجَعَلْنَاكُمْ
أَكْثَرَ نَفِيرًا) ⁽¹⁰⁶⁸⁾. فحمل آخر الكلام على أوله
بالإخبار.

وفي هذه القراءة على معنى (يسوء)
ثلاثة أقوال: أن يكون على معنى: أن يسوء
الله عز وجل وجوهكم، أو يسوء
العذاب ⁽¹⁰⁶⁹⁾. وقال أبو اسحق الزجاج:
(يسوء الوعد) ⁽¹⁰⁷⁰⁾.

وعلق ابن خالويه على قراءة هذه الآية
قائلاً: "من قرأ بفتح الهمزة جعله فعلاً للوعد
والعذاب. ومن قرأ بالضم جعله فعلاً في قوله
تعالى: (عِبَادًا تَنَاتًا) ⁽¹⁰⁷¹⁾ ليسوءوا

وجوهكم ⁽¹⁰⁷²⁾، فيكون التقدير - على هذا
القول - (فإذا جاء وعد الآخرة بعثناهم
ليسوءوا وجوهكم ففي الكلام حذف، وهذا

1067 / (.)

1068 / (.)

1069 / -

1070 / :

1071 / (.)

1072 / :

الفعل المحذوف جواب "إذا"، واللام في
القراءتين هي لام (كى) متعلقة بالفعل
المحذوف.

ومن المواضع أيضاً قوله تعالى: (فَأَرْسِلْ مَعَنَا
أَخَانًا يَكْتُلُ وَإِنَّمَا لَهُ لِحَافُونَ) (1073).

قرأ الكسائي (يكتل) بالياء. وقرأ أبو عمرو
بالنون (1074).

وهي من المواضع التي يعود فيها الضمير
إلى غير الله سبحانه وتعالى. قال ابن خالويه:
(الحجة لمن قرأه بالياء: أنه أراد: انفراد كل
واحد منهم بكيله والحجة لمن قرأه بالنون:
أنه أخبر بذلك عن جماعتهم، وأدخل أخاهم
في الكيل معهم) (1075). وقال مكي بن أبي
طالب: (إن الأخ داخل معهم إذا قرئ بالنون،
وليس يدخلون هم معه إذا قرئ بالياء، فالنون
أعم) (1076).

ورد ذلك أبو جعفر النحاس وقال: (وهذا
لا يلزم لأنه لا يخلو الكلام من إحدى جهتين:
أن يكون المعنى فأرسل أخانا يكتل معنا فيكون

1073 / () .

1074 /

1075 /

1076 /

فيكون للجميع، أو يكون التقدير على غير
التقديم والتأخير فيكون في الكلام دليل على
الجميع بقوله: (فإن لم تأتوني به فلا كيل لكم
عندي) (1077).

وأصل (نكتل) (نكتيل) على وزن (نفتعل)
فحذفت كسرة الياء للثقل، فقلبت الياء ألف لا
نفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان، فحذفت الألف
لالتقاء الساكنين (1078).

بذا يكون انتهى هذا الجزء الخاص
بالضمير المتغير من ضمير الغيب المفرد إلى
ضمير الجمع المتكلم، ولاحظت فيه أن الغالب
في قراءة الكسائي القراءة بضمير الغائب
المفرد. والغالب في قراءة أبي عمرو القراءة
بضمير الجمع المتكلم إخباراً من الله تعالى
بنفسه عن فعله.

ثالثاً: حالات أخرى للضمائر المقترنة بالأفعال:

في هذا الجزء ثمانية مواضع اختلفت فيها أحوال الضمائر المقترنة بالأفعال.
فهناك آيتان تغير فيها ضمير المتكلم المفرد إلى ضمير الجمع المتكلم، تعظيماً لله
تعالى. الآية الأولى قوله تعالى: (وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا) (1079).
قرأ أبو عمرو بالتاء على لفظ التوحيد، وقرأ الكسائي بنون وألف (خلقناك)
على لفظ الجمع (1080).

1077

1078

1079

1080

فالقراءة بالتاء على التوحيد الذي قبله في قوله تعالى: (قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلِيَّ هَيِّنٌ) (١٠٨١) والقراءة بالجمع لأن فيه معنى التعظيم لله تعالى، ولأن القراءة أجمعوا على قوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ) (١٠٨٢)، وقوله تعالى: (وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ) (١٠٨٣)

والآية الثانية قوله تعالى: (فَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ) (١٠٨٤).
قرأ أبو عمرو بالتاء (أهْلَكْنَاهَا) بلفظ التوحيد، وقرأ الكسائي (أهْلَكْنَاهَا) بألف ونون على لفظ الجمع (١٠٨٥)

فالقراءة بالتاء على لفظ التوحيد قبله في قوله تعالى: (فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ) (١٠٨٦)، وعلى لفظ التوحيد بعده في قوله تعالى: (ثُمَّ أَخَذْتُهَا وَإِلَيَّ الْمَصِيرُ) (١٠٨٧)

أما القراءة بالنون فللتعظيم، ولأن الإخبار بالإهلاك أتى بلفظ الجمع إجماعاً وذلك في قوله تعالى: (وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) (١٠٨٨)، وقوله تعالى: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ) (١٠٨٩)

وهناك آيتان تغير فيها الضمير من ضمير المخاطب المفرد إلى ضمير المتكلم. الآية الأولى قوله تعالى: (لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَاءَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١٠٩٠)

قرأ أبو عمرو (علمت) بفتح التاء، وقرأ الكسائي (علمت) بضم التاء (١٠٩١)
القراءة بضم التاء إشارة إلى أن موسى عليه السلام أخبر بذلك عن نفسه بصحة ذلك، وأنه لا شك عنده، في أن الذي أنزل من عند الله. والقراءة بفتح التاء أن فرعون، ومن معه علموا أن ما أتى به موسى عليه السلام لا يكون إلا من عند الله عز وجل، وأنه ليس بسحر، ولكن جحدوا ذلك معاندةً وتكبراً لذلك قال له موسى: (لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السماوات والأرض). والكاف التي للخطاب في قوله تعالى: (وإني لأظنك يا فرعون مثبوراً) - وهي في نفس آية الخلاف - دليل القراءة بالفتح.

قال الزجاج: (الأجود في القراءة "لقد علمت" - بالفتح - لأن علم فرعون بأنها آيات من عند الله أوكد في الحجة عليه، ودليل ذلك قوله عز وجل في فرعون وقومه: (وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا) (١٠٩٢) (١٠٩٣).

1081 / (.)

1082 / (.)

1083 / (.)

1084 / ()

1085 / - :

1086 / (.)

1087 / (.)

1088 / (.)

1089 / (.)

1090 / (.)

1091 / - :

1092 / (.)

1093 / - :

والآية الثانية قوله تعالى: (بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ) (١٠٩٤).
قرأ أبو عمرو بفتح التاء، وقرأ الكسائي (عجبت) بضم التاء (١٠٩٥).
فالقراءة بفتح التاء خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على معنى: بل عجبت يا
محمد من نزول الوحي عليك، ويسخرون هم منك، أو بل عجبت من إنكارهم للبعث.
والقراءة بضم التاء اخبار من الله عز وجل وقد أنكر قوم هذه القراءة منهم
شريح بن يزيد الحضرمي (*)، فقد أورد مكي بن أبي طالب في كشفه: أن شريحاً تأول
هذه القراءة على ردّ الإعجاب إلى الله تعالى ثم أنكرها، وردّ عليه مكي بقوله: (وليس
الأمر على ذلك، إنما الإعجاب، في القراءة بضم التاء، إلى المؤمنين مضافاً إلى كل
واحد منهم) (١٠٩٦). وهذا المعنى جائز، كما أن ردّ الفعل لله تعالى جائز، لأن العجب
من الله تعالى على خلاف ما يكون من المخلوقين، فذلك مثل قوله تعالى: (وَمَكَرُوا
وَمَكَرَ اللَّهُ) (١٠٩٧)، وقوله تعالى: (نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ) (١٠٩٨).
فعندما أنكر القوم البعث والنشور، أنكر الله تعالى عليهم فعلهم إذ أتوا بنكر
وأعجوبة لجرأتهم وتمردهم.

وأورد أبو جعفر النحاس في إعرابه معنى آخر للقراءة بضم التاء وقال:
(سمعتُ على بن سليمان يقول: معنى القراءتين واحد، والتقدير قل: يا محمد بل
عجبتُ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مخاطب بالقرآن) (١٠٩٩)، ثم قال أبو جعفر:
(وهذا قول حسن) (١١٠٠).

على هذا يكون معنى القراءة بفتح التاء وضمها على إسناد الفعل لمحمد صلى
الله عليه وسلم، هذا والقراءة بضم التاء مروية عن علي - رضي الله عنه - وعن ابن
مسعود.

وهناك آية تغير فيها الضمير من ضمير الجمع المتكلم إلى ضمير الخطاب في
قوله تعالى: (لنُبَيِّنَنَّ وَأَهْلُهُ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِ) (١١٠١) قرأ الكسائي
بالتاء فيهما (لنُبَيِّنَنَّ - لتقولن) وبضم التاء الثانية من (لتبيتنه) واللام الثانية من
(لتقولن). وقرأ أبو عمرو بالنون فيهما وفتح التاء واللام (١١٠٢).
حجة من قرأ بالتاء جعله خطاباً من بعضهم لبعض، أي قال بعضهم لبعض:
تقاسموا وتحالفوا أن تبيتوا صالحاً وأهله، وتقتلوه وأهله في بيئاتهم، ثم ينكرون أنهم ما
شهدوا مهلكه ومهلك أهله؛ وأنهم صادقون.

1094 / () .

1095 / - :

1096 / *

1097 / - :

1098 / () .

1099 / () .

1100 / - :

1101 / () .

1102 / - :

ومن قرأ بالنون أجرى الفعلين على الإخبار عن أنفسهم، قال أبو جعفر النحاس: (هذا من أحسن ما قرئ به هذا الحرف لأنه يدخل فيه المخاطبون في اللفظ والمعنى) (١١٠٣).

وضُمت اللام والتاء في الفعلين لأن أصلهما: لبيبتونن، وليقولونن، وهذه النون مشددة حيث سقطت النون الأولى في توالي الأمثال فسقطت الواو لالتقاء الساكنين. وهناك موضع واحد تغير فيه ضمير الغائب المفرد إلى ضمير المخاطب المفرد في قوله تعالى: (لئن أنجانا من هذه لنكونن من الشَّاكرين) (١١٠٤). قرأ الكسائي بألف، من غير تاء (أنجانا) على لفظ الغيبة، وقرأ أبو عمرو بالتاء (أنجيتنا) على الخطاب. (١١٠٥).

القراءة بالغيبة لأن بعده قوله تعالى: (قُلْ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ) (١١٠٦) وقوله تعالى: (قُلْ هُوَ الْقَادِرُ) (١١٠٧) وقبله قوله تعالى: (تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً) (١١٠٨). أما القراءة بالتاء على لفظ الخطاب فقد قال فيها مكي بن أبي طالب: (أبلغ في الدعاء والابتهال والسؤال) (١١٠٩).

وأيضاً يوجد موضع واحد تغير فيه الضمير المفرد إلى مثني في القراءة الأخرى، وذلك في قوله تعالى: (إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٌ وَلَا تُنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا) (١١١٠).

قرأ أبو عمرو (يبلغن) بنون مشددة مفتوحة، وقرأ الكسائي بألف ونون مكسورة مشددة بعد الألف (يبلغان) (١١١١).

علة من قرأ بألف أنه ثنى الفعل، لتقدم ذكر الوالدين، وفي (أحدهما أو كلاهما) وجهان: أن يكون أعاد الضمير في أحدهما على طريق التأكيد كما قال الله تعالى: (أَمْوَاتٌ غَيْرٌ أَحْيَاءٍ) (١١١٢) أو أن يكون أحدهما أو كلاهما بدل من الألف في (يبلغان).

قال ابن خالويه في رفع (أحدهما أو كلاهما) ثلاثة أوجه: (أن يكون بدلاً من الضمير في "يبلغان". ويجوز أن ترفعه بفعل محذوف تقديره: يبلغان عندك الكبير ويبلغ أحدهما أو كلاهما ويكون رفعاً على السؤال والتفسير كقوله: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) (١١١٣)(١١١٤).

1103	:	-
1104	:	() .
1105	:	-
1106	:	() .
1107	:	() .
1108	:	() .
1109	:	-
1110	:	() .
1111	:	-
1112	:	() .
1113	:	() .
1114	:	-

ويجوز أن يكون وقعت التنثية في هذا الفعل على لغة من ثني الفعل وهو متقدم ذلك أن من العرب^(١١١٥) إذا أسند الفعل إلى المثنى أو المجموع أحقه علامة التنثية أو الجمع كقول عمرو بن ملقظ^(١١١٦):

أُفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا
أُولِي فَأُولِي لَكَ ذَا وَاقِيهِ^(١١١٧)

وقول الفرزدق^(١١١٨): ولكن ديافي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه^(١١١٩) أما قراءة أبي عمرو (يبلغن) فبيّنة لأن الفعل إذا تقدم لم يُثن ولم يجمع فيرتفع (أحدهما) ب (يبلغن) ويعطف عليه (كلاهما).

وهناك آية واحدة تحول فيها ضمير الخطاب المقدر من مفرد إلى جمع، وذلك في قوله تعالى: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ)^(١١٢٠).

قرأ الكسائي بفتح الباء (لتركبن) وقرأ أبو عمرو (لتركبن) بضم الباء^(١١٢١). القراءة بفتح الباء على الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على معنى: لتركبن يا محمد حالا بعد حال، أو سماء بعد سماء. وقيل هو خطاب للإنسان على معنى: لتركبن أيها الإنسان حالا بعد حال من مرض وصحة وشباب وهرم. وقيل في القراءة بالفتح على أنها خبر عن السماء وليس بخطاب على معنى: لتركبن السماء في تشققها وتلونها عند قيام الساعة حالا بعد حال قال بذلك ابن مسعود^(١١٢٢).

والقراءة بضم الباء على أنها مخاطبة للجميع من المؤمنين على معنى: لتركبن أيها الناس حالا بعد حال. وضمت الباء في هذه القراءة لتدل على الواو المحذوفة بعدها إذ أن الأصل: لتركبونن فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ثم حذفت الواو لسكونها وسكون أول المشدد من النون، فبقيت الضمة تدل عليها. بذا يكون انتهى هذا الجزء من المبحث.

1115 / () :

1116 / () :

1118 / () :

() :

1120 / () :

1121 / () :

1122 / () :

رابعاً: هاء الكناية^(١١٢٣):

أتحدث في هذا الجزء عن هاء الكناية، وهي عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب، والأصل في هذه الهاء أن تأتي على قسمين؛ الأول قبل متحرك والثاني قبل ساكن، فالتى قبل متحرك إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء نحو (قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ)^(١١٢٤) وإن كان المتحرك قبلها كسراً فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو قوله تعالى: (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا)^(١١٢٥) وإن تقدمها ساكن فإن القراء اختلفوا في صلتها وعدم صلتها^(١١٢٦).

وأما التي قبل ساكن فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو (وإليه المصير)، وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء فالأصل ضمه من غير صلة عن كل القراء.

وقد خالف أبو عمرو والكسائي بعض هذه الأصول في بعض المواضع، وذلك فيما كان قبل الهاء متحرك وبعدها متحرك، وقد قسمته إلى قسمين: القسم الأول ما كان قبل الهاء متحرك مكسور وقد وقع الخلاف فيه بين القراءتين في ست كلمات هي:

(

1124 / () .

1125 / () .

1126 /

() () - ()

بيوده) في قوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بدينارٍ لَأ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِيَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا) (١١٢٧) و(نؤته) في قوله تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا) (١١٢٨) وفي قوله تعالى: (وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ نَصيبٍ) (١١٢٩) و(نوله ونصله) في قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (١١٣٠)، و(ألقه) في قوله تعالى: (ادْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ) (١١٣١)، و(ويتقه) في قوله تعالى: (وَمَنْ يُطِغِ اللّٰهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللّٰهَ وَيُؤْتِيهِ فَاوْلِيكَ هُمْ الْفَائِزُونَ) (١١٣٢).

قرأ الكسائي جميع هذه الكلمات بإشباع كسرة الهاء على الأصل، وقرأها أبو عمرو بإسكان الهاء (١١٣٣).

ذكرنا أن الهاء إذا كان قبلها كسرة وبعدها متحرك فإنها توصل بياء لجميع القراء؛ وذلك لأن الهاء حرف خفي ضعيف يحتاج إلى تقوية وبيان. والأصل فيه هنا أن يقوى بالواو قال الزجاج: (قال سيبويه: دخلت الواو في التذكير كما دخلت الألف في التانيث نحو ضربتهو وضربتها، وقال أصحابه أختيرت الواو لأنها من طرف الشفتين والهاء من الحلق فأباننت الواو الهاء) (١١٣٤)، وعندما إنكسرت الهاء هنا للكسرة التي قبلها أبدل من الواو ياء إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة.

وإذا كان قبل الهاء المشبعة بهذه الياء المبدلة ياء ساكنة نحو (فيه وعليه) فإنهم يحذفون الياء المبدلة استخفافاً، لأنهم يكرهون اجتماع ساكنين إذ أنهم لا يعتدوا بالهاء حاجزاً لخافئها، وإنما لم يحذف الكسائي هذه الياء في هذه الكلمات الستة لأن الياء الأولى حذف للجزم، فلا علة إذن توجب حذف ما بعد الهاء، لأن قبلها متحرك.

أما حجة أبي عمرو في إسكان الهاء أنه لما اتصلت الهاء بالفعل صارت معه كالكلمة الواحدة فحذف بالإسكان كما حذف في (يأمركم).

وقد غلط أبو عمرو بذلك في أكثر من موضع؛ قال الزجاج في تعليقه على قراءة (ألقه) بالإسكان: (أما الحكاية عن أبي عمرو فيه وفي غيره فغلط) (١١٣٥) ثم قال: (وهذا الإسكان الذي حكى عنه غلط بين لا ينبغي أن يقرأ به لأن الهاء لا ينبغي أن تجزم ولا تسكن في الوصل إنما تسكن في الوقف) (١١٣٦) وقال أبو جعفر النحاس:

1127 / () .

1128 / () .

1129 / () .

1130 / () .

1131 / () .

1132 / () .

1133 / - :

1134 / - :

1135 / - :

1136 / - :

(وأبو عمرو أجلّ من أن يجوز عليه مثل هذا والصحيح عنه أنه كان يكسر الهاء)^(١١٣٧) وأورد ابن خالويه قول أبي عبيد في تلحينه لقراءة الإسكان قال: (قال أبو عبيد: من أسكن الهاء فقد أخطأ)^(١١٣٨).

وقد رد ابن حيان على ذلك بقوله: (ما ذهب إليه أبو اسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشئ إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو العلاء فإنه عربي صريح وسماع لغة وإمام في النحو ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا)^(١١٣٩) ثم قال: (وقد أجاز الفراء ذلك وهو إمام في النحو واللغة، وحكى أن ذلك لغة بعض العرب تجزم في الوصل والقطع)^(١١٤٠) وقال أيضاً: (قال الكسائي: سمعت اعراب عقيل وكلاب يقولون (لربه لكنود) بالجزم (ولربه لكنود) بغير تمام)^(١١٤١) وقال ابن خالويه: (ليس ذلك غلطاً وذلك أن الهاء لما اتصلت بالفعل فصارت معه كالشئ الواحد خففوها بالإسكان، وليس كل سكن جزم، والدليل على ذلك أن أبا عمرو قرأ: (وهو خادعهم) فأسكن تخفيفاً)^(١١٤٢).

إذن القراءة بالإسكان صحيحة ولها ما يقويها من القرآن وكلام العرب. أما القسم الثاني فما كان قبل الهاء فيه متحركاً بالفتح، وقد جاء ذلك في موضع واحد هو قوله تعالى: (إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)^(١١٤٣).

قرأ الكسائي (يرضه) بضم الهاء وواو بعدها كما بينا في أصل تقوية الهاء بواو. أما أبو عمرو فقد اختلف عنه^(١١٤٤)، فقد روى عنه الرقيين^(١١٤٥). الإسكان تخفيفاً كلغة بعض العرب، وروى عنه العراقيين^(١١٤٦) الضم بالواو كبقية القراء على الأصل.

كذلك اختلفوا في (أرجه) في قوله تعالى: (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ)^(١١٤٧)، وقوله تعالى: (قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَبْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ)^(١١٤٨).

1137	:	-	:
1138	:	-	:
1139	:	.	:
1140	:	.	:
1141	:	.	:
1142	:	-	:
1143	:	(.)	:
1144	:	-	:
1145	:	() :	()
1146	:	() () :	() ()
1147	:	()	:
1148	:	()	:

قرأ أبو عمرو بهمزة ساكنة وضم الهاء من غير واو (أرجئه). وقرأ الكسائي (أرجهي) من غير همز ووصل الهاء بياء في الوصل^(١١٤٩).
ذكرنا أن الهاء أصلها أن توصل بواو كما تقدم من العلة فمن حذف الواو أنه لم يعتدّ بالهاء حاجزاً لخفائها فحذف الواو لالتقاء الساكنين وقيل حذفت الواو استخفافاً^(١١٥٠)، ومن وصل الهاء بياء فإنه أبدل من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها فانقلبت الواو ياء لسكونها وكسر ما قبلها.
بذا انتهى هذا الجزء الخاص بهاء الكناية في مبحث الأفعال المتصلة بالضمائر ويلاحظ فيه أن قراءة الكسائي كانت على الأصل في هذا الباب وأن قراءة أبي عمرو كانت مخالفة له على لغة بعض العرب.
وقد قسمت هذا المبحث حسب تغير هذه الضمائر إلى أربعة أقسام: تحدثت في القسم الأول عن تحول الضمير من الغيب إلى ضمير الخطاب وفي الثاني تحدثت عن تغير ضمير المفرد الغائب إلى ضمير الجمع المتكلم أما القسم الثالث فقد شمل حالات متنوعة من حالات تغير الضمائر المقترنة بالأفعال وتحدثت في الجزء الأخير عن هاء الكناية واختلاف القراءتين فيها وصلاً وحذفاً.
ونجد أن هذا المبحث لا توجد فيه مشاكل نحوية وإعرابية وإنما خلاف طفيف في المعنى لا يؤثر على ما يُراد من الآية.

الفصل الثالث الحروف

يضم هذا الفصل خمسة مباحث، نتحدث عن الخلافات المتعلقة بالحروف التي وردت في الخلاف بين القراءتين، وأول هذه المباحث يتحدث عن (إنّ) وأحوالها من حيث كسر همزتها وفتحها، ومن حيث تخفيفها وتشديدها. أما المبحث الثاني فيتحدث عن تشديد النون وتخفيفها من (لكن)، وأثر ذلك في إعمالها.

ويتحدث المبحث الثالث عن (لا) النافية و (لا) العاملة عمل (ليس). أما المبحث الرابع فيتحدث عن ياءات الإضافة والزوائد ثم هناك مواضع حذف فيها الحرف في إحدى القراءتين وهناك مواضع أخرى تغير فيها الحرف إلى حرف آخر، فأفردت لهذه المواضع مبحثاً بعنوان (حالات أخرى) وهو المبحث الأخير في هذا الفصل.

المبحث الأول (إنّ) وأحوالها

يتحدث هذا المبحث عن الحالات التي جاءت عليها (إنّ) في الخلاف بين القراءتين. فقد ورد الخلاف بين (إنّ) و (أنّ) - بين القراءتين - في خمسة وعشرين موضعاً، وورد الخلاف بين (أنّ) و (إنّ) في موضعين، أما الخلاف بين (أنّ) و (إنّ) فموضعٌ واحدٌ.

أولاً: الخلاف بين (إنّ) (أنّ):

اختلفت القراءتان بين (إنّ) المكسورة والمفتوحة في خمسة وعشرين موضعاً، منها اثنا عشر موضعاً وردت متتالية في سورة الجن، وقبل أن أبين هذه المواضع سأحدث عن استعمال (إنّ) وحالاتها كما ذكرها العلماء.

ذكر ابن هشام أن (إنّ) المكسورة تأتي على وجهين، الأول: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والثاني: أن تكون جواب بمعنى (نعم)^(١١٥١).

أما المفتوحة، فهي أيضاً تأتي على وجهين، الأول: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، لذلك قال ابن هشام: (والأصح أنها فرع عن (إنّ) المكسورة)^(١١٥٢)، ثم بيّن أنها تؤول مع معمولها بمصدر قال: (والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليها بالمصدر)^(١١٥٣).

والوجه الثاني: أن تكون لغة في (لعل)، كقول بعضهم: (ائتِ السوق أنك تشتري لنا شيئاً)^(١١٥٤) أي: لعلك.

أما مواضع كسر الهمزة وفتحها فقد تحدث عنها سيبويه، فذكر الحالات التي تكسر فيها همزة (إنّ) وهي الحالات التي تكون فيها مبتدأة. وذلك يكون - أي الابتداء - في خمسة مواضع، أولها: أن تقع (إنّ) بعد القول وكل ما دلّ على الحكاية، قال سيبويه: (تقول: قال عمرو إن زيدا خير منك، ذلك لأنك أردت أن تحكى قوله، ولا يجوز أن تُعمل (قال) في (إنّ)^(١١٥٥). كذلك من مواضع الابتداء أن تقع (إنّ) بعد القسم، قال سيبويه: (تقول أشهد إنه لمنطلق، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنه لذهاب، و(إنّ) غير عاملة فيها (أشهد)، لأن هذه اللام لا تلتحق (إنّ) إلا في الابتداء)^(١١٥٦).

وأيضاً من مواضع كسر الهمزة أن تقع في صدر جملة الحال، قال سيبويه: (تقول: رأيت شاباً وأنه يفخر يومئذ، كأنك قلت رأيت شاباً وهذه حاله، تقول هذا ابتداءً، ولم يجعل الكلام على رأيت)^(١١٥٧).

من ذلك الخلاف في قوله تعالى: (يستبشرون بنعمة من الله وفضلٍ وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين)^(١٦٦).

قرأ الكسائي (إنّ) بكسر الهمزة. وقرأ أبو عمرو (أنّ) بالفتح^(١٦٧).
القراءة بالفتح على العطف على قوله: (يستبشرون بنعمة من الله) أي:
يستبشرون بالنعمة والفضل وبأن الله لا يضيع الأجر. ف (أن) في موضع نصب
بحذف الخافض، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفاً^(١٦٨).
والقراءة بالكسر على الاستئناف والابتداء. ويقوى القراءة بالكسر قراءة عبدالله
بن مسعود: (والله لا يضيع أجر المؤمنين)^(١٦٩) بغير (أن).

الخلاف في قوله تعالى: (وأنّ هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه)^(١٧٠).
قرأ الكسائي (إنّ) بكسر الهمزة. وقرأ أبو عمرو (أنّ) بالفتح^(١٧١).
القراءة بالفتح فيها ثلاثة أوجه، أحدها: حذف الخافض، أي: ولأنّ هذا صراطى
واللام متعلقة بقوله (فاتبعوه) أي، ولأجل استقامته اتبعوه^(١٧٢).

والثاني: أنه معطوف على قوله تعالى: (قل تعالوا أتّل ما حرم ربكم
عليكم)^(١٧٣) بمعنى: واتلو عليكم أن هذا صراطى مستقيماً. والثالث هو معطوف
على الهاء في قوله تعالى: (ذلكم وصاكم به)^(١٧٤). وذكر العكبرى أن هذا التخريج
فاسد لوجهين: أحدهما: أنه عطف على الضمير من غير إعادة الجار. والثاني: أنه
يصير المعنى وصاكم باستقامة الصراط^(١٧٥).

والوجه الأول في قول العكبرى يجوز على المذهب الكوفي لأنهم يجوزون
العطف على الضمير المخفوض نحو (مررت بك وزيدٍ) بخلاف البصريين الذين
يمنعون ذلك^(١٧٦). إلا أنهم يجوزون ذلك مع (أن)، وذلك كما ذكرنا لكثرة حذف
حرف الجر مع (أن).

أما الوجه الثاني فلا أرى فيه – أيضاً – فساداً لأن المعنى يصير – والله أعلم
– ووصاكم باتباع الصراط المستقيم، على التقديم والتأخير والواو يجوز فيها ذلك،
قال الفراء في شرحه لقراءة من قرأ (القمر) بالنصب في قوله تعالى: (والقمر

() .

() :

() - :

() / :

() .

() :

() - :

() .

() .

() - :

() .

وقد ورد الخلاف بين (أن) و (أن) في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي في موضع واحد، وهو قوله تعالى: (فأذن مؤذن بينهم أن لعنة الله على الظالمين)^(١١٩٩). قرأ الكسائي بتشديد (أن) ونصب اللعنة بـ (أن).
وقرأ أبو عمرو بتخفيف (أن) ورفع اللعنة بالابتداء^(١٢٠٠).

القراءة بالتشديد والنصب على الأصل، قال ابن خالويه: (والحجة لمن شدد ونصب أنه أتى بلفظ الحرف على أصله)^(١٢٠١). و (أن) في موضع جر أو نصب بحذف الخافض. ولمن خفف وجهان، أحدهما: أنه أراد (أن) المخففة من (أن) المشددة. ورفع اللعنة بالابتداء على المذهب الكوفي لأنها لا تعمل، فهناك خلاف بين المذهب الكوفي والبصري في إعمال (أن) المخففة، فذهب الكوفيون إلى أن المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، لأنها إنما تعمل لمشابقتها الفعل، فإذا خفقت زال شبهها به. وذهب البصريون إلى أنها تعمل^(١٢٠٢)، واستدلوا على ذلك بإعمالها في المضممر كما قال الشاعر^(١٢٠٣) [من الطويل]:

قلو أنك في يوم الرِّخاء سألتني فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ^(١٢٠٤)

فعلى هذا تكون اللعنة مرفوعة بالابتداء على المذهب الكوفي ومنصوبة على أنها اسم (أن) المخففة على المذهب البصري. والوجه الثاني لمن خفف (أن) أن تكون بمعنى (أي) المفسرة، والمعنى: فأذن مؤذن بينهم أي لعنة الله على الظالمين.

ثالثاً: الخلاف بين (إن) و (أن):

كما أن (أن) تأتي على أربعة أوجه كذلك (إن) ترد على أربعة أوجه: أولها: أن تكون شرطية نحو: (إن ينتهوا يغفر لهم)^(١٢٠٥).
والثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية نحو: (إن الكافرون إلا في غرور)^(١٢٠٦) وعلى الجملة الفعلية نحو: (إن أردنا إلا الحسنى)^(١٢٠٧).
والوجه الثالث أن تكون مخففة من الثقيلة، قال ابن هشام: (أن تكون مخففة من الثقيلة فتدخل على جملتين، فإن دخلت على اسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين... ويكثر إهمالها)^(١٢٠٨). والوجه الرابع: أن تكون زائدة^(١٢٠٩).

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

والحجة لمن كسر جعل (إن) شرطية، قال العكبري: (بكسرها على الشرط)^(١٢٢٢). وقال النحاس: (وبالكسر أي: متى اسرفتم فعلنا بكم هذا)^(١٢٢٣). ويجوز أن تكون (أن) شرطية كالقراءة بالكسر وعلى هذا تكون القراءتان بمعنى واحد.

بهذا اختتم هذا المبحث، وقد بلغت مواضع الخلاف فيه تسعة وعشرين موضعاً قسمتها إلي ثلاثة أقسام، تحدثت القسم الأول عن الخلاف بين (إن) و (أن) وقد جاء ذلك في ستة وعشرين موضعاً، وكانت القراءة بكسر الهمزة في هذه المواضع على القطع والاستئناف أو على الابتداء لوقوع (إن) بعد القول. وكانت القراءة بالفتح على تأويل المصدر الواقع موقع الاسم، وقد وقع المصدر في جميع هذه المواضع في محل النصب أو الجر ما عدا موضعاً واحداً وقع فيه محل الرفع وهو موضع سورة الجن بالعطف على قوله تعالى: (قل أوحى إليّ أنه استمع نفر من الجن) حيث عطف عليها قوله تعالى: (وأنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً) من قرأ ذلك بالفتح وقيل أن الأجود أن يكون معطوف على الهاء في (أما به) من قوله تعالى: (يهدى إلى الرشد فأما به ولن نشرك بربنا أحداً)^(١٢٢٤).

وقد قرأ أبو عمرو ثمانية عشر موضعاً من هذه المواضع بالكسر، وقرأ المواضع الأخرى بالفتح، خلاف الكسائي الذي قرأ الثمانية عشر موضعاً بالفتح وقرأ المواضع الأخرى بالكسر.

بذا يكون الغالب على قراءة أبي عمرو في هذا الجزء القراءة بالكسر، والغالب على قراءة الكسائي القراءة بفتح الهمزة.

أما الجزء الثاني فيشتمل الخلاف بين (أن) و (أن) وهو موضع واحد قرأه أبو عمرو بالتخفيف بينما شدد الكسائي.

والجزء الثالث تحدثت عن الخلاف بين (إن) و (أن)، وجاء ذلك في موضعين تساوت القراءتان فيه، حيث قرأ أبو عمرو الموضع الأول بكسر همزة (إن) وقرأ الموضع الثاني بالفتح بخلاف الكسائي الذي قرأ الموضع الأول بفتح الهمزة، وقرأ الموضع الثاني بالكسر.

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

المبحث الثاني

الخلاف بين (لكن) و (لكن)

()

()

وقد جاء ذلك في أربعة مواضع هي قوله تعالى: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يُعلمون الناس السحرَ وما أنزلَ على الملكين ببابل هاروت وماروت) (١٢٢٥). وموضعان في سورة الأنفال هما قوله تعالى: "فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى" (١٢٢٦)، والموضع الأخير في قوله تعالى: (إن الله لا يظلمُ الناسَ شيئاً ولكنَّ الناسَ أنفسهم يظلمون) (١٢٢٧).

قرأ أبو عمرو (لكن) مشدداً في ذلك كله ونصب ما بعدها.

وقرأ الكسائي (لكن) مخففاً كلهن ورفع ما بعدها (١٢٢٨).

حجة من شدد (لكن) ونصب ما بعدها أنه أجراها على أصلها في الكلام. قال ابن هشام: (لكن: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر) (١٢٢٩)، - أي أنه أعمل (لكن) لأنها من أخوات (إن) وشددها على الأصل وفيها معنى التأكيد الذي فيه معنى الاستدراك. حكى ابن هشام عن ابن عصفور* أنه قال: (معنى لكن التوكيد وتعطى مع ذلك الاستدراك) (١٢٣٠)، وحجة من خفف ورفع ما بعدها أن (لكن) إذا خففت نونه كان حرف ابتداء لا عمل له خلافاً للأخفش ويونس** حيث نُقل عنهما جواز إعمالها (١٢٣١).

والسبب في عدم إعمالها مخففة أنها فارقت المعنى الذي كانت تعمل به، قال أبو علي الفارسي: (ولم نعلم أحداً حكى النصب في (لكن) إذا خففت، فيشبه أن النصب لم يجئ في هذا الحرف مخففاً ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

المبحث الثالث

الخلافاً بين "لا" النافية للجنس و "لا" العاملة عمل ليس

(لا) النافية للجنس تعمل عمل (إنّ)، فتتصبب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولكن هناك شروط يجب توفرها لإعمالها عمل (إنّ)، وهي أن تكون نافية وأن يكون المنفي بها الجنس وأن تكون نصاً في ذلك، وألا يدخل عليها جار كما في نحو قولهم: (جنّت بلا زاد)، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها أي فاصل.

ولاسمها ثلاثة أحوال: أن يكون مضافاً نحو (لا غلامَ رجلٍ حاضرٍ)، وأن يكون شبيهاً بالمضاف نحو (لا طالعاً جبلاً ظاهراً)، ونحو (لا ثلاثة وثلاثين عندنا)، وأن يكون مفرداً. وحكم المضاف والمشبّه به النصب لفظاً. وحكم المفرد البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها خمسة عشر، ولكن محله النصب (بلا) لأنه اسم لها.

أما (لا) المشبهة بـ(ليس) فإنها أيضاً لا تعمل عمل (ليس) إلا بتوفر ثلاثة شروط، أولها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو (لا رجلاً أفضل منك). والشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول: (لا قائماً رجلاً). والشرط الأخير: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول: (لا رجلاً إلا أفضل من زيدٍ) بنصب (أفضل)، بل يجب رفعه^(١٢٥٠).

وقد جاء الخلاف بين (لا) النافية للجنس و (لا) العاملة عمل (ليس) في الخلاف بين قراءة أبي عمرو والكسائي في أربعة مواضع، اكتفى العلماء بالحديث عن الموضوعين الأولين، إذ لا يخرج الحديث عن الموضوعين الأخيرين^(*) عن ما جاء في الأولين.

والموضع الأول الخلاف في قوله تعالى: (الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى)^(١٢٥١). قرأ أبو عمرو (فلا رفث ولا فسوق) بالرفع والتوين. وقرأ الكسائي (فلا رفث ولا فسوق) بالفتح من غير تنوين^(١٢٥٢).

حجة من قرأ بالفتح جعل (لا) نافية للجنس، والمقصود في الآية نفي جميع الرفث والفسوق، لأنه لم يرخص في ضرب من الرفث ولا في ضرب من الفسوق، فـ(لا) عاملة عمل (إنّ) و(رفث) و(فسوق) اسمها، والخبر محذوف دلّ عليه (في الحج).

(1250)

*

(1251)

(1252)

واختلف النحاة هنا في الخبر هل هو مرفوع بالإبتداء أم بـ(لا)، وذلك لأن اسمها إذا أفرد لم تكن (لا) عاملة إلا في الاسم وثبني معه على ما يعرب به، ويكون المجموع منها ومن اسمها في محل رفع مبتدأ، وما بعدها خبر المبتدأ هذا على قول سيبويه^(١٢٥٣). أما الأخفش وبقية النحاة فعندهم (لا) عاملة في الاسم والخبر، فاسمها يكون مبنياً على ما يعرب به في محل نصب والخبر يكون مرفوع بـ(لا)^(١٢٥٤).

وكذلك اختلفوا في حركة الفتح هذه، هل هي حركة إعراب أم بناء فذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة في نحو (لا رجل في الدار) منفي بـ(لا) معرب منصوب بها، وقد اختلفوا في علّة إعرابه، فذكروا في ذلك وجوهاً رُدت جميعها^(١٢٥٥).

فقال جماعة من الكوفيين أن الاسم معرب، لأنه اكتفى بـ(لا) من الفعل فهو كما تقول (إن قمتَ قمتُ، وإن فلا) أي (وإن لا تقم فلا أقم) فلما اكتفوا بـ(لا) من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة. وردّ ذلك بأنه لا دليل على أن الاسم المنصوب بها اكتفى بها عن الفعل، وإن كان كذلك لكان يجب أن يكون منوناً، ثم قولهم (حذف التنوين بناء على الإضافة) لو كان صحيحاً لوجب في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة، فلما لم يُوجد ذلك إلا هنا دلّ ذلك على فساد هذا الوجه.

وذهب قوم منهم إلى أن الاسم منصوب بها لأن (لا) تكون بمعنى (غير) كقولك (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وغير جاهل، فلما جاءت هنا بمعنى (ليس) نصبوا بها الاسم ليقع الفرق بينها وبين (لا) بمعنى (ليس). وردّ هذا الوجه بأنه إذا كانت بمعنى (غير) فهي بمعنى (ليس) فإذا كانت كذلك لمَ كان يجب أن تنصب إذا كانت بمعنى (ليس)، ثم أنهم إذا رفعوا بها الاسم هل كان الرفع عندهم على القياس، وذلك لأنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى (ليس) نحو قول الشاعر^(١٢٥٦) [من الكامل]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ^(١٢٥٧)

وذهبت جماعة منهم إلى أنهم أعملوا النصب لأنهم أولوها النكرة، وذلك لأن النكرة من شأنها أن يتقدمها الخبر فلما تقدمت النكرة على الخبر نصبوها بغير تنوين. فرد هذا الوجه بأنه لا مناسبة بين ذلك وبين النصب، ثم لو كان ذلك صحيحاً وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه، لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنع من الصرف، فلما منع من التنوين دلّ ذلك على فساد هذا الوجه أيضاً.

وذهب آخرون منهم إلى أنه معرب لأن (لا) نقيضة (أن) وذلك لأن (لا) للنفي و (إن) للإثبات، ولما كانت (إن) تنصب مع التنوين نصبت (لا) من غير تنوين وذلك لأن الفرع أبداً ينحط عن درجات الأصل، وردّ ذلك بقوله لو أنه معرب لأن (لا) نقيضة (إن) لكان يجب أن يكون منوناً، لأن التنوين ليس من عمل (إن) فلا معنى

()
()
()
()
()
()

حجة من فتح أنه أراد النفي العام للجنس فبنى (لا) على ما بعدها على الفتح ف (بيع) اسم (لا) و (فيه) خبرها و (خلة) و (شفاعة) نسق عليه، ويجوز أن يكون (لا) واسمها في محل رفع مبتدأ و (فيه) الخبر وما بعده عطف عليه على ما بينا من مذهب سيبويه.

وحجة من رفع أنه جعل (لا) بمنزلة (ليس) و (بيع) اسمها و (فيه) الخبر. بذا اختتم هذا المبحث ويلاحظ فيه أن أبا عمرو قرأ الموضع الأول بجعل (لا) بمعنى (ليس)، إذ يحتمل أن يكون هناك رفث وفسوق في الحج وغير الحج. وقرأ المواضع الثلاث الأخرى بجعل (لا)، (لا) النافية للجنس، إذ لا بيع ولا خلال ولا لغو ولا تأثيم يوم القيامة، فناسب هذا المعنى القراءة بالنفي العام. أما الكسائي فقد قرأ الموضع الأول بجعل (لا)، (لا) النافية للجنس لأنه لم يرخص في ضرب من الرفث ولا في ضرب من الفسوق. وقرأ المواضع الأخرى بجعل (لا) بمعنى (ليس) أي لا يوجد في القيامة بيع ولا خلال ولا لغو ولا تأثيم فناسب هذه المعاني القراءة بـ(لا) بمعنى (ليس).

يتحدث هذا المبحث عن ياءات الإضافة، ويائات الزوائد.

ف (ياء) الإضافة عبارة عن ياء المتكلم، وهي ضمير يتصل بالاسم والفعل والحرف، والفرق بينها وبين ياءات الزوائد أن هذه الياءات تكون ثابتة في المصحف، وتلك محذوفة، كما أن هذه الياءات تكون زائدة على الكلمة، أي ليست من الأصول، و (ياء) الزوائد تكون زائدة، وتكون أصلية كما في (يأت) و (الداع).

وياء الإضافة الخلف فيها جار بين الفتح والإسكان، أما ياءات الزوائد فالخلاف فيها ثابت بين الحذف والإثبات.

أولاً: ياءات الإضافة:

عدة الياءات المختلف فيها في القرآن من ياءات الإضافة مائتا ياء واثننا عشرة ياء تنحصر في ستة أقسام، القسم الأول الياءات التي بعدها همزة مفتوحة كما قوله تعالى: (فاذكروني أذكركم)^(١٢٦٩)، وقوله تعالى: (قال رب اجعل لي آية)^(١٢٧٠)، فجملة الواقع من ذلك في القرآن تسع وتسعون ياءً فتحتها أبو عمرو وأسكنها الكسائي^(١٢٧١).

والقسم الثاني في الياءات التي بعدها همزة مكسورة نحو قوله تعالى: (قل إني هداني ربي إلى صراط مستقيم)^(١٢٧٢)، وقوله تعالى: (فإن توليتم فما سألتكم من أجر إن أجرى إلا على الله)^(١٢٧٣)، وجملة المختلف فيه بين القراء اثنتان وخمسون ياءً، والمختلف فيه بين أبي عمرو والكسائي أربع وأربعون ياءً، فتحتها أبو عمرو وأسكنها الكسائي.

والقسم الثالث في الياءات التي بعدها همزة مضمومة، كما في قوله تعالى: (قل إني أمرت أن أكون أول من أسلم)^(١٢٧٤)، وقوله تعالى: (قال عذابي أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كل شيء)^(١٢٧٥)، وقد جاء ذلك في عشر ياءات اتفق القارئان في إسكانها.

والقسم الرابع في الياءات التي بعدها همزة وصل مع لام التعريف نحو قوله تعالى: (قال لا ينال عهدى الظالمين)^(١٢٧٦)، وقوله تعالى: (وقليل من عبادي

() () .

() () .

() :

() () .

() () .

() () .

() () .

() () .

وقد ذكر العلماء أن الإسكان لغة في الياء، ثم اختلفوا في الأصل منهما، فقيل الإسكان، وقيل الفتح، وجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول، إذ هو الأصل في كل مبنى، والفتح أصل ثاني، إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد^(١٢٨٩).

هذا فيما يخص (ياء) الإضافة أما ياءات الزوائد فهي التي تأتي زائدة على الاسم - كما مرّ - في أواخر الكلم، وقد تقع في الاسماء والأفعال نحو (الداع و المناد) و (يأت ويتق) وقد تكون لام كلمة وتكون ياء إضافة، والخلاف فيها بين إثباتها وحذفها وصلأ أو وصلأ ووقفأ. وهي تأتي على قسمين، قسم يكون في حشو الآي، والثاني يكون في رأسها.

فأما الذي في حشو الآي فهو خمس وثلاثون ياءً أثبتها أبو عمرو في الوصل وحذفها الكسائي إلا موضعين هما قوله تعالى: (يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه)^(١٢٩٠)، وقوله تعالى: (قال ذلك ما كنا نبغ)^(١٢٩١)، فقد اتفق مع أبي عمرو في إثباتها وصلأ.

هذا جميع ما وقعت الياء فيه وسط آية قبل متحرك، ثم هناك ثلاث كلمات وقع بعد (الياء) فيهن ساكن وهي قوله تعالى: (قال أتمدونن بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم)^(١٢٩٢)، وقوله تعالى: (ءأخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لا تغني عني شفاعتهم شيئاً ولا ينقدون)^(١٢٩٣)، وقوله تعالى: (فبشر عباد * الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه)^(١٢٩٤)، فأثبت الياء فيها مفتوحة وصلأ أبو عمرو، وحذفها الكسائي في الوصل لالتقاء الساكنين. واختلف أيضاً في إثبات الياء وحذفها في الوقف، فقد اختلف عن أبي عمرو، فذكر عنه الوقف بياء وذكر عنه الحذف أما الكسائي فقد كان يقف بغير ياء.

أما الياءات المحذوفة من رؤوس الآي فجملتها ست وثمانون ياءً، أثبت أبو عمرو ياءً واحدة هي قوله تعالى: (ربنا وتقبل دعاء)^(١٢٩٥)، واختلف عنه في قوله تعالى: (فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربي أكرمن * وأما إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانن)^(١٢٩٦)، فقد روي عنه أنه خير في إثباتها في الوصل أو حذفها والمشهور عنه الحذف^(١٢٩٧).

وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن حذف هذه الياء لغة مشهورة للعرب فهم يقولون: مررت بالقاض وجاءني القاض فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها. كذلك يقولون هذا وعيد وهذا نذير^(١٢٩٨).

- ()
()
()
()
()
()
()
()
()
()
()

بذا اختتم هذا المبحث ويليه المبحث الخامس الذي يتحدث عن حالات مختلفة
من حالات الخلاف بين القراءتين في باب الحروف.

المبحث الخامس

حالات أخرى

يتحدث هذا المبحث عن حالات مختلفة من حالات الخلف – بين القراءتين – في باب الحروف، ففي موضع الخلف الأول اتفقت القراءتان على أن الحرف محل الخلف هو لام الأمر، ولكنها اختلفت في القراءة فيه بين الإسكان والكسر. وفي الموضع الثاني كان الخلف بين حرفين مختلفين من حروف العطف هما (أو) و (الواو).

أما الموضع الثالث فقد كان الخلف فيه بين (لما) بالتشديد على معنى المجازاة وبين (لما) بالتخفيف. وهناك موضعان حذف الحرف محل الخلف من إحدى القراءتين بينما ذكر في الأخرى. أما الموضع الأخير فالخلف فيه بين (من) الجارة، و (من) الموصولة.

والموضع الأول في هذا المبحث الخلف في لام الأمر، وقد جاء ذلك في موضعين أولهما قوله تعالى: (من كان يظن أن لن ينصره الله في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع فليظن هل يذهب كيده ما يغيظ)^(١٢٩٩) والموضع الثاني في قوله تعالى: (ثم ليقضوا تفهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق)^(١٣٠٠).

قرأ أبو عمرو: (ثم ليقطع)، و (ثم ليقضوا) بكسر اللام، وأسكنها الكسائي^(١٣٠١).

حجة من كسر أنه أتى بلام الأمر على أصلها قبل دخول حرف العطف عليه فلم يعتد به. قال ابن هشام: (و أما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوع للطلب، وحرکتها الكسر)^(١٣٠٢).

وحجة من أسكن أنه خفف لثقل الكسرة، ولاعتداده بحرف العطف. قال ابن هشام: (وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها)^(١٣٠٣). وقد منع المبرد وأبو جعفر النحاس الإسكان مع (ثم) لأنها يمكن أن تنفصل من اللام ويوقف عليها، قال أبو جعفر النحاس: (وقرأ أهل الكوفة بإسكان اللام. وهذا بعيد في العربية، لأن (ثم) ليست مثل الواو والفاء لأنها يوقف عليها وتنفرد)^(١٣٠٤). وقد جعل ابن خالويه هذه

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

() ()

حجة أبي عمرو في القراءة بالكسر، قال: (قرأ ابن كثير وأبو عمرو: بكسر لام الأمر مع (ثم) فقط لأن (ثم) منفصل من اللام)^(١٣٠٥).

إلا أن ذلك موجود في كلام العرب، قال ابن هشام: (وقد تسكن بعد (ثم) نحو (ثم ليقتضوا تقتهم) في قراءة الكوفيين)^(١٣٠٦). ففي قراءة الكسائي وحمزة خير دليل على صحة الإسكان مع (ثم).

والموضع الثاني الخلاف في قوله تعالى: (وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد)^(١٣٠٧).

قرأ الكسائي (أو أن يظهر) بإسكان الواو وهمزة قبلها. وقرأ أبو عمرو (وأن يظهر) بفتح الواو من غير همزة قبلها^(١٣٠٨).

حُجَّة من قرأ بالواو أنه جعل الواو للعطف، وهي تأتي للجمع بين الشئيين، والمعنى: إني أخاف عليكم هذين الأمرين – تبديل الدين وظهور الفساد، وتكون الواو هنا – والله أعلم – عاطفة معنى عام على معنى خاص كما في قوله تعالى: (رب اغفر لي ولوالديّ ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات)^(١٣٠٩).

أما القراءة بـ (أو) فقد قال فيها مكى: (جعلوها (أو) التي للتخيير أو للإباحة، كأنه قال: إني أخاف هذا الضرب عليكم كما تقول: كَلْ خبزاً أو تمرأ، أى كَلْ هذا الضرب من الطعام)^(١٣١٠). وقال ابن خالويه: (فالحجة لمن قرأ بـ (أو) أنه جعل الحرف لأحد الحالين على طريق الشك أو الإباحة)^(١٣١١). وقد ذكر ابن هشام المعاني التي تأتي عليها (أو) العاطفة، فذكر في ذلك اثني عشر معنى، فرّق فيها بين (أو) التي تأتي للشك وبين (أو) التي للإباحة والتي للتخيير فالتى للشك فهي التي في نحو قوله تعالى: (قالوا لبتنا يوماً أو بعض يوم فاسأل العادين)^(١٣١٢). أما التي للتخيير فقد قال: (والثالث – أي المعنى الثالث لـ (أو) التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب، وقبل ما يمتنع فيه الجمع نحو: (تزوج هنداً أو أختها) و (خُذ من مالي ديناً أو درهماً)^(١٣١٣).

ثم قال: (والرابع الإباحة، وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو (جالس العلماء أو الزُّهاد) و (تعلم الفقه أو النحو))^(١٣١٤). فعلى هذا تكون (أو) هنا بمعنى الإباحة.

-
- () :
() :
() : ()
() :
() : ()
() :
() :
() : ()
() :
() : ()

الله ولم تعمله أيدي الناس، هذا على إثبات الهاء^(١٣٤٥). فإن كانت (ما) موصولة فالضمير عائد عليها، وإن كانت نافية فالضمير عائد على الثمر.

والموضع الأخير في هذا المبحث في قوله تعالى: (فناداها من تحتها ألا تحزنى قد جعل ربك تحتك سرياً)^(١٣٤٦).

قرأ الكسائي (من تحتها) بكسر الميم والتاء الثانية من (تحتها). وقرأ أبو عمرو بفتح الميم والتاء الثانية^(١٣٤٧).

الخلافاً هنا بين الحرف والاسم، فمن قرأ بكسر الميم جعل (من) حرف جر وخفض بها (تحتها) وفي (ناداها) ضمير الفاعل، وهو عيسى عليه السلام. وقيل إن معناه: فناداها جبريل من تحتها، أي من أسفل من مكانها، أي من دونها^(١٣٤٨).

وحجّة من فتح الميم أنه جعل (من) اسم بمعنى (الذي) وهو الفاعل، وهو عيسى عليه السلام. ونصب (تحتها) على الظرف. ومعنى (تحتها) هنا من موضع ولادته. وقد قال مكي بن أبي طالب: (يجوز في القراءتين أن يكون لـ (عيسى) وأن يكون لجبريل عليهما السلام، فإذا كان لـ (جبريل) كان معنى (تحتها) دونها، أسفل منها، وإذا كان لعيسى كان معنى (تحتها) تحت ثيابها، من موضع ولادته)^(١٣٤٩).

بذا اختتم هذا المبحث وبنهايته انتهى هذا الفصل، وهو الفصل الأخير في هذه الرسالة، وكما يتضح فهو أقصر فصولها وأبسطها، إذ اشتمل على أربعة مباحث حوت جميع حالات الخلاف التي وردت بين القراءتين في باب الحروف.

(

()

(

(

(

قصد من هذا العمل الدفاع عن القرآن الكريم بالاحتجاج للقراءات، كما قصد منه أيضاً بيان أهمية الإعراب وأثره في ضبط المعاني – ولعل هذا الهدف قد أصيب شياً ما – فقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن الاختلاف في القراءات يدل على أسلوب القرآن المعجز إذ أن كل قراءة من هذه القراءات تعتبر بمثابة آية مستقلة بذاتها وأن هذه القراءات باختلافها وتتوعها لا تحمل معها نوعاً من التناقض في المعنى أو التنافر، فمن ذلك مثلاً الخلاف في قوله تعالى: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم) فالقراءة برفع (غير) على الصفة للقاعدين على معنى: لا يستوي القاعدون الذين هم غير أولي الضرر والمجاهدون، وإن كانوا كلهم مؤمنين. والقراءة بنصب (غير) على استثناء (أولي الضرر) من هذه المقارنة على معنى القراءة بالرفع، أي لا يستوي القاعدون الأصحاء والمجاهدون وإن كانوا كلهم مؤمنين.

- كما أن لهذا الاختلاف فوائد منها سهولة حفظه وتيسير نقله على الأمة.

- تبين من خلال هذه الدراسة أن بعض القراءات المتواترة تعرضت للطعن ورميها باللحن من بعض العلماء، وأن استناد العلماء في هذا اللحن يرجع إلي ما روي عن سيدنا عثمان - رضى الله عنه - وما روي عن السيدة عائشة - رضى الله عنها. وقد ردّ العلماء على ذلك بأن الأحاديث المروية عن سيدنا عثمان بأنها ضعيفة ومنقطعة، أما حديث السيدة عائشة - رضى الله عنها - فقد كان قبل التواتر.

- كما يتضح من خلال هذه الدراسة أن تلحين قراءة هذين القارئين خاصة يرجع لثلاثة أشياء، أولها: اغفال بعض الأئمة للغة من اللغات كما في قوله تعالى: (إن هذان لساحران) فقد قال عنها أبو عمرو أنها خطأ من الكاتب وذكر الكسائي وبعض الأئمة أنها لغة بني الحارث بن كعب وقيل أنها لكنانة. ثانياً: اخفاء وجه القراءة في العربية كما في قوله تعالى (آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ)^(١٣٥٠)، فقد قرأها الكسائي بالنصب، فلحن المبرد هذه القراءة لأنها من العطف على عاملين ووجهها في العربية أن تكون توكيداً للآيات الأولى في قوله تعالى: (إن في السموات والأرض آيات للمؤمنين)^(١٣٥١)، أو أن تبدل الآيات الثانية في قوله تعالى: (وفي خلقكم وما يبث من دابة آياتٌ لقومٍ يُوقِنُونَ)^(١٣٥٢)، من الأولى، ويعطف بالثالثة على الثانية فيسلم بذلك من العطف على عاملين. ثالثاً: أن يكون اللحن لاختلافهم في

() : ()
() : ()
() : ()
() : ()

لاختلافهم في التفسير كما في قوله تعالى: (إن صدوكم) (١٣٥٣). فقد أنكر النحاس القراءة بكسر الهمزة وهي قراءة أبي عمرو لأن الصد كان عام الحديبية سنة ست، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان، فالصد قبل نزول الآية والكسر يقتضي أن يكون بعده. وقد ردّ هذا بأن التقدير: إن وقع صد في المستقبل، مثل ذلك الصد الذي كان في زمن الحديبية. كما أن نزول هذه الآية عام الفتح ليس مجمعاً عليه بل ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدوهم فعلي هذا يكون الشرط واضحاً.

- وضح من خلال هذه الدراسة أهمية الإعراب وأثره في ضبط المعنى فمن ذلك الخلاف في قوله تعالى: (ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوء أن كذبوا بآيات الله وكانوا بها يستهزئون) (١٣٥٤)، فمن قرأ برفع (عاقبة) جعله اسم (كان)، والخبر (السوأي) و (أن كذبوا) في محل نصب مفعول له و (السوأي) على هذا الوجه بمعنى العذاب أو جهنم، فالتقدير علي هذا المعنى: ثم كان عاقبتهم العذاب "جهنم" لكذبهم بآيات الله. ويجوز أن يكون (أن كذبوا) خبر (كان) و (السوأي) على هذا صفة لمصدر محذوف فيصبح المعنى على هذا: ثم كان عاقبة الذين أساءوا أساءةً التكذيب بآيات الله ولما جاء به محمد عليه السلام. ومن قرأ بنصب (عاقبة) جعله خبر مقدم على اسمها وهو (السوأي) فيصبح المعنى علي هذا: ثم كانت السوأي عاقبة الذين كفروا من أجل أن كذبوا، ويجوز أن يكون (أن كذبوا) اسم (كان) ويكون (السوأي) مصدراً كما تقدم على معنى: ثم كان التكذيب عاقبة الذين أساءوا أساءةً.

- كذلك تظهر أهمية الإعراب بالرجوع إلي الكتب الإسلامية حيث نجدتها عامرة بالمباحث اللغوية والنحوية خاصة، حيث أكثر العلماء من القول فيه وأولوه اهتماماً كبيراً كالعكبري وابن خالويه في إعرابهما والطبري والزمخشري في تفسيرهما والزجاج والفراء في معانيهما الأمر الذي يمكننا من إضافة هذه الكتب إلي مكتبة النحو لما فيها من مباحث نحوية وعلل إعرابية ليست مقصودة لذاتها، ولكن لارتباطها بالمعاني ودقائق الألفاظ، ولكشفها إسرار اللغة، ومقاصد الشارع.

- يمثل هذا البحث تطبيقاً لأحكام القواعد النحوية فقد تحدثت في ثناياه عن أحكام اسم الفاعل وشروط أعماله، كما تحدثت عن مسوغات تذكير الفاعل وتأنيثه وتحدثت عن المنصرف وغير المنصرف حيث شملت بعض مواضع الخلاف هذه القواعد مما يعتبر تطبيقاً لها وبيان لصحتها.

- تبين من هذه الدراسة أن الصحابة كانوا يعتمدون على الشعر الجاهلي في تفسير القرآن الكريم، وأن ذلك كان قبل حركة الجمع والتدوين لتراث الفصحى من الشعر الجاهلي، ثم واصل العلماء بعد ذلك استشهادهم به في توجيه القراءات.

- كشف هذا البحث أن قراءة كل من هذين القارئين قد وافقت في بعض المواضع مذهبهما النحوي رغم أن القراءة كانت سابقة على ظهور المذاهب النحوية، ورغم أن القراءة سنة متبعة لا يعتمد فيها على اجتهاد ورأي فمن ذلك قوله تعالى: (ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله إن الله عزيز حكيم) قرأها الكسائي (والبحر) - بالرفع على موضع (إن)، وهو الابتداء والخبر حيث يجوز عندهم - (أي المذهب الكوفي) - العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر. أما أبو عمرو فقد قرأها بالنصب، إذ لا يجوز في مذهبه العطف على موضع (إن) قبل تمام الخبر وقد ذكر العلماء أن (إن) هنا لم يتم خبرها لأنها واقعة بعد (لو) و (لو) هذه تحتاج إلي جواب يأتي بعد الابتداء والخبر، فكان المعطوف عليها كالمعطوف على (إن) قبل تمام خبرها.
- ومن ذلك أيضا قوله تعالى: (وأما من آمن وعمل صالحاً فله جزاء الحسنى وسنقول له من أمرنا يسرا) قرأ الكسائي (جزاء) بالنصب والتتوين وقال الفراء في تخريج هذه القراءة أنها على التمييز حيث يجوز في المذهب الكوفي تقديم التمييز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرف. أما قراءة أبي عمرو فكانت بالرفع على الابتداء والإضافة حيث لا يجوز عندهم تقديم التمييز على العامل.
- إن الاختلاف بين هاتين القراءتين قد وافق رؤية ابن قتيبة في تفسيره لمعنى الأحرف السبعة، حيث شملت مواضع الخلاف جميع هذه الوجوه التي ذكرها في معنى الحديث عدا وجهين، هما: الاختلاف الذين يغير صورة الكلمة دون معناها، والاختلاف الذي يزيل الصورة والمعنى، حيث يوجد هذان الوجهان غالباً في الخلاف بين القراءات الشاذة والمتواترة.
- كذلك بين هذا البحث استدلال علماء النحو بالقراءات الشاذة كقراءة أبي وابن مسعود وغيرهم مما يدل على أهمية هذه القراءات المنثرة.

- القرآن الكريم.
- الأشموني :
- منهج السالك على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٣٩م.
- الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة):
معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس، دار البشير - دار الأمل - الطبعة الثانية - ١٩٨١م.
- الاعشى (ميمون بن قيس) :
ديوانه، شرح وتعليق: د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز - القاهرة - مصر - المطبعة النموذجية بالحلمية الجديدة - بدون تاريخ.
- الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود):
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، حققه وصححه: محمد زهري النجار، مؤسسة الحلبي وشركاؤه - دار القومية العربية للطباعة - مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة - بدون تاريخ.
- امرؤ القيس :
ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف - الطبعة الثانية - ١٩٦٤م.
- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم):
إيضاح الوقف والابتداء، في كلام الله عز وجل، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ابن الأنباري (عبدالرحمن بن محمد):
الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بدون تاريخ.
- البخاري (أبو عبدالله محمد بن اسماعيل):
صحيحه بشرح ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية - طبع دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ.
- البغدادي (عبدالقادر بن عمر):
خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون تاريخ.
- جرير بن عطية:

- ديوانه، تحقيق : نعمان أمين طه – دار المعارف – مصر – الطبعة الثالثة – بدون تاريخ.
- ابن الجزري (شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد):
النشر في القراءات العشر، صححه وراجعته: علي محمد الضباع – دار الفكر – بدون تاريخ.
- : غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج. برجستر آسر، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة – ١٩٨٢ م.
- ابن جنى (أبو الفتح عثمان):
المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، تحقيق : علي النجدي وعبدالحليم النجار، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة – ١٣٨٦ هـ.
- : الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثالثة – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- ابن الجوزي (أبو الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي):
زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر – الطبعة الأولى – ١٣٨٥ هـ – ١٩٦٥ م.
- الجوهرى (اسماعيل بن حماد):
تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٩٨٤ م.
- ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر):
الكافية في النحو، شرح : رضي الدين الاسترلابي، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.
- حسان بن ثابت:
- ديوانه، تحقيق : سيد حنفي حسنين – دار المعارف – مصر – ١٩٧٧ م.
- ابن حيان (محمد بن يوسف الأندلسي):
تفسير البحر المحيط، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
- ابن خالويه (الحسين بن أحمد):
إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى – ١٩٩٢ م.
- : الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح : عبدالعال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة السادسة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- ابن خلكان (أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد):
وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حققه : إحسان عباس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – دار صادر – بيروت – لبنان – بدون تاريخ.
- الخليل بن أحمد :
كتاب الجمل في النحو المنسوب له، تحقيق : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٨٥ م.

- رؤبة بن العجاج:
ديوانه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق - بيروت - بدون تاريخ.
- الزجاج (إبراهيم بن السري):
معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، المكتبة
السرية- بيروت- بدون تاريخ.
- الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن اسحق):
كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية،
بدون تاريخ.
- الزركلي: خير الدين
الأعلام، المطبعة العربية بمصر - ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨م.
- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر):
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بدون
محقق، دار الفكر - الطبعة الأولى - ١٩٧٧م.
- : المفضل في صنعة الإعراب، قدم له وبوبه: علي بوملجم - دار مكتبة
الهلال - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
- زهير بن أبي سلمي:
ديوانه، شرح رواية أبي العماس الشيباني - دار الكتب المصرية -
القاهرة - ١٩٤٤م.
- سيبويه (أبو بشر عثمان بن قنبر):
الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، الطبعة الثالثة -
١٩٨٣م.
- السيوطي (جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر):
الانتقان في علوم القرآن وبهامشه إعجاز القرآن، تأليف: القاضي أبي بكر
الباقلاني - دار ومكتبة الهلال - بيروت - لبنان - بدون تاريخ.
- : الأشباه والنظائر، بدون محقق، مطبعة دار المعارف العثمانية بعاصمة الدولة
الأصفية - حيدرآباد - الدكن لازلت - الطبعة الثانية - ١٣٥٩هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم - دار الفكر، الطبعة الثانية - ١٩٧٩م.
- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير):
جامع البيان عن تأويل أي القرآن، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده - مصر - الطبعة الثانية - ١٩٥٤م.
- ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله بن عقيل):
شرح ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل،
تأليف: محمد محي الدين عبدالحميد - مطبعة السعادة - مصر الطبعة
الثامنة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- العكبري (أبو البقاء عبدالله بن الحسين):

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن،
تصحيح وتحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر - الطبعة الأولى ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- : التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى
البابي الحلبي - مصر - بدون تاريخ.
- أبو علي الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي):
الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم
النجار وعبدالفتاح شلبي - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية
- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- : المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين
عبدالله السنكاوي - مكتبة العاني - بغداد - بدون تاريخ.
- عنتر بن شداد:
ديوانه، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي - بدون تاريخ .
- العيني:
شرح شواهد الألفية بهامش حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية
ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية - مصر - عيسى البابي الحلبي -
بدون تاريخ.
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد):
معاني القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي النجار -
دار السورور - بيروت - بدون تاريخ.
- الفرزدق (همام بن غالب):
ديوانه، دار صادر - بيروت - بدون تاريخ.
- الفيروز آبادي (أبو طاهر بن يعقوب):
تتوير المقباس عن تفسير ابن عباس، مصححاً بمعرفة لجنة التصحيح
بمطبعة الأنوار المحمدية - دار الفكر - بدون تاريخ.
- ابن قتيبة (أبو محمد عبدالله بن مسلم):
تأويل مشكل القرآن، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب
العربية - بدون تاريخ.
- : الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر - دار إحياء الكتب
العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاؤه القاهرة - ١٣٦٤هـ.
- القرطبي (أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري):
الجامع لأحكام القرآن، بدون محقق، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت -
بدون تاريخ

**- القفطي: (الوزير جمال الدين أبي الحسن
علي بن يوسف):**

- إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم - مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ابن مالك (أبو عبدالله محمد جمال الدين بن مالك):
شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له : عبدالمنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى - دار المأمون للتراث - الطبعة الأولى - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
: شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري - مطبعة العاني - بغداد - ١٩٧٧م.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):
الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف - بيروت - ١٩٨٥م.

- محمد عبد الخالق عزيمة :

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم - دار الحديث - القاهرة - بدون تاريخ.
- مصطفى صادق الرافعي:
تاريخ آداب العرب، مطبعة الأخبار بمصر ١٣٩٢هـ - ١٩١١م.
- مكي بن أبي طالب (أبو محمد القيسي):
الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق : محي الدين رمضان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٨١م.

- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد

بن مكرم):

- لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، دار بيروت للطباعة والنشر - توزيع الشركة اللبنانية للموسوعات العالمية - بدون تاريخ.
- النابغة الجعدي (قيس بن عبدالله):
ديوانه، تحقيق : عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٦٤م.
- النابغة الذبياني (زياد بن معاوية):
ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - ١٩٩٧م.
- النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد):
إعراب القرآن، تحقيق : زهير غازي، عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - الطبعة الثانية - ١٩٨٥م.
- ابن هشام (أبو محمد عبدالله بن يوسف):
مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق : الفاخوري - دار الجيل - بيروت - ١٩٩١م.
: شذور الذهب، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد.

أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محي الدين
عبدالحميد - مطبعة السعادة - مصر - ١٩٤٩م.
- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي):
شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت - بدون تاريخ.

يتحدث هذا البحث عن الاختلافات النحوية بين قراءة أبي عمرو والكسائي، وقد احتوى على ثلاثة فصول، ضمت ثمانية عشر مبحثاً بالإضافة إلى المقدمة والتمهيد، والخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع. تناولت في التمهيد ما لم أتناوله في الفصول، فبيّنت شروط القراءة الصحيحة، وتعرضت لحديث الأحرف السبعة ومعناه عند العلماء، كما تعرضت لقضية اللحن في القراءات.

أما الفصول فهي ثلاثة؛ يختص الفصل الأول منها بالخلافات الواردة بين القراءتين في باب الأسماء، وقد ضمّ ستة مباحث، اعتمدت المباحث الثلاثة الأولى في تقسيمها على الحركات، فالتغير من الرفع إلى النصب مبحث ومن الرفع إلى الخفض مبحث آخر، ومن النصب إلى الخفض مبحث ثالث، أما المباحث الثلاثة الأخرى فقد ضمت الحالات التي لا تتدرج تحت ما سبق، وهي: مبحث التنوين والإضافة، ومبحث المنصرف وغير المنصرف ثم مبحث الإفراد والجمع.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن الأفعال التي وردت في الخلافات بين القراءتين وما ينتج عن هذا الخلاف من تغير نحوي في ضبط الفعل وما يحيط به من أسماء أو ضمائر، أو تغير مواضعها من الإعراب.

وقد جاء ذلك في سبعة مباحث، هي: الخلاف في إعراب الفعل، والمبحث الثاني يتحدث عن الخلاف في الأفعال من حيث البناء للمجهول والمعلوم، والمبحث الثالث في الخلاف بين التعدى واللزوم، والمبحث الرابع في تغير صيغ الفعل بين الماضي والمضارع والأمر وخروجه للإسمية، والمبحث الخامس في الخلاف بين التذكير والتأنيث، والمبحث السادس يتحدث عن الخلاف في "كان" بين التمام والنقص، أما المبحث الأخير في هذا الفصل فيتحدث عن الضمائر المقترنة بالأفعال. والفصل الثالث هو فصل الحروف، وقد ضم خمسة مباحث، أول هذه المباحث يتحدث عن (إنّ) وأحوالها من حيث كسر همزتها وفتحها، ومن حيث تخفيفها وتشديدها. أما المبحث الثاني فيتحدث عن تشديد النون وتخفيفها من (لكن). وأثر ذلك في إعمالها. ويتحدث المبحث الثالث عن (لا) النافية و (لا) العامل عمل (ليس). ويتحدث المبحث الرابع عن ياءات الإضافة والزوائد. وهناك مواضع حذف فيها الحرف في إحدى القراءتين، وهناك مواضع أخرى تغير فيها الحرف إلى حرف آخر، فأفردت لهذه المواضع مبحثاً بعنوان (حالات أخرى) وهو المبحث الأخير في هذا الفصل.

أما الخاتمة فقد ضمت خلاصة ما جاء في التمهيد وهذه الفصل الثلاثة، ثم قائمة المصادر والمراجع، وقد حوت الكتب التي استعنت بها في هذا البحث. هذه الإمامة سريعة لما جاء في هذا البحث.

ABSTRACT

The research handles the grammatic variations between the readings of Abi Amr and El-Kissaie. It contains three chapters which are divided into (18) sections, in addition to the introduction, prelude and conclusion; together with references and bibliographies.

The prelude include that which is not contained in the chapters. It exposed the terms and conditions of good reading and discussed the matters pertaining to the seven letters, the significance of same with the 'ulema' and the problem of default in reading of the Holy Koran.

Chapter one dealt with the variations in the two readings as far as nouns are concerned. It contained six sections. The first three were divided according to vowels; (i.e. changes from the nominative to accusative, from the nominative to the lowering case and the third section from the accusative to the lowering). The other three sections included the cases which are not investigated in the above-mentioned. These are numeration and annexation, the triptote and non-triptote and the singular and plural.

Chapter two talks about the verbs which were mentioned in the differences between the two readings and the consequences of such differences, such as; the grammatic changes in the adjustment of verbs and the nouns and pronouns which surround such verb, or changes of their position in parsing. Thus, it is divided into seven sections which covered the differences in the inflection of the verb in the first section. The second section handled the differences between the passive verb and active verb. The third discussed the differences between the active verb and the complete verb. Section four discussed the changes in the form of the verb between, the past, present and the imperative verb and its change to noun. The fifth section deals with the differences between masculinity and femininity. Section six covered the difference of (Kana) between the complete and the deficient. The last section talked about the pronouns connected with verbs.

Chapter three is about articles. It contained five sections. The first section dealt with the (Article Ann) and its positions as far as vowel point for (I) (kasra) and glottal stop (hamza) and its nominative position (Fatha) and its lowering and stress (Shadda). The second section is about the stress of the (noon) and its lowering from (lakin) and the impact of its behaviour in the sentence. The third section dealt with

(la') (the article of negation) and the (la') which takes the place of (Laysa). The fourth section talks about the letters (ya') of the addition and excess; as there are situations in which the (ya') was omitted in one of the two readings; while there are others in which it changed to another letter. Therefore, a separate section for the situations is written under the title "other cases" and which is the last section in the chapter.

The conclusion contained the summary from beginning to end; and the references, bibliography and the books consulted.